الأحاديث النّبويّة وأثرها على القواعد النّحويّة

فى ضوء كتاب

(الجنى الدّانى فى حروف المعانى)

للمرادى ت٧٤٩هـ.

إعداد

أ.د.م / شريفة زيادة دسوقي البغدادي

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الرابع ٢٠١٩م

الأحاديث النّبويّة وأثرها على القواعد النّحويّة في ضوء كتاب (الجنى الدّانى في حروف المعاني) للمرادى ت٧٤٩هـ.

أ.د.م / شريفة زيادة دسوقي البغدادي

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور

sharifaal-baghdadi.7219@azhar.edu.eg

* **أمَّا عن الخطّة التي سرت عليها في هذا البحث**، فقد جاءت في مقدمةٍ ، وتمهيدٍ، وستة عشر مبحثًا ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع ، و فهرس للموضوعات.
* **فأمَّا المقدّمة** ، فقد ذكرت فيها أسباب اختيارى للموضوع، والخطة المعتمدة في إعداده.
* **وأمَّا التّمهيد**، فقد جاء تحت عنوان:((النّحاة وموقفهم من الاستدلال بالحديث النّبوىّ الشّريف))
* **وأمّا المباحث** ، فقد جاءت مرتّبةً تبعًا لأبواب ألفيّة ابن مالك.
* **وأمّا الخاتمة**، فقد ذكرت فيها أهم النّتائج التي استخلصتها من خلال هذا البحث.
* **وأمّا المصادر والمراجع**، فرتّبتها ترتيبًا ألفًا بائيًّا في فنونها المتعدّدة.
* **وأمّا فهرس الموضوعات**، فذكرت فيه الموضوعات ،وبإزائها الصّفحات الّتي وردت فيها.

* * **وقد التزمت في هذه الدّراسة بالآتي:**

أولاً: جمع الأحاديث النّبويّة من ثنايا الكتاب. **ثانيًا**: ترتيب النّصوص الّتي وردت فيها هذه الأحاديث ، وفق ترتيب الأبواب في ألفية ابن مالك.**ثالثًا** : وضع عنوانٍ مناسبٍ للنّص الّذي ورد فيه الحديث الشّريف، يليه عرض موجز موثّق للسّياق النّحوى الّذى ورد في إطاره هذا الحديث، يتبعه نصّ المرادى، ثمّ تتلوه الدّراسة . **رابعًا** :عرض آراء النّحاة ، وترجيح ما يبدو قويًّا منها بالأدلّة والبراهين .

* * **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها** :

*:لم تتفق كلمة النّحاة حول موقفهم من الاستدلال بالحديث الشّريف على تقعيد القواعد الكليّة، واتّفق مع رأى الشّاطبىّ المتوسّط في الاستدلال بالحديث الشّريف.

*: تبدلّ الميم من (ال) المعرّفة، والّذى سهّل هذا البدل هو التّقارب بينهما في المخرج والصّفات، وهى لغة لأهل اليمن، وطيّئ، وحمير، وغيرهم من القبائل المجاورة، وبها نطق خير البشر سيدنا محمد- صلّى الله عليه وسلّم- .

*:تدلّ (لعلّ)على التّوقع، والتّرجّى، كما ذهب إليه البصريون، وهو الأصل، كما تدلّ -أيضًا- على الاستفهام ،وهو ما أجازه الكوفيّون لِما بينهما من معنى الطّلبِ في التّعليق،

الكلمات المفتاحية : ((أثر / الأحاديث / القواعد / النحوية / الجنى الداني))

Hadith and its impact on grammar rules
In the light of a book
(Proverbs in the meanings)
For the Almoradi T. 749 e.

Prepare
Prof. Sharifa Ziada Desouki Al-Baghdadi
Faculty of Islamic and Arabic Studies

it has used God - Azogel - to research what is contained in a thesis entitled:

((Hadith and its impact on the grammar rules in the light of the book (the genie in the letters meanings) of the Almoradi T749 e)).

*** As for the plan that I went through in this research, it came in the introduction, and a preamble, and sixteen researches, and a conclusion, and proven sources and references, and an index of topics.**

*** As for the introduction, I mentioned the reasons for my choice of the subject, and the plan adopted in its preparation.**

*** As for the preamble, it came under the title: ((grammers and their position on the reasoning of the hadith)**

*** As for the mabahith, it was arranged according to the sections of the two thousand son of Malik.**

*** In conclusion, I mentioned the most important results that I have obtained through this research.**

*** The sources and references, arranged by the order of a thousand B in the multiple arts.**

*** As for the index of topics, I mentioned the topics, and about the pages in which they appeared.**

Key words: ((impact / hadiths / rules / grammatical / proximal genie))

المقدّمة

الْحَمد لله أهل الْحَمد ومستحقه، وَأَشْهد أَن لَا إِلَه لَا الله وَحده لَا شريك لَهُ فِي إبداع خلقه، وَأَشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبدُه وَرَسُولُه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وعَلى آله، وأَصْحَابه، والشّاهدين بصدقه مَا سَحَّ سَحَاب بوابله و ودْقه.

أمّا بعد، ، ، ، ، ، ،

فإنَّ اللغة العربية لغةُ جليلةُ القدر، عظيمةُ المكانة، رفيعةُ الشأن والمنزلة؛ لأنَّها لغة القرآن الكريم كلام الله المبين ، وحبله المتين، والعروة الوثقى، ولغة نبيه الأمين – ﷺ – ، وهما معًا مصدرا التّشريع، ومناط الأحكام الشّرعيّة، واللّغويّة ، وانطلاقًا من أهمية الحديث الشّريف وأثره البالغ في إرساء الأحكام النّحوية، وكونه المصدر الثّانى من أصول النّحو السّماعيّة بعد القرآن الكريم والقراءات القرآنيّة، فقد استعنت بالله– عزّوجلّ–على البحث فيما ورد منه في كتاب (الجنى الدّانى) في أُطروحةٍ تحت عنوان:

((الأحاديث النّبويّة وأثرها على القواعد النّحويّة في ضوء كتاب (الجنى الدّانى في حروف المعاني) للمرادى ت٧٤٩هـ)).

* **وأمَّا عن الخطّة** التي سرت عليها في هذا البحث، فقد جاءت في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وستة عشر مبحثًا، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.
* **فأمَّا المقدّمة** ، فقد ذكرت فيها أسباب اختيارى للموضوع، والخطة المعتمدة في إعداده.
* **وأمَّا التّمهيد**، فقد جاء تحت عنوان:((النّحاة وموقفهم من الاستدلال بالحديث النّبوىّ الشّريف))
* **وأمّا المباحث** ، فقد جاءت مرتّبةً تبعًا لأبواب ألفيّة ابن مالك.
* **وأمّا الخاتمة**، فقد ذكرت فيها أهم النّتائج التي استخلصتها من خلال هذا البحث.
* **وأمّا المصادر والمراجع**، فرتّبتها ترتيبًا ألفًا بائيًّا في فنونها المتعدّدة.
* **وأمّا فهرس الموضوعات**، فذكرت فيه الموضوعات ، وبإزائها الصّفحات التي وردت فيها.

**<u>وقد التزمت في هذه الدّراسة بالآتى</u>:

أوّلاً: جمع الأحاديث النّبويّة من ثنايا الكتاب.

ثانيًا: ترتيب النّصوص التي وردت فيها هذه الأحاديث ، وفق ترتيب الأبواب في ألفية ابن مالك.

ثالثًا :وضع عنوانٍ مناسبٍ للنّص الّذي ورد فيه الحديث الشّريف، يليه عرض موجز موثّق للسّياق النّحوى الّذى ورد في إطاره هذا الحديث، يتبعه نصّ المرادى، ثمّ تتلوه الدّراسة .

رابعًا :عرض آراء النّحاة ، وترجيح ما يبدو قويًّا منها بالأدلّة والبراهين .

خامسًا :الالتزام بما يأتى:

أ- تخريج ما ورد فيها من آيات كريمات بعزوها إلى سورها ، والنّص على رقمها، وكونها آية، أو جزء آية، أو أكثر من آية.

ب- تخريج الأحاديث النّبوية الشّريفة التي وردت في الدّراسة من مصادرها الصّحيحة.

ج- تخريج الشّواهد الشّعرية مع نسبتها إلى قائلها – إن وجد – والنّص على البحر العروضيّ، وما أمكن ذكره من مصادر النّحو واللّغة التي أوردته، وذكر الشّاهد فيها، وبيان ما قد يكون في بعضها من شواهد متّعددة.

وبعد،،،،،

فالتّوفيق من الله، ومنه الرّشاد والسَّداد، وأسأل الله -ﷻ- أن أكون قد وفّقت في سبيل إعداد هذا البحث، كما أساله أن يجنّبني الزّلل في القول والعمل.

الباحثة

التّمهيد

النّحاة وموقفهم من الاستدلال بالحديث النّبويّ الشّريف(١)

لمّا كان الحديث النّبويّ الشّريف- مناط هذه الأُطروحة- أحد أصول النّحو السّماعيّة، ولمّا اختلفت بشأن الاستدلال به على تقعيد القواعد الكليّة والأحكام النّحوية أقوال النّحاة، كان من الأليق والأجدر بيان موقفهم من الاستدلال به على ذلك ، وحوله تدور الدّراسة التّالية:

لقد أخذ على النّحاة عدم الاستشهاد بحديث رسول الله- صلى الله عليه وسلّم-، وكان من الواجب أن يأتى بعد كلام الله – تعالى – في صحّة الاحتجاج به في علوم العربية كافةً بلا تمييزٍ بينها؛ لأنّه من كلام أفضل البشر، فلقد احتج به علماء في الأدب، والبلاغة، والتّفسير في حين تردّدوا في الاحتجاج به في علمي الصّرف والنّحو(٢).

وقد تباينت مواقف النّحاة من الاستدلال بالحديث النّبوى الشّريف على تقعيد القواعد الكليّة مابين مؤيّد، ومعارضً، ومتوسطٍ بين التّأييد والمعارضة، وفيما يأتى حديث عن ذلك:

<u>أوّلًا: المانعون</u>:

لعلّ من أوائل من نقل عنهم رفض الاستدلال بالحديث الشّريف ابن خروف، وقد نقل السّيوطىّ عنه قوله: "يستشهد بالحديث الشّريف كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتّبرّك بالمروىّ فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى"(٣)، وتلاه في الامتناع

(١)من أهم الدّراسات النّحويّة الحديثة التي قامت على الحديث النّبوى الشّريف ممّا اطّلعت عليه في هذه الدّراسة: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف د. خديجة الحديثى،والحديث النبوى وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضارى حمادى،و بناء الجملة في الحديث النبوىّ الشريف في الصحيحين د. عوده خليل أبو عوده ،وممّا لم أطّلع عليه في هذه الدّراسة،واطّلعت على بعضه في غيرها: الحديث النّبوى في النّحو العربى للدكتور محمود فجال،والاستشهاد بالحديث النّبوى عند ابن عقيل دراسة وصفيّة تحليليّة لمحمد حسن العطار ،وغيرها.

(٢)في نقد النحو العربى.د صابر بكر أبو السعود ص ٨٥،و موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف د. خديجة الحديثى ص٥بتصرف.

(٣)الاقتراح في أصول النحو للسيوطى ص٥٤.

أبو حيّان ت ٧٤٥هـ ، وكان من أشد النّحاة رفضًا للاستدلال بالحديث ، فتزعّم هذا الاتّجاه، وكان من أشدّ النّحاة اعتراضًا على ابن مالك الّذى أكثر من الاستدلال به [١].

حيث نقل عنه ناظر الجيش قوله:"وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول المبتدئ: ما بال النّحويّين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما ورد في الحديث بنقل العدول كالبخاريّ ، ومسلم وأضرابهما ؟! فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السّبب الّذي لأجله لم يستدلّ النّحاة بالحديث"[٢].

ونقل عنه– أيضًا – قوله:" قد لهج هذا المصنّف[٣] في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب بما رُوي فيه، وما رأيت أحدًا من المتقدّمين ولا المتأخرّين سلك هذه الطّريقة غير هذا الرّجل...وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال: إنّ المصنّف يستدلّ بالآثار متعقبًّا بزعمه على النّحويّين وما أمعن النّظر في ذلك، ولا صحب من له التّمييز في هذا الفنّ، والاستبحار والإمامة، ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه، وينسب إليه مذاهب، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها،ولا أرادها"[٤].

<u>ومن أدلّتهم على منع الاستدلال بالحديث:</u>

١–أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى ، ولم يأتوا باللّفظ الّذى أراده النّبىّ– صلّى الله عليه وسلم–.

٢–أنّه قد وقع اللّحن كثيرًا فيما رُوِى من الحديث، لأنّ كثيرًا من الرّواة كانوا غير عربٍ بالطّبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك[٥] ، ونعلم قطعًا من غير شكّ أَن رَسُول الله كَانَ أفْصح الْعَرَب، فَلم يكن يتَكَلَّم إِلَّا بأفصح اللُّغَات، وَأحسن التّراكيب،

(١)الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث د محمد عيد ص ١٠٩،والاقتراح في أصول النحو ص٥٢ بتصرف منهما.

(٢)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧١/١.

(٣)يقصد به: ابن خروف.

(٤)ا تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٠٨/٩،وينظر: والاقتراح في أصول النحوص٥٣,٥٢.

(٥)الاقتراح في أصول النحو ص ٥٣.

وأشهرها،وأجزلها وَإذا تكلم بلغَة غير لغته، فَإِنَّمَا يتَكَلَّم بذلك مَعَ أهل تِلْكَ اللُّغَة على طَرِيق الإعجاز وَتَعْلِيم الله ذَلِك لَهُ من غير معلِّمٍ(١).

ثانيًا: المجيزون

يجب أن يُسجّل للزّمخشريّ استشهاده بالحديث الشّريف في كتابه((الكشّاف))، كما أنّه يعدّ من أوائل من استدلّ بالحديث في النّحو قبل ابن مالك (٢) .

وقد تحدّث عبد القادر البغدادىّ عن إكثار ابن مالك من الاستدلال بالحديث فقال:"وأمّا الاستدلال بحديث النبىّ – صلّى الله عليه وسلّم– فقد جوّز ابن مالك، وتبعه الشّارح في ذلك، وزاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت– رضى الله عنه–(٣) .

وكان ابن مالك يرى أنّ الحديث الشّريف أقوى في الاستشهاد، وأعظم في الاحتجاج من غيره عدا القرآن الكريم وقراءاته، فقد رُوى أنّه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شئ عدل إلى أشعار العرب(٤) .

ومن أدلّتهم على جواز الاستدلال بالحديث :

١– أنّ اليقين غير مطلوب، وإنّما المطلوب غلبة الظّنّ.

٢– أنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن، وأمّا مادوّن فلا يتصوّر فيه التّبديل والتّغيير.

٣– أنّ كثيرا من الأحاديث قد دُوِّن في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة العربية ، حينما كان الكلام كلّه ممّا يصح الاحتجاج به،،وعلى فرض حصول

(١)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى١/١٢,١١.

(٢)النحو وكتب التفسير د. إبراهيم عبد الله رفيده١/٧٢٥ بتصرف.

(٣)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/٩.

(٤)المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د. عبد العال سالم مكرم ص٤٥١بتصرف يسر.

الاحتجاج به لا ينفي الاحتجاج به لغويًّا؛لأنّ غايته تبديل ما يحتجّ به بآخر يحتجّ به أيضًا-[١] .

ردّهم أدلّة المانعين :

أمَّا فيما يتعلّق بتجويز النّقل بالمعنى ، فيقول عبد القادر البغدادىّ : "إنّ النّقل بالمعنى إنّما كان في الصّدر الأوّل قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة"[٢] ، ولو سلّمنا جدلًا بأنّهم رووا الأحاديث بالمعنى وصاغوها بعباراتهم، فإنّهم ممّن يحتجّ بهم[٣] ، وكان غاية النّقل بالمعنى تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحّ الاحتجاج به[٤] ، ولعلّ ذلك كان قصدًا من الرّواة لبلوغ منتهى الدّقّة ، والضّبط ، والإتقان ، وحرصًا على تجنّب الكذب عليه- صلّى الله عليه وسلّم- فلذلك جوزوا الرّواية بالمعنى؛حتّى لا يقعوا في ذلك المأزق الوعر، الّذى يجرّ عليهم غضب – عزّ وجلّ- ورسله – صلّى الله عليه وسلّم-[٥] .

أمّا فيما يتعلّق بالرّواة الأعاجم ، فيقول الأستاذ طه الرّاوى: – فيما نقلته عنه د / خديجة الحديّثى-:"القول بأنّ رواة الحديث أعاجم ليس بشئ ؛ لأنّ ذلك يقال في رواة الشّعر والنّثر اللّذين يحتجّ بهما، فإنّ فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدّثًا ممّن يعتدّ به يمكن أن يقال في وصف حمّاد الرّاوية الّذى كان يكذب ويلحن ؟ ، ومع ذلك لم يتورّع الكوفيّون عن الاحتجاج بمرويّاته"[٦] .

فضلًا عن أنّ الموالى حينما اندمجوا مع العرب صار لسانهم كلسانهم، وكأنّ العربيّة لغتهم التي فُطروا عليها، وكأنّهم ليسوا من غير عرب[٧]، كما أنّ وقوع اللّحن في بعض الأحاديث المرويّة قليل جدًا، وإن وقع فلا يبنى عليه

(١)الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ص ١١٢.
(٢)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٩/١.
(٣)فصول في فقه اللغة د. رمضان عبد التّوّاب ص ٩٧.
(٤)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٤/١بتصرف.
(٥)المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص٢٣٩بتصرف.
(٦)موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف ص٣٧٤.
(٧)الحديث النبوى وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضارى حمادى ص ٤٠٦بتصرف.

حكم، وقد تنبّه إليه النّاس وتحاموه ، ولم يحتجّ به ، ولا يصحّ أن يمنع من أجله الاحتجاج(١).

ولا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحّة الاستدلال به ، والصّواب جواز الاحتجاج بالحديث النّبوى في الضّبط للألفاظ ، ويلحق به ماورد عن الصّحابة ، وأهل النبىّ– رضى الله عنهم–(٢).

ثالثًا: المتوسّطون بين المنع والجواز:

لقد وقف أنصار هذا الاتجاه موقفًا وسطًا، فلم يرفضوا الاحتجاج بالحديث مطلقًا ، ولم يقبلوه مطلقًا، وكان ممّن نقل عنه ذلك الإمام الشّاطبى حيث نقل عنه عبد القادر البغدادىّ ذلك، فقال: "وتوسّط الشّاطبىّ فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها "(٣).

حيث قال:" لا تجد في كتابٍ نحويٍّ استدلالًا بحديثٍ منقولٍ عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– إلّا على وجه أذكره –بحول الله– وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، وبأشعارهم الّتي فيها ذكر الخنا(٤) والفُحش، والّذين لا يعرفون قُبيلًا من دُبيرٍ، بل روى أبو حاتم عن أبي عمر الجرميّ: أنّه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنّى بشيءٍ من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمّن أخذت هذا يا أبا عبيدة، فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوّالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر، ويتركون الأحاديث الصّحيحة كما ترى؛وعلى هذا نقول: إنّ الحديث في النّقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أنّ المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللّسان.

---

(١)موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف ص٣٨٩.

(٢)بناء الجملة في الحديث النبويّ الشريف في الصحيحين د. عوده خليل أبو عوده ص ٦٨٦بتصرف.

(٣)خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢/١.

(٤)**الخنا**: خنو: الخنا من الكلام أفحشه، ويقال: خنا يخنو خنًا، (مقصور)....وأخنى عليهم الدّهر:(إذا) أهلكهم.ينظر: مجمل اللغة لابن فارس ص٣٠٤ مادة(خ.ن.و).

والثّاني: ما عرف أنّ المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاصٍ بها، فهذا يصحّ الاستشهاد به في أحكام اللّسان العربيّ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حجر .

وابن مالك- رحمه الله- لم يفصّل هذا التّفصيل الضّروري الّذي لابدّ منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له فيه من النّحاة سلفًا إلّا أنّ ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملةٍ من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبيّن في ذلك ، وكأنَّ ابن مالك بنى رأيه- والله أعلم- على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قولٌ ضعيف يردّه المقطوع به من نقل القضايا المتّحدة بالألفاظ المختلفة غير مختصٍ بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصرٍ به على العرب دون من عداهم [(١)].

الرّأى الرّاجح:

يبدو لى -والله أعلم بالصّواب- أنّ رأى الشّاطبىّ في الاستدلال بالحديث الشّريف هو الأولى، والأصحّ، فيستدلّ بما ثبت لفظه عن رسول الله- صلّى الله عليه وسلّم- ولا يمنع الاستدلال به مطلقًا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، وقد ثبت استدلالهم بما ورد عن بعض الصّحابة والتّابعين، كما اُستدلّوا بكلام من وُسموا بالكذب كحمّاد الرّاوية على تقعيد القواعد الكليّة -، ولا يجيزه مطلقًا كما ذهب إليه ابن مالك سواءٌ باللّفظ أم بالمعنى، ومعلوم أنّ الرّواية بالمعنى ليست من لفظه- صلّى الله عليه وسلّم- ، وذلك حفاظًا على قدسيّة اللّفظ النّبوىّ الشّريف.

(١)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية٣/٤٠١: ٤٠٤بتصرف.

المبحث الأول

إبدال اللّام ميمًا من (ال)المعرّفة[١]

من حروف المعاني(ال) ، وهي كثيرةُ الاستعمال متشعّبةُ المواقعِ ، وقد أكثر العلماءُ من الكلام عليها ، وقد أفرد بعضُهم لها كُتُبًا تختصّ بها، فمنهم من بَسَطَ حتى تداخلت أقسامُها، ومنهم من أوجز حتى نَقَصَ [٢].

وهى من علامات الاسم بجميع أقسامها غير الموصولة؛ لأنّ الاسم يحدَّث عنه، والمحدّث عنه لا يكون إلّا معرفة [٣].

وقد تحدّث المرادى عن الميم الّتي هي بدل من (ال)المعرّفة، و نسبها لقبيلة طيّئ وأهل اليمن، واستدلّ على ذلك ببيتً من الشعر، وبحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، معترضًا على هذه اللّغة، فقال:"الثّاني:الميم الّتي هي بدل من لام التّعريف،في لغة طيئ، وقيل: هي لغة أهل اليمن كقول الشّاعر:

(١)**<u>للعلماء في تعيين المعرّف أربعة مذاهب</u>**: الأوّل : أن المعرِّف هو (أل) برمتها ، والألف أصلية لا زائدة، والثّانى : أن المعرِّف هو(أل) برمّتها والألف زائدة ، والثّالث : أنّ المعرِّف هو اللّام وحدها، والرّابع : أنّ المعرِّف هو الألف وحدها ، واللّام زائدة فرقًا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرّفة،والأوّل: هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثّانى : هو مذهب سيبويه ، والثّالث : هو مذهب كثير من النّحاة، والرّابع: هو مذهب المبرّد . ينظر :عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ٧٩/١ ، ولمزيد من الإطلاع ينظر:الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٢١/١ ، أوضح المسالك ١٧٩/١ ، والجنى الدانى ص ١٩٣:١٩٢ .

(٢)شرح المفصل ١٣٤/٥بتصرف.

(٣)شرح المفصل ٥/ ١٣٣،و شرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ٣٧، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى٣٨/١، والمرتجل لابن الخشاب ص ٨،و شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/١ بتصرف.

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمٍ و امْسَلَمَهْ(١)

وروى النّمر بن تولب، قال: سمعت رسول الله- صلّى الله عليه وسلمّ- يقول: **(لَيْسَ مِنْ امْبرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَر)**(٢)."قال ابن يعيش في "شرح المفصّل": لم يرو النّمر عن النّبي- صلى الله عليه وسلم- غير هذا الحديث.قلت: في عدّ هذه الميم من حروف المعاني نظرٌ؛لأنّها بدلٌ لا أصلٌ، وأيضًا فإنّ هذا مبنيٌّ على القول بأنّ حرف التّعريف أحاديٌّ، والهمزة غير معتدٍّ بها"(٣).

الدّراسة:

تبدل الميم من(ال) المعرّفة في بعض لغات العرب، وبهذه اللّغة ورد الشّاهد الشّعريّ ، والحديث النّبويّ الشّريف، وحول ذلك تدور الدّراسة الآتية:

(١) البيت من البحر الخفيف،دون نسبة في شرح المفصل ٥/ ١٣٣، و شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٥رقم٤،و شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٤٥١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٨٨، و الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ١٤٠ ،والتذييل والتكميل في شرح كتاب تسهيل لأبى حيان ٣/ ٥٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص ٧١رقم٦٨،وتلخيص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام ص ١٣١، ويعجزه في المفصل في صنعة الإعراب لابن هشام ص٤٥٠،وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى١/ ٣٠٨رقم٢٢٠، وفي تهذيب اللغة للأزهرى مادة(س.ل.م) برواية:(يعاتبنى)،والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى مادة(س.ل.م)،و مقاييس اللغة لابن فارس٣/ ٩١، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى٤/ ٢٣١١، و لِبُجَيرِ بْنِ عَنَمَة الطَّائِيِّ في شرح شواهد المغني للسيوطي١٥٩/١ رقم٦١،والسَّلَمة: شَجَرَة ذَات شوك يدبغ بورقها وقشرها، وَيُسمى وَرقهَا القَرَظ، لَهَا زهرَة صفراء فِيهَا حَبَّة خضراء طيبَة الرّيح تُؤْكَل فِي الشتَاء، وَهِي فِي الصَّيف تخضر. ينظر: تهذيب اللغة مادة(س. ل. م).

والشاهد فيه : [١] **(بِأمْسَهْمٍ وَأمْسَلَمَهْ)** حيث أبدلت لام (أل) المعرفة ميمًا في "السّهم" و"السلمة.

[٢] **(ذُو يُعَاتِبُنِي)** حيث وردت فيه (ذو) موصولة بمعنى(الّذى) في لغة طيِّئ ملازمةً للواو في كلّ الأحوال . ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٥٩،وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٤٣،والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٥٢.

(٢)رواه الشافعي في مسنده ص ١٥٧، كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ وَتَرْكِ الْمُعَادِ مِنْهَا،والحميدي في مسنده٢/ ١١٣رقم(٨٨٧)- حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،وفي شرح معاني الآثار للطحاوى٢/ ٦٣رقم(٣٢١٤,٣٢١٥) -كتاب الصوم- باب الصيام في السّفر، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٨٣-بابٌ فِي اتِّبَاعِ الْمُحَدِّثِ عَلَى لَفْظِهِ وَإِنْ خَالَفَ ، اللُّغَةَ الْفَصِيحَةَ، و مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا الهروي ٤/ ١٤٠٢.

(٣)الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٤٠،وينظر: ص ٢٠٧.

أوّلًا:(ال) المعرّفة ، وإبدال الميم منها:

من العرب من يجعل مكان اللّام الميم، ويعامل ما تدخل عليه معاملة ما دخلت عليه اللّام[١]، ويتناول التّعريف بحرف التّعريف بالألف والميم، الّتي هي بدل من لام التّعريف[٢]، وَالْألف فِيهَا ألف وصل، تُكتب، وَلَا تُظهر إِذا وُصلت، وَلَا تُقطع كَمَا تُقطع ألف(أم) [٣].

ومسمّى هذه اللّغة عند العلماء:"الطّمطمانيّة، أو"الطّنطنانيّة[٤]، وتتمثّل هذه اللّغة في إبدال لام التّعريف ميمًا[٥].

قَالَ ابْن مَالك: لمّا كَانَت اللَّام تُدْغَم فِي أَرْبَعَة عشر حرفًا- فَيصير الْمُعَرّف بهَا كَأَنَّهُ من المضاعف الْعين الَّذِي فاؤه همزَة – جعل أهل الْيمن وَمن داناهم بدلهَا ميمًا؛ لِأَنّ الْمِيم لَا تُدْغَم إِلَّا فِي مِيمٍ[٦].

ثانيًا:العلاقة بين اللّام والميم من حيث المخرج والصّفة

أ-**العلاقة بين اللّام والميم من حيث المخرج:**عن مخرج اللّام والميم يقول ابن جنى:" ومن حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضاحك والنّاب والرّباعيّة والثنيّة، مخرج اللّام....وممّا بين الشّفتين مخرج الباء، والميم، والواو"[٧].

ب-**العلاقة بين اللّام والميم من حيث الصّفة:** وعن صفتهما يقول الرّضىّ: " الميم والواو شفويّتان، والميم تناسب اللاّم والنّون لكونهما مجهورتين، وبين الشّديدة والرّخوة"[٨].

والمجهور: حرف أشبع الاعتماد من موضعه، ومنع النّفس أن تجري معه حتّى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت[٩]، والشّديد: "الحرف الّذي يمنع

(١)شرح الكافية الشافية ١/ ١٨١.
(٢)السابق ص ١٦٥,١٦٤ ، والجنى الداني ص ١٤٠بتصرف.
(٣)تهذيب اللغة مادة (س. ل. م)،وينظر: لسان العرب مادة (س. ل. م)،
(٤)معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)لأحمد رضا١/ ٤٨.
(٥)الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث لأحمد بن سعيد قشاش ص٤٤٢.
(٦)همع الهوامع ١/ ٣٠٨.
(٧)سر صناعة الإعراب لابن جنى١/ ٦١,٦٠.
(٨)شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٦.
(٩)سر صناعة الإعراب لابن جنى١/ ٦١,٦٠.

الصّوت من أن يجري فيه"(١)، والرّخوة: "هي الّتي إن شئت أجريت فيها الصّوت"(٢).

والحروف الّتي بين الشّديدة والرّخوة ثمانية .. ويجمعها في اللّفظ: "لم يرُوعنا"، وإن شئت قلت: "لم يروعنا"، وإن شئت قلت: "لم يرعونا"، وما سوى هذه الحروف والّتي قبلها، هي الرّخوة(٣).

وقد فسّر اللّغويون قلب اللّام ميمًا في هذه اللّغة بأنّهما من الأصوات الذّلقيّة الشّبيهة بأصوات اللّين، والمخارج متقاربة بينهما، يشاركهما في ذلك النّون والرّاء، وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيرًا في اللّغات السّاميّة "(٤).

ثالثًا: النّاطقون بإبدال اللّام ميمًا ، وشواهدها

أ-**النّاطقون بإبدال الميم من لام التّعريف**:لقد نسبها لأهل اليمن كلٌّ من: الزّمخشرى قائلا :"وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم"(٥)، وكذا ابن يعيش، وابن مالك، والمراديّ(٦)، وغيرهم(٧).

ففي حين نسبها لطيئ كلٌّ من ابن يعيش ، وابن الأثير ، وركن الدين الأسترابادى ، نسبها الرّضيّ ، وابن هشام،الدّمامينى، والسّيوطى لحميرٍ، ونفرٍ من طيّئ(٨).

وقد عزيت هذه الظّاهرة إلى الأزد، وإلى قبائل يمنيّة أخرى، فعُزيت إلى دوس، وهم من أزد شنوءة، وعزيت إلى زُبيد، وعزاها الخطيب البغدادي إلى الأشعريّين. قال: "وهي لغة مستفيضة إلى الآن باليمن، وعزاها بعض

(١)المصدر السابق ص ٧٥.
(٢)الكتاب ٤/٤٣٥ بتصرف.
(٣)سر صناعة الإعراب ١/ ٧٥.
(٤)الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٤٤٦.
(٥)المفصل في صنعة الإعراب ص ٤٥٠، وينظر:شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١.
(٦)ينظر:المصدر السابق ص ٤٤٩، و شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٤،والجنى الداني ص ١٤٠.
(٧)ينظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ٣٤.
(٨)ينظر:شرح المفصل ١/ ٨٦، و٥/ ٣٨٨، و البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٥٣٤،و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ٢/ ٨٦٦،وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١،و مغني اللبيب ص ٧٠،و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١/ ١٣٦،وهمع الهوامع ١/ ٣٠٨.

المعاصرين إلى(سبأ)أصل قبائل اليمن، ومعظم المصادر القديمة تعزوها إلى حمير أو إلى اليمن عامة، ولا تزال هذه اللّغة مسموعة في جهات كثيرة من جنوب الجزيرة العربيّة، وسمعتها في منطقة الباحة في(تهامة)، لكنّ الغالب عليهم إبدال الميم باء، فيقولون في(امجمل):(ابجمل) إلّا ما كان أوله باء كالبقرة، فيقولون: (امبقرة) هروبًا من اجتماع المثلين[١].

ب-<u>شواهد هذه اللّغة</u>:

أ – **<u>من الحديث النبويّ الشّريف</u>:**لقد تكلّم بها الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- إذ قال: **(لَيسَ مِنَ امْبَرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ)**، يريد:ليس من البرّ الصّيام في السّفر، فأبدل اللّام المعرّفة ميمًا[٢]، وَبَعْضهمْ يرويهِ هَكَذَا بِإِظْهَار اللّامات[٣].

ب-**<u>من مأثور كلام العرب (نثرًا)</u>**:دخل أَبُو هُرَيْرَة عَلَى عُثْمَان، وَهُوَ مَحْصُور فَقَال: **(طَابَ أم ضرب)**، الْمَعْنى:طَابَ الضَّرْب وَحلّ الْقِتَال[٤]، ويقولون: **(امَرَجُـل)** فـي "الرّجُـل"[٥] وقـولهم:**(أَمْحَمْـدُ لله)**، يريـدون :"الحمـد لله"[٦]، وَقَولِهِمْ:**(طَابَ امْهَوَاءُ)**يُرِيدُونَ: طَابَ الهَوَاءُ[٧].

وقد سمع ابن دريد هذه اللّغة باليمن أيضًا، وهي الموطن الأصليّ للأزد، فقال: "يقولون:**(رأيت امكبّار ضرب رأسه بالعَصْو)**؛أي: بالعصا"[٨].

ج- **<u>من مأثور كلام العرب (شعرًا)</u>**:في قول الشّاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي .... يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهْمٍ وَامْسَلَمَهْ[٩]

(١)أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص٣٥٨، والإبدال في لغات الأزد ص٤٤٢، ٤٤٣بتصرف.

(٢)شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٥,١٦٤،والجنى الداني ص ١٤٠،والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/ ٢٧٨.

(٣)غريب الحديث للقاسم بن سلام ٤/ ١٩٤.

(٤)غريب الحديث والأثر لابن الجوزي ٢/ ٢٥.

(٥)ينظر:شرح المفصل ٥/ ١٣٩.

(٦)أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٥٧، ٣٥٨.

(٧)فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص ٩١.

(٨)الإبدال في لغات الأزد ص٤٤٣,٤٤٢.

(٩)الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٤٠.

وقوله:

أَنِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلقا... تَبِيتُ بَلِيلِ امَأرِمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقا؟(١)

قوله: **(بَلِيلِ امَأرِمَدِ)** أراد: بليل الأرمد، والميم أبدلت من اللّام(٢).

****ويلاحظ**: إبدالها في الشّواهد السّابقة ميمًا في(ال) الشّمسيّة والقمريّة على السّواء، وهذا يُردُّ به على ما نقله ابن منظور عن أبى منصور: "قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: الْوَجْهُ أَنْ لَا تُثْبَتَ الأَلف فِي الكِتابة؛ لأَنّها مِيمٌ جعلتْ بدَلَ الأَلفِ وَاللَّامِ للتَّعْرِيف"(٣)، ويُردّ به على ما نقله ابن هشام: "وَقيل: إِن هَذِه اللُّغَة مُخْتَصَّة بالأسماء الَّتِي لَا تُدْغَم لَام التَّعْرِيف فِي أَوّلهَا"(٤)، نَحْو:(غُلَام، وَكتاب) بِخِلَاف(رجل، وناس، ولباس)(٥).

وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنّ الميمَ عِوَض عن لَامِ التَّعْرِيف لَا غَيْر، والأَلفُ عَلَى حالِها، فَكَيْفَ تَكُونُ الْمِيمُ عِوَضًا مِنَ الأَلف وَاللَّامِ؟

وَلَا حُجَّة بِالْبَيْتِ الَّذِي أَنشده فإِن أَلفَ التَّعْرِيف وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ :(والسَّلِمَة) لَا تَظْهَرُ فِي ذَلِكَ، وَلَا فِي قَوْلِهِ :**(وَامْسَلَمَهْ)**، وَلَوْلَا تشديدُ السِّينِ لَما قَدَرَ عَلَى الإِتْيان بِالْمِيمِ فِي الوزْن، لأَنَّ آلةَ التَّعْرِيف لَا يَظْهر مِنْهَا شَيْءٌ فِي قَوْلِهِ:(السَلَمَه)، فَلَمَّا قَالَ:(وَالسَلَمَه) احْتَاجَ أَن تَظْهَرَ الْمِيمُ بِخِلَافِ اللَّامِ، والأَلف عَلَى حَالَتِهَا فِي عَدَم الظُّهور فِي اللَّفْظِ خاصَّة، وبإِظهاره الْمِيمَ زَالَتْ إِحْدى السِّينَيْن، وخَفَّت الثَّانِيَةُ، وارْتَفَع التّشديدُ. فإِن كَانَتِ الْمِيمُ عِوَضًا عَنِ الأَلف

---

(١)البيت من البحر الطَّويل في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١/ ٢٤٩رقم ٣٧،قال العينى:" قائله بعض الطائيين، ولم أقفْ على اسمه... الأولق: الجنون...والمعنى: أئن لاح لك من هذه الجهة أدنى بريق بتّ بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون"، و شرح الكافية الشافية ١/ ١٨١رقم ٧،و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد١/ ١٣٧،وبعجزه في توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٤٣،وشرح شذور الذهب للجوجري١/ ١٨٠رقم ٦،وشرح الأشمونى ١/ ٧٤رقم٣٦،وهمع الهوامع ١/ ٩٤.
والشّاهد فيه:(**امَأرِمَد**)حيث أراد: بليل الأرمد، فأبدلت الميم من اللّام على لغة بعض قبائل اليمن.

(٢)المصدر السابق نفسه.

(٣)لسان العرب مادة(س.ل.م).

(٤)جاء في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٠:"قال الزّجّاج في حواشيه على(ديوان الأدب): حمير يقلبون "اللام" ميما إذا كانت مظهرة كالحديث المرويّ، إلّا أنّ المحدثين أبدلوا في الصّوم والسّفر، وإنّما الإبدال في البرّ فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللّام المدغمة كقوله:... وامسلمه".

(٥)مغني اللبيب ص٧١،وينظر: همع الهوامع ١/ ٣٠٨.

وَاللَّامِ، فَلَا تُثْبَتُ الأَلف وَلَا اللَّامُ،وإِن كَانَتْ عِوَضَ اللَّامِ خاصَّة فَتُبوت الأَلف واجبٌ(١).

قال ابن هشام: "وَحكى لنا بعض طلبة الْيمن أَنّه سمع فِي بِلَادهمْ من يَقُول:**(خُذ الرُّمْح، واركب امفرس)**،وَلَعَلَّ ذَلِك لُغَة لبَعْضهِم لَا لجميعهم أَلا ترى إِلَى الْبَيْت السَّابِق، وَأَنَّهَا فِي الحَدِيث دخلت على النَّوْعَيْنِ على السّواء"(٢).

****وأورد العينىّ:**

لقدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيةِ العِدَا بِمَا جَاوَزَ الآمال مَلْأَسْرِ والقَتْلْ(٣).

شاهدًا على هذه اللّغة، ثم عقّب بقوله:" قوله:(مِلْأَسْرِ) أصله:" من الأسر": على لغة أهل اليمن؛ فإنّهم أبدلوا الميم من اللّام "(٤).

****وأعترض على عدّه:(مِلْأَسْرِ)** شاهدًا على إبدال اللّام من (ال) ميمًا؛ حيث إنّ اللّام باقية في اللّفظ، ولو كانت على هذه اللّغة لكان ينبغى أن يقول:"مأسر"، وليس فيه إلّا حذف نون(من)وهمزة الوصل من (ال).

قال ابن الكلبيّ: "أنشد أشياخ بني زُبيد لعمرو بن معدي كرب الزّبيديّ:

---

(١)لسان العرب مادة(س.ل.م).

(٢)مغني اللبيب ص٧١،وينظر: همع الهوامع ١/ ٣٠٨.

(٣)البيت من الكامل دون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٦،والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/٦٨٤رقم(١٥١٤)،والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣/ ١٣١٤رقم ٦٣٧،وقال:" لم أقف على اسم قائله"،وبروايـة:(مِ القَتلِ والأَسْر)في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/٣٤٥،وبعجزه في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٨١رقم(٣٢٠).

والشّاهد فيه:١-(**مَلْأَسر**)حيث إنّ أصله:أصله:" من الأسر: على لغة أهل اليمن،فأبدلوا الميم من اللّام.

٢-(**الزُّوَّارُ**)حيث أضاف "الزوار" وهو صفة مقترنة بأل، إلى اسم خالٍ منها؛وهو"أقفية" وإنّما سوّغ ذلك كون المضاف إليه (أقفية) مضافًا إلى اسم مقترن بأل؛ وهو "العدى".ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٣/٨١.

(٤)السابق نفسه.

خَلِيلٌ لَم أَخُنْه وَلَم يَخُنِّي عَلَى الصَّمصَامَةِ السَّيفِ السَّلَامُ(١)

والرِّواية:"على الصَّمْصَامةِ امْسَيْفِي سَلَامي"، والقافية مكسورة؛أي:على الصّمصامة السّيف السّلام(٢).

رابعًا: موقف النّحاة من هذه اللّغة، و تعقبهم على بعض ماورد عن العرب من شواهدها:

اختلفت النّحاة فيما ورد عن العرب من شواهد على إبدال الميم من (ال) المعرّفة،على النّحو الآتى:

***من النّحاة من قال بضعف هذه اللّغة**، كالرّضىّ، وركن الدّين الاستراباذي، وغيرهما(٣).

***ومنهم من قال: بشّذوذها** كابن جنّى، وابن يعيش، وغيرهما(٤).

***ومنهم من قال بشذوذه وقلته معًا** كابن يعيش حيث عقّب على الحديث الشّريف بقوله: "يُقال: إنّ النّمر لم يرو عن النبيّ – عليه السّلام– إلَّا هذا الحديثَ، وذلك شاذّ قليل لا يُقاس عليه"(٥).

***ووصفها أعضاء (المعجم الوسيط) بالمُنكرة** في قولهم:"(الطّمطمانية) العجمة، وطمطمانيّة حمير مَا فِي كَلَامهم من لهجة مُنكرَة كقلبهم اللَّام فِي أَدَاة التَّعْرِيف ميما، فَيَقُولُونَ فِي طَابَ الْهَوَاء: **طَابَ امهواء**"(٦).

---

(١)البيت من البحر الوافر،دون نسبة في الإبدال في لغات الأزد ص٤٤٣،وتهذيب اللغة مادة(ص.م.م)،والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة(ص.م.م) قال:" والصّمصام، والصّمصامة: السّيف الصّارم الّذي لا ينثنى،والصّمصام: اسم سيف عمرو بن معد يكرب"،و تاج العروس للزبيدى مادة(ص.م.م)،و لسان العرب مادة(ص.م.م).

والشّاهد فيه:(السَّيفِ)حيث روى:(امْسَيْفِي)فأبدل الميم من اللّام .

(٢)التكملة والذيل والصلة للصغاني ٦/٧٣،والإبدال في لغات الأزد ص٤٤٣.

(٣)شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٦، و٤/ ٤٥١،و شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين٢/ ٨٦٦،و ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤/ ١٤٠٢.

(٤)سر صناعة الإعراب ٢/ ٩٧.،و شرح المفصل ٥/ ١٣٩، ٣٨٨،والبديع في علم العربية ٢/ ٥٣٣، ٥٣٥،والكناش ٢/ ٢٤٠،وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٥٧.

(٥)شرح المفصل ٥/ ١٣٩، ٣٨٦.

(٦)المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ت إبراهيم مصطفي ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ،محمد النجار٢/ ٥٦٦.

<u>ومنهم من أجازها كابن الحاجب</u> حيث قال: "ويجوز أن يكون النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– تكلّم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الرّاوي الّتي لا ينطق بغيرها، لا أنّ النّبي– صلّى الله عليه وسلّم –أبدل اللّام ميمًا"[١]؛ إذْ قَالَ: **(لَيْسَ مِنْ امْبرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَر)"[٢].

**<u>وقد عقّب الرّضيّ على قول ابن جنّى في "سرّ الصّناعة"[٣] بشذوذه</u>، فقال:" وفيه نظرٌ؛ فإنّه لغة قوم بأعيانهم ....وحينئذٍ لا يجوز الحكم على لغة قومٍ بالضّعف، ولا بالشّذوذ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كلّ لام ميمًا، ولكن يُتْبَع إن سمع"[٤].

وقد أكدت عبارة ابن جنّى هذا المعنى، حيث قال: "النّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٥]، ووافقه أبو حيان فقال: "وإذا كان لغّة لقبيلة قيس عليه"[٦].

وبناءً على ذلك، فقوله بشذوذها يناقض ما ذكره من الخروج عن القياس على لغات العرب.

**<u>قال المرادى:"في عدّ هذه الميم من حروف المعاني نظرٌ</u>؛لأنّها بدلٌ لا أصل، وأيضًا فإنّ هذا مبنيٌّ على القول بأنّ حرف التّعريف أُحاديٌّ، والهمزة غير معتدٍّ بها "[٧].

**في حين عدّها ركن الدّين الأستراباذى حرفًا مستقلًّا،فقال:"لقائل أن يمنع كونها بدلًا من اللّام؛ لجواز أن تكون مرادفةً لها، فيكون التّعريف بالاستقلال، لا لكونها بدلًا من اللّام"[٨].

(١)شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥١.
(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١١٤.
(٣)ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٩٧.
(٤)شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥٤.
(٥)الخصائص لابن جنى٢/ ١٤.
(٦)"التذييل والتكميل ٢/ ٢٨.
(٧)الجنى الداني ص ١٤٠.
(٨)شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٦٧.

الرّأى الرّاجح:

أطمئن – والله أعلم– إلى أنّ الميم المعرّفة تبدل من (ال) المعرّفة، وأنّها لغةٌ قليلةٌ لقبائل يمنيّة وردت على لسان أفصح العرب سيّدنا محمّد– صلّى الله عليه وسلّم–كما وردت في مأثور كلام العرب نثرًا وشعرًا، وبناءً على ذلك فلا يصحُّ وصفها بالشّذوذ، كما لا يصحّ إنكارها والنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه، كما اتّضح لى من خلال ما ورد عليها من شواهد أنّها تبدل ميمًا سواء أكانت شمسيّة أم قمريّةً، وليس الإبدال قاصرًا على المعرّف بـ(ال) القمريّة، أو العكس.

المبحث الثّانى

إضافة(أيمُن) إلى(الّذى)

ممَّا يسْتَعْمل فِي الْقسم[١]:(ايمن الله)[٢]، وهو اسم،لَا حرف خلافًا للزّجّاج والرّمانّي[٣]، مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ للعلم به كما كان كذلك في (لعمر الله)،وتقديرُه: اَيمُنُ اللَّهِ قَسَمي ، أو يميني ونحوهُما [٤]، حيث ابتدئ في

(١)**الْقسم بِفتْحَتَيْن**: اسْم من الإقسام ،وَهُوَ أخصّ من الْيَمين وَالْحلف الشّاملين للشّرطيّة الْآنِية.
وينقسم قسمين: القسم الصّريح: ما يُعلم بمجرد لفظه كون النّاطق به مقسمًا كـ(أحلف بالله ، وأنا حالفٌ بالله، ولعَمْرُ الله) . ينظر:الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوى ص ٧٢٥.
والقسم غير الصّريح: ما ليس كذلك نحو: (علم الله، وعاهدت وواثقت، وعلىّ عهد الله، وفي ذمتى ميثاقٌ لآتينَّك)، فليس بمجرد النّطق بشئٍ من هذا الكلام يُعلم كونه مقسمًا بل بقرينةٍ كذكر جوابٍ بعده، نحو: (علىَّ عهد الله لأنصرنَّ دينه)، و(في ذمتى ميثاق الله– تعالى – لا أعين ظالمًا).ينظر: شرح التسهيل ٣/١٩٥.

(٢)**ممَّا يسْتَعْمل فِي الْقسم(ايمُن الله)**: وَهِي مُفْردَة عِنْد البصريِّين،وهمزته همزةُ وصل لا تثبت في الدّرج كهمزة لام التّعريف ونحوها من همزات الوصل، واشتقاقها من الْيُمن؛ أَي الْبركَة أَو القوّة،كأنّهم أقسموا بيُمن الله وبركتِه،وَقَالَ الكوفيُّون هِيَ جمع يَمِين،وإنّما وُصلت لكثرة الاستعمال، وهو رأي ابن كَيْسان، وابن دُرُسْتَوَيْهِ،ومخصوص بالقسم وهمزته وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيّون إلى أنّها همزة قطع، وهو عندهم جمع(يمين). ينظر: ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٠، وشرح المفصل ٥/٢٤٦، ٢٥٠ ،والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسى٤/ ١٢،و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٥٥.

(٣)اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٨٠،والجنى الداني في حروف المعاني ص٥٤٠،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص١٣٦بتصرف منهما.

(٤)شرح المفصل ٥/ ٢٤٦.

الجملة الاسميّة بمتعيّنٍ للقسم ، فحذف الخبر وجوبًا[١]؛لأنّ ذكره مشعرٌ بالقسم قبل ذكر المقسم عليه[٢]، فلا تقول: أَيْمُنُ الله قَسَمى لأفعلَنّ[٣].

قال أبو حيّان :"وما ذهب إليه المصنّف[٤] من أنّ "أيمن الله" وشبهها مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ليس متفقًا عليه، بل أجازوا في مثل هذا أن يكون خبرًا محذوف المبتدأ،والتّقدير:(قسمي يمين الله)، وممّن أجاز الوجهين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر"[٥].

وهنا يتحدّث المرادى عن (ايمُ)–أحد اللّغات الواردة في(أيمُن)– وما تضاف إليه، ويستدلّ بحديثٍ شريفٍ أُضيف فيه إلى(الّذى)، وقد وقع فيه مرفوعًا، فقال:"ويلزم[٦]الإضافة إلى اسم الله– تعالى– وقد أضيف إلى(الكعبة)، إلى(الكعبة)، في قولهم:(**أيمُن الكعبة**)، وإلى (الكاف)، في قول عروة بن الزّبير:(**لَيْمَنُكَ، لَئِن ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ**)[٧]، وإلى (الّذي)، كقول النّبي– صلى الله عليه وسلم –:(**وَايْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**)[٨]، وقد أُضيف إلى غير ذلك في الشّعر؛ أنشد الكسائيّ:" **لَيْمُنْ أَبِيهِم لَبِئسَ العِذْرةُ اعْتذَرُوا**"[٩].

---

(١)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٥١بتصرف يسير.

(٢)شرح التسهيل ١/ ٢٧٧بتصرف.

(٣)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية٢/ ١٠٩.

(٤)يقصد بالمصنف:ابن مالك.

(٥)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ٢٨٣.

(٦)الضمير في الفعل يعود على (ايمن).

(٧)جزء من مقولة مأثورة لابن الزّبير،وتمامها في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٦٦:" :(لَيْمَنُكَ، لَئِن ابْتَلَيْتَ لَقَدْعَافَيْتَ، ولَئِنْ أَخَذْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ).

(٨)جزء من حديث رواه أحمد في مسنده٥٦/١٩ مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ،، وابن خزيمة في صحيحه٤٧/٣رقم١٦٠٢–كتاب الإمامة في الصلاة–باب النهى عن مبادرة المأموم بلفظ مختلف قليلًا.

(٩)صدر بيت من البحر البسيط دون نسبة في الجنى الداني ص٥٤١,٥٤٠،والتذييل والتكميل ٣٥٥/١١،وارتشاف الضرب ١٧٧١/٤،وهمع الهوامع ٢/ ٤٨٢رقم١١٦٦،و المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب ٥١٦/١٢.

والشّاهد فيه:(**لَيْمُنْ**)حيث أضيف(ايمن)غير لفظ الجلالة والكعبة، وسقطت همزته في الدّرج؛ لأنّها للوصل.

الدّراسة:

من ألفاظ القسم (ايمن)، وتستعمل مضافةً إلى ما بعدها، وتعدّ(ايم)إحدى لغاتها، وحولّ هذا وذاك تدور الدّراسة الآتية:

أوّلًا: ما تضاف إليه(ايمن)

تضاف (ايمن)إلى أحد المفردات التّالية:

***تضاف إلى لفظ الجلالة(الله)** ، في لغاتها(١)كلّها "(٢)، وقد ألزمه المرادىّ الإضافة إلى لفظ الجلالة ، فقال:" ويلزم الإضافة إلى اسم الله – تعالى–(٣)، وقال ابن الأثير:" ولا تدخل إلّا على اسم الله–تعالى–(٤)، وإضافته إِلَى اسْم الله –سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى– خلافًا لِابْنِ درسْتوَيْه فِي إِجَازَة جَرّه بِحرف الْقسم، فَتَقول:(ايمن اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، وَيَقُولُونَ:(وايمن الله أفعل كَذَا وَكَذَا)(٥)، وقَالَ الشَّاعِر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْم لَمَّا نَشدتُهُم ... نَعَم وَفَرِيقِ ايمُنِ اللهِ مَا نَدْرِي (٦)

وقصرابن هشام إضافته على لفظ الجلالة فقط ، فقال:" وإضافته إِلَى اسْم الله –سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى–(٧).

---

(١)**فيه تسع لغات:** "ايمن اللَّه"، "ايْم اللَّه"، "اِيم اللَّه"، "مُنُ اللَّه"، "مِنُ اللَّه"، "مِ اللَّه"، "مُ اللَّه.. وكسر "الميم" في "مِ اللَّه" اتباعًا للهاء. وكذلك كسرة "الميم" و"النون" في لُغة من قال: "مِنِ اللَّه". ومَن قال: "مَ اللَّه" بفتح "الميم" فإنما فتحها اتباعًا للّام".ينظر:العدة في إعراب العمدة لابن فرحون٣/٣٦٠.

(٢)شرح الكافية الشافية٢/٨٨٠.

(٣)الجنى الداني في حروف المعاني ص٥٤٠.

(٤)البديع في علم العربية ١/ ٢٧٥.

(٥)مغني اللبيب ص١٣٧،والمقتضب للمبرد ٢/٩٠،وتهذيب اللغة مادة(ى.م.ن).

(٦)البيت من البحر الطويل ،ودون نسبة في المقتضب٢/٩٠،واللمع في العربية لابن جنى ص٢٢٥,٢٢٦،وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٩رقم٥٢٦، ومغني اللبيب ص ١٣٧رقم١٤٩ برواية:(لايمن)،وهمع الهوامع ٢/ ٤٨١رقم ١١٦٥٠،و برواية:(ليْمُن)في شرح المفصل ٤/ رقم ١٠٨٧ ،والمساعد ٢/٣١٠رقم ٢٦٨، وفي اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/ ٢٦٧برواية: (لاَ و فَرِيقُهُمْ)بدلًا من(لَمَّا نَشدتُهُم).

والشّاهد فيه:(ايمُنِ اللهِ)حيث أضيف (ايمن) إلى لفظ الجلالة(الله).

(٧)مغني اللبيب ص ١٣٧.

**__تضاف إلى الكعبة__: نحو:(ايمُن الكعبة لأفعلنّ)[١]، كأنّه قال: لعمر الله المقسم به[٢]، خلافًا لابن مالك في عدم في تجويزه ذلك ويردّه قول سيبويه[٣]: "وبعض العرب يقول:(أيمن الكعبة لأفعلنّ هذا)"[٤].

***__ويلاحظ على مقولة سيبويه__: أنّه عدّ إضافتها للكعبة لغةٌ لبعض العرب، فضلًا عن أنّه لم يمنعها.

وزعم الفارسيّ أنّها لا تضاف إلّا إلى (الله)، و(الكعبة)[٥]، وهذا الّذي ذكره هو الأكثر[٦].

***__تضاف إلى كاف الخطاب__:ومن كلام عروة بن الزّبير حين قطعت رجله لداء كان اقتضى قطعها: ((**لَيُمنُكَ لَئن ابتَلَيتَ لَقَد عَافَيتَ، وَلَئِن أَخَذتَ لَقد أَبقَيتَ**))[٧]، وهمزة هذا الاسم همزة وصل، لسقوطها مع اللّام، ومنه: (ايمُنك يا رب) إذا خاطب ربَّه[٨].

***__تضاف إلى(الّذى)__ ،وهذا هو دار حوله حديث المراديّ، وعنه يقول ابن مالك: " إضافته إلى غير الله قليلة، وإضافته إلى ضمير المخاطب، وإلى(الّذي) أقلّ من إضافته إلى(الكعبة).. ومن إضافته إلى (الّذي) قول النّبي- صلّى الله عليه وسلّم-: (**وَايْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ**)"[٩]، وإضافته إليه منقوصًا عدّه ابن مالك نادرًا[١٠].فأضافه إلى الأب، وسكّن نونه[١١]، وحكى المفضّل عن العرب:(لَيْمُنِ الله)، بكسر النّون إذا لقيها ساكن، فإن لم يلقها ساكن سكنت النّون كما في قوله:((**لَيْمُنْ أَبِيهِم**))، فعلى هذه الحكاية تكون

(١)المساعد ٢/ ٣١٠.
(٢)شرح أبيات مغني اللبيب ٢/٢٦٩.
(٣)ينظر: الكتاب ٣/٥٠٢,٣/ ٥٠٤.
(٤)شرح أبيات مغني اللبيب٢/٢٧٠.
(٥)ارتشاف الضرب ٤/١٧٧١.
(٦)التذييل والتكميل ١١/٣٥٥..
(٧)المصدر السابق نفسه،وينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٨٨٠،وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٨.
(٨)شرح التسهيل ٣/ ٢٠٤،و تهذيب اللغة مادة (ى. م.ن)،وينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٨٨،والمقاصد الشافية ٨/ ٤٩٥.
(٩)شرح التسهيل ٣/ ٢٠٢,٢٠٣.
(١٠)شرح الكافية الشافية٢/ ٨٨٠.
(١١)المساعد ٢/ ٣١٠،وينظر: الجنى الداني ص ٥٤١.

مبنيّةً،وسبب بنائها هو السّبب في فتح همزتها، وهو شبهها بالحرف[١]، وقد عدّه أبو حيّان قليلًا، ودلّ على ذلك قوله :"وقد تضاف إلى غيرهما"[٢].

ثانيًا:(ايم) من اللّغات الواردة في(ايمن)

(ايم) الّتي وردت في الحديث الشّريف إحدى اللّغات الواردة في(ايمن)، وعنها قال يقول سيبويه عنهما:"وكذلك(ايم،وأيمُن)،إلّا أنّ ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره "[٣]، وصار النّون الثّابت كالمعدوم [٤]،وكثُر استعماله في القسم،فتَصرّفوا فيه بأنواع التّخفيف؛ لأنّ كثرة الاستعمال مدعاة إلى الحذف[٥].

وفتحوا ألف (ايمِ) في الابتداء شبّهوها بألف(أحمر)؛لأنَّها زائدةٌ مثلها[٦]، ولا يقال: إنّها بعض (ايمن)؛ لأنّهم قد ذكروا (ابنًا) مع(ابنم)[٧].

و(اَيمُ) بفتح الهمزة وضمّ الميم وحذف النّون، و(اِيمُ) بكسرها، وروي: (اِيمِ الله)، بكسر الهمزة والميم،وكسرة الميم جرّ عند الأخفش بحرف قسمٍ مقدّرٍ، ورُدّ بأنّه محذوفٌ من (ايمُن)، والعرب لم تستعمل (ايمُن) في القسم إلّا مرفوعًا على الابتداء[٨].

الرّأى الرّاجح:

يبدو لى – والله أعلم بالصّواب–أن (ايم)التي هى لغة في (ايمن) تضاف للفظ الجلالة بكثرة، ويليه إضافتها للكعبة، كما أُضيفت من خلال الحديث الشّريف ، وما أُثر عن ابن الزّبير إلى الاسم الموصول، وأنّها قد أضيفت لغيرهما في الشّعر والنّثر، ولست مع من حصر إضافتها في لفظ الجلالة، أو حصرها فيه وفي الكعبة.

(١)التذييل والتكميل ١١/ ٣٥٦،وينظر: المساعد ٢/ ٣١٠.
(٢)السابق ص ٣٥٥.
(٣)الكتاب ٣/ ٥٠٣،وينظر:شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٢٦٩.
(٤)شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٤.
(٥)شرح المفصل ٤/ ٤٩٥،و التذييل والتكميل ١١/ ٣٥٦بتصرف.
(٦)الكتاب ٤/ ١٤٩، وينظر: المقتضب٢/ ٣٣٠.
(٧)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية٢/١٠٠٥.
(٨)التذييل والتكميل ١١/ ٣٥٦،وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٧١، ١٧٧٢.

المبحث الثّالث

الاستفهام بـ(لعلَّ)

تدلّ (لعلَّ) على معانٍ هى:التّرجّي، والإشفاق، ولتوقّع مرجوّ، ولُمح -أيضًا- فيها معنى التّمنّي(١).

وقد وردت للاستفهام -عند من رأى ذلك من النّحاة- وعنه يتحدّث المراديّ مستدلًّا على ذلك بالقرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، ذاكرًا موقف البصريين ممّا ورد من ذلك ، وتأويلهم له،قائلًا :" الرّابع: الاستفهام. وهو معنى، قال به الكوفيّون، وتبعهم ابن مالك، وجعل منه: **(ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)**(٢)، وقول النّبي -صلّى الله عليه وسلّم-لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلًا:**(لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟)**(٣)، وهذا عند البصريّين خطأٌ، والآية عندهم ترجٍ،والحديث إشفاقٌ، وذكر الشّيخ أبو حيّان أنّه ظهر له أنّ(لعلَّ) من المعلِّقات لأفعال القلوب، ومنه :**(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)** (٤)، **(ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)**. قال: ثم وقعت، لأبي عليّ الفارسيّ على شيءٍ من هذا"(٥).

---

(١)الجنى الدانى ص ٥٧٩:٥٨١ بتصرف.

(٢)سورة عبس الآية رقم٣.

(٣)رواه البخارى في صحيحه١/ ٤٧رقم١٨٠-كتاب الوضوء- بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الوُضُوءَ إِلَّا مِنَ المَخْرَجَيْنِ مِنَ القُبُلِ وَالدُّبُرِ، ورواه مسلم في صحيحه١/ ٢٦٩ رقم٣٨ كتاب الحيض- بَابُ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ،وأبو داود في سننه٣/ ٦٣٩رقم٢٢،وأحمد في مسنده١٧/ ٢٥٣رقم١١١٦٢ مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،وابن ماجة في سننه١/ ١٩٩رقم٦٠٦كتاب الطهارة وسننها- بَابُ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ، والبيهقى في السنن الكبرى ١/ ٢٥٥رقم ٧٧٣كتاب الطهارة -بَابُ وُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ.

(٤)سورة الأحزاب من الآية رقم٦٣ .

(٥)الجنى الداني ص ٥٨٠,٥٨١.

الدراسة:

من المعاني التي أثبتها طائفة من النّحاة لـ(لعلّ):الاستفهام[١]، وحَقِيقَة الِاسْتِفْهَام: "طلب الْمُتَكَلّم من مُخَاطبَة أَن يحصل فِي ذهنه مَا لم يكن حَاصِلًا عِنْده مِمَّا سَأَلَهُ عَنهُ"[٢].

أوّلًا: دلالة(لعلَّ) على الاستفهام

ودلالتها على الِاسْتِفْهَام أثْبته الْكُوفِيُّونَ، وتبعهم ابن مالك[٣]، وذكر المصنّف[٤] من معاني «لعلّ»:التّعليل والاستفهام .. قال: لم يذكر أصحابنا لـ«لعلّ» هذين المعنيين[٥]، وجعل منه:**(ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)**[٦]، وقول النّبي–صلى الله عليه وسلم–لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلًا:**(لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟)**[٧].

فالظّاهرُ إجراءُ التَّرجِّي مُجرى الاستفهام لِما بينهما من معنى الطّلبِ في التَّعليق؛ لأنَّ المعنى منصَبٌّ على تَسَلُّطِ الدِّراية على التّرجِّي؛ إذ التَّقدير: لا يَدْري ما هو مترجًّى منه التَّزكيةُ أو التذكُّر؟...ولهذا علّق به الفعل نحو: **(لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)**[٨]؛ ولذلك قال ناظر الجيش نقلًا عن أبى حيّان:"زاد الشّيخ في الأدوات المعلّقة «لعلّ»"[٩].

****والتّعليق:** إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وهو لام الابتداء،ولام القسم، وما النافية، و(لا وإن)النّافيتان في جواب

---

(١)**الاستفهام، له صورتان:**إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو:(وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)(سورة الأنبياء من الآية رقم ١٠٩)، **والثّانية:** أن يكون في الجملة اسم استفهام: عمدةً كان، نحو:(لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى)(سورة الكهف من الآية رقم١٢)، أو فضلةً، نحو:(١)(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)(سورة الشعراء من الآية ٢٢٧ .ينظر:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٥٣.

(٢)الكليات ص٩٧، وينظر:شرح الأشمونى ١/ ٢٩٧ .

(٣)مغني اللبيب ص ٣٧٩،و شرح التسهيل ٨/٢ بتصرف،وينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٤.

(٤)يقصد بالمصنف : ابن مالك.

(٥)تمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٢.

(٦)سورة عبس الآية رقم(٣).

(٧)الجنى الداني ص٥٨٠،وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٨.

(٨) سورة الطلاق من الآية رقم١،وينظر:الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ١٠/ ٨٦.

(٩)تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٤.

قسم ملفوظ به أو مقدّر[١]، كقولك: (علمت لزيدٌ ذاهبٌ)، و(علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرٌو؟)،فقد تعلَّق (عمله) بلام الابتداء وهمزة الاستفهام،أو بـ(ما) النّافية، كقولك: (علمت ما زيدٌ ذاهبٌ)،أو بالقسم، كقولك: (علمت واللهِ الْعِلْمُ نَافِعٌ)[٢].

وبشأن عدّهاِ من المعلِّقات لكونها استفهاميَّة يقول أبو حيَّان:" ظهر لي أنَّ من المعلِّقات (لعلَّ)، ومنه:**(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)**[٣]، **(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)**[٤]، **(وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ)**[٥]، ورأيت مصبّ الفعل في هذه الآيات على جملة التَّرجي، فهي في موضع نصب بالفعل المعلَّق، إلى أن وقفت لأبي عليّ الفارسيّ على شيءٍ من هذا، قال.. والقول في (لعلَّ) وموضعها: إنّه يجوز أن تكون في موضع نصبٍ، وأنّ الفعل لمّا كان بمعنى(العلم)علِّق عمّا بعده، وجاز تعليقه لأنّه مثل الاستفهام؛ ألا ترى أنَّه بمنزلته في أنَّه غير خبر، وأنَّ ما بعده منقطعٌ مما قبله ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه، فعلى هذا تكون(لعلَّ)، وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب"[٦].

وقد أكّد ذلك في موضعٍ آخر،فقال:"وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ(لَعَلَّ) مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيقِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِيهَا"[٧].

وإنَّما كانت من أسباب التَّعليق لشبهها بأدوات الاستفهام؛ حتَّى إنَّ بعض الكوفيين زعم أنَّ «لعلَّ» تكون استفهامًا كما ذكر في باب «إنّ».... يقول الرَّجل لمخاطبه(لعلَّك تسبُّني فأعاقبك؟) تريد: هل تسبُّني؟، وقد قال الله– تعالى– وله المثل الأعلى: **(لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْرًا)**، فجعل «لعلَّ» في موضع الاستفهام مقرونًا بدليل الاستفهام، وهو « **تَدْرِي** »[٨].

---

(١)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٥٠:٥٢بتصرف.
(٢)اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٣٩.
(٣)سورة الأحزاب من الآية رقم٦٣ .
(٤)سورة عبس الآية رقم ٣ .
(٥)سورة الأنبياء الآية رقم ١١١.
(٦)التذييل والتكميل ٦/ ٨٤،وارتشاف الضرب ٤/ ٢١١٦، وينظر: الجنى الداني ص٥٨٠،وتمهيد القواعد ٣/ ١٥١٠، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٨.
(٧)البحر المحيط في التفسير لأبى حيان٧/ ٤٧٤،وينظر: مغني اللبيب ص ٣٧٩.
(٨)تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٤.

وقد عقّب ناظر الجيش على ما ذهب إليه أبو حيَّان فقال: "وهو شيءٌ أهمله: النَّحويّون، ولم أجد فيه نصًّا لبصريٍّ ولا كوفيٍّ، والدّليل على صحّة ما ذهب إليه، وأنّه مسموع من لسان العرب –وإن لم ينبّه النّحويّون عليه– قوله –تعالى–:**(وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ)**، وقوله– تعالى–:**(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)وقوله:(لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)**[١]، و(درى) من الأفعال الّتي تُعلّق كما علّقت في قوله تعالى–:**(وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)**[٢]، **وقوله –تعالى–:(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ)**[٣]،**(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ)**[٤].

وقد تساءل الشّيخ محى الدّين الدّرويش قائلًا: "إذا عرفت ما قرّره النّحاة فأيّ من معاني(لعلّ) ينطبق على الآية[٥] الّتي نحن بصددها إذا كانت للتّوقّع، فتوقع ترك التّبليغ لا يليق بمقام النّبوّة؟

وأجابوا عن هذا الاعتراض بأنّنا لا نسلّم أنّ(لعلّ) على بابها من التّرجّي، بل هي هنا للتّبعيد فإنّها تستعمل لذلك، وجواب آخر: وهو أن تكون هنا للاستفهام الإنكاري كما تقدّم، والمعنى:أنّك بلغت الجهد في تبليغهم أنّهم يتوقّعون منك ترك التّبليغ لبعضه وهو جميلٌ جدًا"[٦].

ثانيًا:موقف البّصريين ومن تبعهم من الاستفهام بـ(لعلَّ)

قال المرادى ناقلًا موقف البصريّين من الاستفهام بـ(لعلَّ): "وهذا عند البصريّين خطأ"[٧]، و(لعلَّ) عندهم ترجٍ، وقال أبو العبَّاس: هو توقُّع، كَأَنَّ مَعْنَاهُ التوقُّع لمحبوب أَو مَكْرُوه"[٨]، والبصريّون رأجعُوا هَذِه الْمعَانِي كلهَا إِلَى الترجِّي والإشفاق، والآية عندهم ترجٍ،والحديث إشفاقٌ[٩].

(١)سورة الطلاق من الآية رقم١ .
(٢)سورة الأنبياء الآية رقم ١٠٩.
(٣)سورة الحاقة الآية رقم٢،وجاء في إعراب القرآن وبيانه لمحى الدين الدرويش١٠/ ١٨٩:"وقد علّقت (أَدْراكَ) عن العمل بالاستفهام".
(٤)سورة القارعة الآية رقم ٢ .
(٥)يقصد: آية سورة الطلاق من الآية رقم١.
(٦)إعراب القرآن وبيانه ٤/ ٣٢٤,٣٢٥.
(٧)الجنى الداني ص٥٨٠،وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٤.
(٨)التذييل والتكميل ٥/ ٢٤،والمقتضب ٣/ ٧٣.
(٩)همع الهوامع ١/ ٤٨٨،و الجنى الداني ص ٥٨١.

والاستفهام بـ(لعل) غير معروف عند البصريّين. ...ولا حجَّة في شيءٍ من ذلك، والصّحيح أنّها محمولة على التّمني في نصب الجواب، لأنَّ التَّمنِّي والترجّي متقاربان في المعنى، فكأنَّهم أشربوا (لعلَّ) معنى (ليت) فنصبوا، وكذلك قال الجزوليّ (١)، ولا يَخفي بُعدُ التَّرجِّي فيما ذكر، وكون ما ذهب إليه المصنِّف هو و الكسائي، والأخفش، وقول الكوفيِّين– أيضًا –لا يلزم منه عدم الصِّحَّة(٢).

الرَّأى الرَّاجح:

اختلف النّحاة في دلالة(لعلّ) على الاستفهام فمنعه البصريّون وهى عندهم للتّوقع، والتّرجّى، وأجازه الكوفيّون لِما بينهما من معنى الطّلبِ في التَّعليق، ولا مانع عندى من دلالتها عليه ، وبه ورد الحديث النبوىّ الشّريف ، طالما لم يكن في اللّفظ ما يصرف الدّلالة على الاستفهام لشيءٍ آخر ، كما ورد في الآيات الكريمات، وأتّفق مع شيخ المحققين الأستاذ (محمد محى الدّين عبد الحميد)– فيما ذهب إليه بشأن آية سورة الطلاق– في عدّه (لعلّ) للاستفهام الإنكارى، وليست للتّوقّع؛ لأنّ توقع ترك التّبليغ لا يليق بمقام النّبوّة ، ولا أتّفق مع من عدّها من المعلّقات عن العمل ؛ فالمعلّقات هى: لام الابتداء، ولام القسم، وما النافية ، ولا، وإن النّافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر ، وليست(لعلّ) أحدها.

(١)المقاصد الشافية٢/ ٣١٢، ٦/ ٨٥,٨٤
(٢)تمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٢.

المبحث الرّابع

إلحاق الفعل المسند إلى الاسم الظّاهر المثنّى أو الجمع علامةٌ كضميره

من المتّفق عليه بين النّحاة أنّ الفعل يلزم حالة واحدة من الإفراد والتّذكير. كحالته مع الفاعل المفرد المذكّر. إذا كان الفاعل اسمًا ظاهراً مثنيً أو مجموعًا؛ وبناءً على ذلك يقول الحريري: « اعلم أنّ فعل الفاعل يوحَّد إن كان الفاعل مثنيً أو مجموعًا، فتقول: (جاء الزّيدان، وجاء القوم) »(١).

والأمثلة الّتي تعمل عمل اسم الفاعل، والصّفة المشبّهة بها، جميعها لا يثنّي ولا يجمع إذا رفع ظاهرًا، وهي القاعدة المطّردة في العربيّة الفصحى شعرًا ونثرًا(٢).

ولغة التّوحيد هي الفصحى، وبها جاء التّنزيل، وهي اللّغة المشهورة، استغناءً بما في المسند إليه من العلامات نحو:(حضر أخواك، وانطلق عبيدُك، وتبعهم إماؤك)(٣).

وقد تحدّث عنه المرادى عن إلحاق الفعل المسند إلى الاسم الظّاهر المثنّى أو الجمع علامةٌ كضميره ، وأطلق عليه:**(لغة أكلوني البراغيث)**، مستدلًّا ببيتٍ من الشّعر، وبحديث نبويٍّ شريف، وبآيتين من القرآن الكريم، ذاكرًا تأويل بعض النّحاة، فقال: "السّابع: الواو الّتي هي علامة الجمع في لغة**(أكلوني البراغيث)**، وهي لغة ثابتة خلافًا لمن أنكرها، وأصحاب هذه اللّغة يُلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنّى أو مجموعًا، علامة كضميره. فيقولون:(قاما الزّيدان، وقاموا الزّيدون، وقمن الهندات)،فالألف والواو والنّون في ذلك حروف، لا ضمائر؛ لإسناد الفعل إلى الاسم الظّاهر، فهذه الأحرف عندهم كتاء التّأنيث في نحو: قامت هند، ومن شواهد هذه اللّغة، في الواو، قول الشّاعر:

(١) شرح ملحة الإعراب للحريرى ص ١٥٢.
(٢) المقرب لابن عصفور ٤٣/١،و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٢٢٠.
(٣)التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢٧٥/١،و شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٩١رقم (٦٥) بتصرف.

بَنِي الأَرضِ قَد كَانُوا بَنِيَّ فعَزَّنِي ... عَلَيهم لِآجَال المَنَايَا كِتَابُها (١).

أنشده ابن مالك. قال: وقد تكلم بهذه اللّغة النّبي–صلى الله عليه وسلم– قال:**(يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلاَئِكةٌ باللّيل، وَمَلاَئِكةٌ بِالنَّهَارِ) (٢).....**

قلت: ونسب بعض النّحويين هذه اللغة إلى طيّىء، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة. ومن أنكر هذه اللّغة تأوّل ما ورد من ذلك... وحمل بعضهم على هذه اللّغة قوله – تعالى–:**(ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٣)،(وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٤)** ، قلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأنّ هذه اللّغة ضعيفةٌ، فلا يُحمل القرآن إلّا على اللّغات الفصيحة.. الخ"(٥).

<u>الدّراسة</u>:

من العرب قومٌ يلحقون الفعل المسند إلى الاسم الظّاهر المثنّى أو الجمع علامة كضميره، وحول ذلك تدور **الدّراسة الآتية:**

<u>أوّلًا: إلحاق الفعل بعلامتي التثنية والجمع مع كون الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنًى أو جمعًا</u>:

حكي البصريّون عن طيَّئ، وبعضهم عن أزد شنوءة نحو:(ضربوني قومك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك)(٦)،ومذهب طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب(٧).يقول سيبويه: «اعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك»(٨)، وتعرف بين النّحاة بلغة

(١)البيت من البحر الطويل، ودون نسبة في الجنى الداني ص٧٠، ١٧١،و شرح التسهيل ١١٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٠٤/٦، وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢رقم٣٠٨،و تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٤٧٤،وللفرزدق في تمهيد القواعد٤/ ١٥٩٨رقم١٢٣١،والبيت ليس في ديوانه.

<u>والشّاهد فيه</u>:(كَانُوا بَنِيَّ) حيث ألحق بكان التّامة المسندة إلى جمع المذكّر «واوًا» تدلّ على الجمع،مع كون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجموعًا،وهو:(بنيّ).

(٢) جزء من حديثٍ رواه البخاري في صحيحه ٢٠٣/١ رقم (٥٥٥) كتاب مواقيت الصلاة . باب فضل صلاة العصر، وبلفظه في موطأ مالك ٢/ ٢٣٨رقم٥٩٠كتاب الصلاة – باب جامع الصلاة،و صحيح مسلم ٤٣٩/١رقم٢١٠–كتاب المساجد . باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما رقم ٦٣٢،و السنن الكبرى للنسائي٢٥٧/١رقم٤٥٩ كتاب الصلاة – باب فضل صلاة الفجر، وبرواية مختلفة قليلًا في مسند أحمد ٤٦٠/١٢رقم٧٤٩١ مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:"قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم–: " إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ، مَلَائِكَةَ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةَ النَّهَارِ، فَيَجْتَمِعُونَ .... "الخ.

(٣)سورة المائدة من الآية رقم ٧١.

(٤)سورة الأنبياء من الآية رقم٣.

(٥)الجنى الداني ص٧٠، ١٧١.

(٦) أوضح المسالك ٢/ ٩٨.

(٧) شرح ابن عقيل ٨٠/٢.

(٨) الكتاب ٤١/٢.

« **أكلوني البراغيث** »؛ لأنَّه مثالها الّذي اشتهرت به(١)،ولأنَّ سيبويه هو أوّل من مثّل لها في كتابه،واختار لها هذا المثال(٢).

ويعبِّر عنها المصنِّف(٣) في كُتُبه بلغة:(**يتعاقبونَ فيكمْ ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنّهارِ**)؛ حيث « استشهد ابن مالك على لغة « **أكلوني البراغيث** » بحديث الصّحيحين:(**يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلاَئِكةٌ بِاللّيل، وَمَلاَئِكةٌ بِالنَّهَارِ**)، وأكثر من ذلك حتّى صار يسمّيها لغة (**يَتَعَاقَبُونَ**) » (٤).

والإتيان بعلامتي التّثنية والجمع –والحالة هذه– ليس بواجب عند النّاطقين بها، بل إنَّهم ربّما جاءوا بها، وربّما تركوها(٥).

ثانيًا: الشواهد على هذه اللّغة

تعدّدت الشّواهد الواردة عن العرب في هذه اللّهجة:

****فحمل بعضهم على هذه اللّغة** قوله – تعالى–:(**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**) (٦)، و(**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**) (٧) .

****ومِمَّا جاء في الحديث الشّريف** قوله– ﷺ–: « **يَعْتَزَلَنَّ الحُيَّضُ المُصَلَّي** »(٨).

وقوله: (مَا أَغْبَرَّتَا قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللهِ)(٩)،وفي الحديث:(**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟**)(١٠)؛ قاله –ﷺ– **لمَّا قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك إذ يخرجك**

(١) شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي ص٤١٥ رقم (٩٦)، وينظر: الأصول في النحو ٧١/١، ٧٢، ٨٢، وشرح ملحة الإعراب ص .١٥٢،و شرح ابن الناظم ص ١٥٨والجني الداني ص ١٧٠.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٧٠.

(٣)يقصد بالمصنّف: ابن مالك.

(٤)الإقتراح ص .٥٥.

(٥) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٨٠/٢.

(٦)سورة المائدة من الآية رقم ٧١.

(٧)سورة الأنبياء من الآية رقم٣،وينظر: الجنى الداني ص١٧١.

(٨) رواه مسلم في صحيحه ٦٠٥/٢ رقم (٨٩٠) . كتاب الصلاة . باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلي بلفظ مختلف عن لفظ الشّاهد، والبيهقي في السنن الكبري ٣٠٥/٣ رقم (٦٠٣٣) كتاب الصلاة . باب خروج النساء إلى العيد، والدارمي في سننه ٤٥٨/١ رقم(٦٠٩) كتاب الصلاة – باب خروج النساء في العيدين،وعلى هذه الروايات فلاشاهد.

(٩) رواه البخاري في صحيحه ١٠٣٥/٣ رقم (٢٦٥٦) كتاب الجهاد والسير – باب من غيرت قدماه في سبيل الله ، والترمذي في سننه ٦١٢/٤ رقم (٢٤١٧) كتاب صفة القيامة– باب في القيامة، وينظر: فصول في فقه اللغة ص .٩٩ .

(١٠)رواه البخاري في صحيحه ٤/١ رقم (٣) كتاب بدء الوحي . باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله من حديث مطوّل، وأخرجه مسلم في صحيحه ١٤١/١ رقم(١٦٠) كتاب الإيمان – باب بدء الوحي، والبيهقى في السنن الكبرى ٥١/٧ رقم (١٣١١٢)كتاب النكاح –باب ما كان مطالبًا برؤية مشاهدة الحقّ.

قومك(١)،وقولـه:(يَتَعَاقَبُونَ فِـيْكُم مَلاَئِكـةٌ باللّيـل، وَمَلاَئِكـةٌ بِالنَّهَـارِ)(٢)،وقول من روي: **(وَكُنَّ نِسَاءُ المَؤْمِنَاتِ)(٣)**، وقول أنس(٤):**(كُنَّ أُمَّهَاتِي يُوَاظِبْنِي)**(٥).

****ومِمَّا جاء على هذه اللّغة نثرًا**: قولهم: "**أكلوني البراغيثُ** "(٦).

****ومِمَّا جاء على هذه اللّغة شعرًا**: قول الفرزدق:**

وَلَكَــنْ دِيَــافي أَبُــوهُ وَأُمُّــهُ بجَــوْرَانَ يَعْصُــرنَ لسَّــلِيْطَ قَارِبُــهُ(٧)

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٥/١وينظر: حاشية الصبان ٦٧/٢.
(٢) شرح التسهيل ١١٦/٢.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٢١٠/١ كتاب مواقيت الصلاة .باب وقت الفجر رقم (٥٥٣)، وابن خزيمة في صحيحه ١٨٠/١ رقم (٣٥٠)كتاب الصلاة- باب كراهية تسمية صلاة العشاء عتمة.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٩٨٢/٥ رقم (٤٨٧١) كتاب النكاح .باب الوليمة حق، والبيهقي في السنن الكبري ٨٧/٧ رقم (١٣٢٨٠)- باب سبب نزول آية الحجاب.
(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص .١٩٢ .
(٦) شرح ابن الناظم ص١٥٩.
(٧) البيت من البحر الطويل للفرزدق في ديوانه٨٢/١، والكتاب ٤٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٥/٢ رقم (١٨٥)، وشرح أبيات سيبويه ٤٩١/١ رقم (٢٦٠)، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩٩ رقم (٣٥٩)، وشرح الرضي على الكافية ٤١٤/٢ رقم (٣٣٦).
والشاهد فيه:(يَعْصُرنَ . أَقَارِبُهُ) حيث ألحق بالفعل علامة الجمع مع مجيء الفاعل (أقاربه) جمعاً.

وقال الشّاعر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ(١)

وقول الآخر:

يَلُوْمُـونَنِي فـِي اشْـتِـرَاء النَّخِيـ ـلِ قَـوْمِـي فَـكُلُّـهُمْ أَلْـوَمُ(٢)

ومنه قول الشّاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِيْ فَاغْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَـوْ أَنَّهُـمْ خَـذَلُوْكَ كُنْـتَ ذَلِـيلاً(٣)

ومثله:

نُسِيَا حَاتِمٌ وأَوْسٌ لْدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عبدِ الْعَزِيْزِ(٤)

---

(١) البيت من البحر الطويل، دون نسبة في فقه اللغة وسر العربية ٥٧٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢١ ،وشرح الكافية الشافية ٢٦٠/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨ رقم (٨٣)، ومنتهي الأرب ص ٢٢٨، ٢٢٩ رقم (٨٣) قال: ينسبه بعض الرّواة لأبي عبد الرحمن بن عبد الله العتبي، ويقال:له ولابن أبي ربيعة، وينسب لأبي الشبل، وتلخيص الشواهد ص ٣٦٠ رقم (٢٩٠).

والشاهد فيه:(رَأَيْنَ الْغَوَانِي) حيث ألحق بالفعل علامة تدل على الجمع مع كون الفاعل (الغواني) جمعًا.

(٢)البيت من البحر المتقارب،دون نسبة في أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢ ، و برواية: (أهلي) بدلاً من (قومي) في المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٧٦، رقم (٢٧)وبرواية: (وكلهم) بدلاً من(فكلهم)، وشرح جمل الزجاجي١٦٧/١، وبقوله: (يعذل)بدلاً من (ألوم) رقم (٦٣)، وشرح المفصل ٨٧/٣، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ رقم (٢٠٧)، وشرح شواهد المغني ٧٨٣/٢ رقم (٥٨١).

والشّاهد فيه: (يَلُوْمُونَنِي: قَوْمِي) حيث ألحق بالفعل علامة الجمع مع مجيء الفاعل (أهلي) اسم ظاهر جمعًا.

(٣)البيت من البحر الكامل، دون نسبة في شرح شواهد التصحيح ص ١٩٢، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد١٠٢/١، وشرح الأشموني ٦٧/٢ رقم (٣٧١) ، وشرح الشواهد ٦٧/٢ رقم (٣٧١) .

والشّاهد فيه:(نَصَرُوكَ قَوْمِيْ) حيث ألحق الفعل علامة الجمع مع مجيء الفاعل جمعًا.

(٤)البيت من البحر الخفيف ،دون نسبة في المصدر السابق الصفحة نفسها،ومنتهي الأرب ص ٢٢٧، ومنحة الجليل ٨٣/٢، وشرح الأشموني ٦٧/٢ رقم (٣٧٠) .

والشّاهد فيه:(نُسِيَا حَاتِمٌ وأَوْسٌ) حيث ألحق الفعل علامة التّثنية مع كون الفاعل مثنّىً مفروقًا بالواو .

وقال الشّاعر:

تَوَلَّي قِتَالَ الْمَارِقِينَ بنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ[١]

وقال الآخر:

نَـــتَجَ الْرَّبِيْـــعُ مَحَاسِـــناً أَلْقَحْنَهَـــا غُـــرُّ السَّـــحَائِبِ[٢]

وقول الشّاعر:

أَلِفَيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ[٣]

****وقد استعمل المتنبّي هذه اللّغة في مواضع من شعره، منها قوله:**

وَرَمَى وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَنِي سَهْمٌ يُعذِّبُ وَالسِّهَامُ تُرِيْحُ[٤]

---

(١)البيت من البحر الطويل ،دون نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢٥٩/١، وشرح الشذور ص ٢٢٦ رقم (٨١) ، وشرح ابن عقيل ٨١/٢ رقم (١٤٢)، ومنتهي الأرب ص ٢٢٦ رقم (٨١) لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير، وله في تلخيص الشواهد ص ٣٦٠ رقم (٢٨٦).

والشّاهد فيه:(أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ) والشّاهد فيه كالشّاهد في سابقه.

(٢)البيت من بحر الكامل المجزوء، دون نسبة في فقه اللغة وسر العربية ٥٧١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧ رقم (٨٢) ، وأوضح المسالك ١٠٢/٢ رقم (٢٠٨)، ومنحة الجليل ٨٢/٢، وشرح السيوطي ص ٢٠٢، ٢٠٢، ومنتهي الأرب ص ٢٢٧، رقم (٨٢) لأبي فراس الحمداني، وعدة السالك ١٠٢/٢ رقم (٢٠٨)

والشاهد فيه: (أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبِ) حيث ألحق بالفعل علامة الجمع مع كون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجموعًا(غرّ السّحائب).

(٣)البيت من البحر السريع ،ودون نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٠١/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧١٨/٢، وشرح المفصل ٨٨/٣، ولعمرو بن ملقط في النوادر لأبى زيد الأنصارى ص ٣٦٨ ، وبصدره في وأوضح المسالك ٩٨/٢، رقم (٢٠٦)، ومغني اللبيب ٢٤٧/٢ رقم (٦٠٠).

والشّاهد فيه: (أَلْفَيَتَا عَيْنَاكَ) حيث ألحق بالفعل علامة التّثنية مع مجيء الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنيً.

(٤)السابق الصفحة نفسها للمتنبي من بحر الكامل، والبيت في ديوانه ٢٤٥/١ من قصيدة يمدح فيها مساور بن محمد الرومي.

والشاهد فيه: (رَمَتَا يَدَاهُ) حيث ألحق بالفعل علامة التّثنية مع مجيء الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنيً.

وقوله:

نَفْدِيْكَ مِنْ سَيْلٍ إذَا سُئِلَ النَّدَي هَـوْلٌ إذَا اخْتَلَطَـا دَمٌ وَمَسِـيْحُ[١]

وما أكثر الأبيات الّتي وردت من الشّعر القديم كدليلٍ وشاهدٍ على هذه اللّغة، وفي الشّواهد الكثيرة السّابقة ما نردُّ به على د. جبر حيث قال: « وقد اعتمدوا في ذلك على أبياتٍ قليلةٍ ،ورد فيها هذا الأسلوب »[٢].

ثالثًا: أقوال النّحاة في وصف هذه اللّغة:

تباينت أقوال النّحاة في وصف هذه اللّهجة، ففي حين وصفها سيبويه بأنَّها قليلةٌ؛ حيث قال:« وهي قليلةٌ»(٣)،وإليه ذهب الرضيّ، وابن عقيل(٤).

وصفها الحريريّ بالضّعف فقال: « وقد قيل في لغةٍ ضعيفةٍ: « أكلوني البراغيث»(٥)، وإليه ذهب ابن عصفور(٦).

وقد ردّ أبو حيان على ذلك، فقال: « وهذه اللّغة عند جمهور النّحويّين ضعيفةٌ،وكثرة ورود ذلك يدلّ على أنَّها ليست ضعيفةً»(٧).

وقال الثّعالبيّ بأصالتها: « وربَّما تفعل العرب ذلك؛ لأنَّه الأصل، فتقول:(جاءوني بنو فلان، وأكلوني البراغيث»(٨)، والأصل في اللّغات السّاميّة أن يُعامل الفعل فيها معاملته في لغة « أكلوني البراغيث»، وقد بقي من هذا الأصل في العربية أمثلة في اللّهجات المختلفة، كما تُوجد منه بعض الأمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشّريف، والأشعار(٩)،وهو ما نسميه بـ**(الرّكام اللّغويّ)**(١٠).

---

(١)البيت للمتنبي من البحر الكامل في ديوانه ٢٤٥/١ من قصيدة يمدح فيها مساور بن محمد الرومي،وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١

والشاهد فيه: (اخْتَلَطَا دَمٌ وَمَسِيْحُ) حيث ألحق بالفعل علامة التثنية مع مجيء الفاعل مثني مفروقًا بالواو.

(٢)الضمائر في اللغة العربية د. محمد جبر ص ١٩٦ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢.

(٤) ينظر: ابن عقيل ٨٥/٢.

(٥) شرح ملحة الإعراب ص ١٥٢.

(٦) ينظر:شرح جمل الزجاجي ١٦٧/١.

(٧) ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢.

(٨) فقه اللغة وسر العربية ٥٧٠/٢.

(٩) فصول في فقه اللغة ص ٩٩.

(١٠) الضمائر في اللغة العربية ص ٧٠ .

ووصفها ابن يعيش بأنَّها فاشية كثيرة، فقال: « وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم»(١).

وبجودتها وكثرتها قال السُّهيليّ:"أَلْفَيْتُ في كتب الحديث المرويّة الصّحاح ما يدلّ على كثرة هذه اللّغة وجودتها"(٢)، وهي شائعةٌ في اللّهجات الدّراجة الآن في مصر مثل:« لامونى النّاس»،و(زارونا الجيران) وغير ذلك(٣).

وبثبوتها ذهب المراديّ، فقال: « وهي لغةٌ ثابتةٌ خلافًا لمن أنكرها»(٤)، وهذه اللّهجة تعدُّ مرحلةً من مراحل التّطور اللّغويّ في حياة العربيّة؛حيث أُتيح للعربيّة مرحلة من التّطور تخلّت فيها عن مطابقة الفعل لفاعله غير المفرد، فالعربيّة تميل إلى الإيجاز، وحذف ما لا يضرّ حذفه، ولعلّ هذا ناتج من تدخّل الفكر في مرحلةٍ مرتقيةٍ ظهرت فيها سمة صبغة اللّغة بصبغةٍ عقليةٍ لتعديل بعض الأساليب الفطريّة» (٥)، واستعماله اليوم يمثّل تمسُّكا بقديمٍ غير مرغوب فيه(٦).

رابعًا: التّأويلات الموجّهة لهذه اللّغة:

اتضح ممّا سبق ذكره تباين أقوال النّحاة بشأن وصفهم لهذه اللّغة، وبالتّالي تعدّدت التّأويلات الموجّهة لها، وهي كما يأتى:

[١] الضّمائر المتّصلة بالفعل هي الفاعل والأسماء الظّاهرة بدلٌ منها:يقول سيبويه: « وأمَّا قوله-جلَّ ثناؤه-: **(وَأَسَرُّواالنَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)**(٧)، ... فـ(الَّذِينَ) بدل من الضّمير الّذي في لفظة (٨).

(١) شرح المفصل ٨٧/٣.
(٢) الجني الداني ص١٧٠.
(٣)اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبد الغفار هلال ص٣٣٥،وبحوث ومقالات في اللغة ص٧٠.
(٤) الجني الداني ص١٧٠.
(٥)اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي ص ١٨٨،الضمائر في اللغة العربية ص ١٧٥
(٦) السابق ص ٢١٤.
(٧) سورة الأنبياء من الآية رقم ٣.
(٨) درة الغواص ص ٤١٥، وينظر: الكتاب ٤١/٢، ومعاني القرآن ٣١٧/١، ١٩٨/٢،و ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٠٢/١، وشرح جمل الزجاجي ١٦٧/١، والجني الداني ص ١٧١.

[٢]الأسماء الظّاهرة هي الفاعل، والأحرف المتّصلة بالفعل علامات تدلّ على التّثنية والجمع:يقول سيبويه:« كأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنّث»(١).

وقد ذكر هذا التّأويل نحاةٌ كثيرونَ منهم: ابن السَّرَّاج،وابن مالك، وابن النّاظم، والمراديّ ، وابن هشام، وابن عقيل وغيرهم(٢).

وقد ذكر ابن مالك علَّةً أخري، فقال: « والسّبب في هذا الاستعمال أنّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنيةٍ ولا جمع كـ(مَنَ)، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه لم يُعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللّغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التّثنية والجمع بعلامتيهما، وجرّدوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللّبس، ثمّ ألزموا ذلك، فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سَنَنٍ واحد»(٣).

[٣]الأفعال بما اتّصل بها أخبارٌ مقدمةٌ، والأسماء الظّاهرة مبتدءات مؤخّرة: يقول ابن عصفور: « ومنهم من يجعله ضميرًا فاعلًا، وما بعده مبتدأ، والجملة المتقدّمة في موضع الخبر »(٤)، وقد استحسن ابن هشام هذا التّأويل، ونصَّ عليه كثير من النّحاة(٥).

<u>وأمّا عن بالحديث الشّريف</u>، فقد قال المراديّ نقلًا عن السّهيليّ:" إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصرٌ رواه البزّار مطوّلاً مجرّدًا، فقال فيه:(**إِنَّ للهِ مَلَائِكةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم ...**)" (٦).

<u>خامسًا:ردّ بعض النّحاة للتّأويلات السّابقة</u>:

ردَّ النّحاة التّأويلات السّابقة معلِّلين لذلك بأنَّها لغةً ،فلا ينبغي تأويلها.يقول ابن مالك:« أمَّا أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أنَّ الألف

(١) الكتاب ٤٠/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ٧١/١،شرح الكافية الشافية ٢٥٩/١،وشرح التسهيل ١١٧/٢و شرح ابن الناظم ص ١٥٩، والجني الداني ص ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢.
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩١.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٦٧/١،وينظر: شرح الكافية الشافية ٢٦٠/١.
(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢٢١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ ، الجني الداني ص ١٧١، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢.
(٦)توضيح المقاصد والمسالك ٥٨٦/٢،وينظر : الجني الداني ص ١٧١.

فيه، والواو، والنّون، ضمائر فغير صحيح ؛ لأنَّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشّأن متّفقون على أنَّ ذلك لغةٌ لقومٍ مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدِّقهم في غيره »(١).

وقد ذهبَ إلى ما ذكر ابن مالك كلٌّ من:ابن النّاظم، وابن هشام، والمراديّ، والشّيخ خالد الأزهريّ، والأشمونيّ وغيرهم(٢).

وقد جمع لها الشّيخ محمد محي الدين عبد الحميد من الشواهد القرآنية، والأحاديث النبويّة، والشّعر المحتج به خمسة عشر شاهدًا غير ما جمعه من شعر العباسيّين.....

ولم يرتض د. عبد الفتاح سليم هذا الرأي من شيخ المحقّقين، فقال : « وإنَّما لا أستحب جعل هذه اللّغة مقيسة؛ لعدم الكثرة في شواهدها المسموعة؛إذ ما غناء خمسة عشر شاهدًا، أو تزيد قليلًا إلى جوار الآلاف من الشَّواهد الأخرى التي عُرِّي فيها الفعل من العلامة مع الاسم الظّاهر »(٣)، وبرغم هذا فقد أجاز مجمع اللّغة العربية هذه اللَّهجة يقول د. هلال نقلًا عنهم:« ويجوز إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنيً، أو مجموعًا جمعًا لمذكّر أو لمؤنّث، أو ما يدلّ على أحدهما أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة التّثنية ، أو علامة الجمع، كما ألحق جميع العرب علامة التّأنيث بالفعل المسند إلى المؤنّث»(٤).

الرّأى الرّاجح:

أطمئنّ – والله أعلم–إلى أنّ إلحاق الفعل علامتى التّثنية والجمع مع كون الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنّىً أو جمعًا هى لغة لبعض قبائل العرب، وقد وردت عليها شواهد عديدة من القرآن، والحديث، والنّثر، والشّعر، بل وفي

(١) شرح الكافية الشافية ٢٦٠/١.
(٢) ينظر: شرح ابن النّاظم ص ١٦٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجني الداني ص ١٧١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٧/١، وشرح الأشموني ٦٨/٢.
(٣)المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية د. عبد الفتاح سليم ص ٥٨.
(٤) اللهجات العربية نشأة وتطورًا ص ٣٣٥.

كلامنا العامىّ، وأعتقد أنّهم حين نطقوا بها لم يكن في أذهانهم تلك التّأويلات التي تأوّلها النّحاة، وإن كانت تلك التّأويلات سائغةً ومقبولة في بعض الأحيان، ولا أرى القول بضعفها حقًّا ؛لكثرة الشّواهد التي وردت عليها، ولكنّى لا أوافق على القياس على ما ورد منها.

وعما وجّه للحديث الشّريف بأنّه رُوى بلفظٍ مختصر أستطيع أن أقول:إنّنى قد وثّقت الحديث برواية الشّاهد مطوّلًا عن البخارىّ، ومسلم، ومالك، والبيهقىّ، ومتى تطرّق الاحتمال إلى ما ذهب إليه رافضو الاستدلال به سقط ما ذهبوا إليه.

المبحث الخامس

خروج (إذا)[1]عن الظّرفيّة

يطلق النّحاة على الظّرف الّذى يخرج عن الظّرفيّة (الظّرف المتصرّف) ، ولا يتوسّع في غير المتصرّف منه كـ(سحر وعند)، فيُجعل مفعولاً به مجازًا، فتقول:(سرتُ اليوم، وسرتُ ميلًا)، بنصبهما على التّوسع نصبَ المفعول به، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرّف فتقول:(ضربتُ الضرب زيدًا)، بنصب الضرب مفعولًا به مجازًا(٢).

---

(١)**لـ (إذا) الاسميّة أقسام:<u>الأوّل</u>:**أن تكون ظرفًا لما يُستقبل من الزّمان، متضمّنةً معنى الشّرط،ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشّرط، وهو الغالب فيها،وبنيت لتضمّنها معنى حرف الشّرط،وكثر مجيء الماضي بعدها، مرادًا به الاستقبال،ولا يكون بعدها الماضي إلّا إذا كان فيها معنى الشّرط والإبهام،وأصل "إذا" أن تدخل على الأمور الّتي لابدّ من حصولها، كقولك:(إذا طلعت الشّمس)، ومن ثمّ لم يجزموا بها لكونها فارقت الشّرط الصّريح في الإبهام. ينظر: الجنى الداني ص ٣٧١:٣٧٣،وشرح التسهيل ٤/ ٨١،والكناش ١/ ٢٨٧،أمالي ابن الحاجب١/ ١٨٥.

<u>الثّاني</u>: أن تكون ظرفًا لما يُستقبل من الزّمان، مجرّدة من معنى الشّرط نحو قوله- تعالى -:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)(سورة الليل الآية رقم١)...فظاهرٌ كون (إذا) فيه خلِّصت للظّرفيّة، وتجرّدت عن معنى الشّرط؛لأنّ فعل القسم المقدّر مقصود به الإنشاء.

<u>الثّالث</u>: أن تكون ظرفًا لما مضى من الزّمان، واقعة موقع (إذ)، كقوله- تعالى-:(وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ)(سورة التّوبة رقم٩٢). ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٠٩، ٨١٠،وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٦،والجنى الداني ص٣٧١.

(٢)ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٦٤.

وإذا ثبت من كلامهم التوسّع بجعل الظّرف المتصرّف فاعلًا، ومفعولًا به، ومضافًا إليه على معنى الفاعليّة والمفعوليّة، لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النّصب بأنّه مفعول به تجوّزا ما لم يمنع من ذلك مانع(١).

ويدور حديث المرادىّ التّالى عن خروج (إذا) عن الظّرفيّة ، مستدلًّا على الجرّ بآية كريمة، وعلى الابتداء بقراءةٍ قرآنيةٍ كريمةٍ، وعلى المفعوليّة بحديثٍ نبويٍّ شريفّ، فقال:" الرّابع: أن تخرج عن الظرفيّة، فتكون اسمًا...

وذهب ابن جني إلى أنّ(إذا) قد تخرج عن الظّرفيّة، وتكون مبتدأةً، كقوله- تعالى-:(**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**)(٢)، فإذا مبتدأ، و(**إِذَا رُجَّتِ**)(٣) خبره، في قراءة من نصب(**خَافِضَةً رَّافِعَةً**)(٤) . قال ابن مالك: وهو صحيحٌ. زاد أنّها تكون مفعولًا به، كقوله -عليه السّلام-لعائشة -رضي الله عنها-:(**إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى**)(٥)، والظّاهر: أنّها لا تكون مبتدأةً، ولا مفعولًا، وأنّها لا تخرج عن الظرفيّة، وما استدلّ به محتمل للتّأويل"(٦).

الدّراسة:

الأصل في(إذا) الاسميّة أن تدلّ على الظّرفيّة سواء أدلّت معها على الشّرط ، أم لم تدلّ عليه؟، وقد تخرج عن الظّرفيّة إلى موقع إعرابيٍّ آخر، فتصير اسمًا مجرّدًا عن معنى الظّرفية، وحوله تدور الدّراسة الآتية:

أوّلًا:خروج (إذا) عن الظّرفيّة

يقول المرادى:"ذهب ابن جنّي ، وتبعه ابن مالك، إلى أنّ(إذا) قد تخرج عن الظّرفيّة، وتكون مبتدأةً، كقوله- تعالى-: (**إذا وَقعت الْوَاقِعَة**)مبتدأ، و(إِذَا رُجَّت) خبره، في قراءة من نصب:(**خَافِضَةً رَافِعَةً**)"(٧).هكذا أعربه أبو الفتح

(١)شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤.

(٢)سورة الواقعة الآية رقم ١ .

(٣)سورة الواقعة الآية رقم ٣.

(٤)عن قراءة النّصب يقول ابن جنّى في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ٣٠٧:"قرأ الحسن، واليزيدي، والثقفي ،وأبو حيوة: (خَافِضَةً رَافِعَةً) بالنّصب".

(٥)جزء من حديث جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ٣٦/٧رقم (٥٢٢٨)- بَابُ غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ، ومسلم في صحيحه٤/ ١٨٩٠رقم (٢٤٣٩) - بَابٌ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ -تَعَالَى- عَنْهَا،والنسائي في السنن الكبرى ٨/ ٢٥٦رقم(٩١١١)كتاب عشرة النساء-باب غَضَبُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، وأخرجه ابن حبان في صحيحه١٦/ ٤٩رقم(٧١١٢) -باب ذِكْرُ مَغْفِرَةِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- ذُنُوبَ عَائِشَةَ مَا تَقَدَّمَ مِنْهَا وَمَا تَأَخَّرَ، وأحمد في صحيحه ٤٠/ ٣٧٤رقم(٢٤٣١٨).

(٦)الجنى الداني ص ٣٦٧.

(٧)المصدر السابق ص٣٧٢، ٣٧٣،وارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٢.

في "المحتسب"(١)حيث قال:"هذا منصوب على الحال، وقوله: **(لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)**حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة، صادقة الواقعة، خافضة، رافعة. فهذه الثّلاث أحوال أولاهنّ الجملة الّتي هي قوله: **(لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)**....والعامل في "إذا" محذوف لدلالة المكان عليه، كأنّه قال: إذا وقعت الواقعة كذلك فاز المؤمنون وخاب الكافرون، ونحو ذلك ، ويجوز أن تكون "إذا" الثّانية، وهي قوله:**(إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا)** خبرًا عن "إذا" الأولى.

**وجاز لـ"إذا" أن تفارق الظّرفيّة وترتفع بالابتداء، كما جاز لها أن تخرج بحرف جرٍّ عن الظّرفيّة ، كقوله:

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَداً فِي كَافِرٍ... وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا (٢)

وقال الله–سبحانه"–: **(حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ)** (٣) ،و(إذا) مجرورة عند أبي الحسن بـ(حتّى)، وذلك يخرجها من الظّرفيّة كما ترى"(٤)، وزعم أَبُو الْحسن فِي**(حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا)**(٥) أَنّ(إذا)جرّ بـ(حتّى)(٦).

وقد نقل المرادى صحّة خروجها عن الظّرفيّة عن ابن مالك، فقال:" قال ابن مالك: وهو صحيح"(٧)، وإليه ذهب ناظر الجيش(٨).

قال ابن مالك:"ومن وقوعها مفعولًا به كقول النّبيّ– صلى الله عليه وسلم– لعائشة –رضي الله عنها–:(إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى)، وفيه تجرّدت(إذا) من الظّرفية مع تجرّدها من الشّرط"(٩).

و(علم) هنا تنصب مفعولًا واحدًا؛لأنّها بمعنى(عرف)،و(إذا) الظّرفيّة مفعولها.

---

(١)تمهيد القواعد ٤/ ١٩٣٥.

(٢)البيت من البحر الكامل، للبيد العامرى في ديوانه ص ١١٤،ودون نسبة في المحتسب ٢/ ٣٠٧،ونسبه للبيد فيه ص ٢٣٣،والمآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأحمد بن علي ابن معقل ١/ ١٨٨،والمعجم المفصل في شواهد العربية ٧/ ١٤٠.

والشّاهد فيه:(**حَتَّى إِذَا**)حيث استدلّ به ابن جنى على خروج (إذا) على الظرفيّة لجرّها بـ(حتّى).

(٣)سورة يونس من الآية رقم٢٢ .

(٤)المحتسب ٢/ ٣٠٧،وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤١٢،وهمع الهوامع ٢/ ١٧٩.

(٥)سورة الزمر من الآية رقم ٧١ .

(٦)مغني اللبيب ص١٢٨.

(٧)الجنى الداني ص٣٧٣.

(٨)ينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٣٥.

(٩)شرح التسهيل ٢/ ،و تمهيد القواعد ١٩٤١/٤بتصرف، وينظر: المساعد ١/ ٥٠٨.

ثانيًا: تأويل بعض النّحاة لما ورد شاهدًا على خروج(إذا)عن الظّرفيّة

الْجُمْهُور على أَنّ(إذا) لَا تخرج عَن الظَّرْفِيَّة(١)، ومن منع ذلك تأوّل(٢).

قال أبو حيّان:"ولا يتعيّن ما قاله أبو الفتح؛ إذ يجوز أن تكون (إذا) باقية على ظرفيّتها، وتلك أحوال ثلاثة، و**(إِذَا رُجَّت)** بدل من (إذا وَقَعَت)"(٣)، وجواب (إذا) إمّا:**(وَكُنْتُمْ أَزْواجاً ثَلاثَةً)** على زيادة الواو... قال الشّيخ: وهو تخريجٌ كوفيٌّ أخفشيٌّ،وإمّا: أن يكون الجواب محذوفًا، فإمّا أن تقدّر قبل **(وَكُنْتُمْ أَزْواجاً ثَلاثَةً)**، وتقديره: عرفتم مراتبكم ومنازلكم، وإمّا أن يكون الجواب **(فَأَصْحابُ الْمَيْمَنَةِ)**وما بعده... قال الشّيخ: وهذا الوجه أحسن؛ إذ لا يُحتاج فيه إلى تكلّف، لفهم الْمَعْنى،وَحسّنه طول الْكَلَام...وَتَقْدِيره بعد (إِذا) الثَّانِيَة: أَي انقسمتم أقسامًا وكنتم أَزْوَاجًا ثَلَاثَة (٤).

وعن جرّها بـ(حتّى) يقول ابن عقيل: "وجوّز الزّمخشري فيها أن تكون جارة لـ(إذا) بمعنى الوقت، وتبعه المصنّف(٥)في ذلك، وعلى هذا لا تكون حينئذٍ ظرفًا"(٦)،وَالْجُمْهُور أَنْكَرُوا ذَلِك كُلّه، وَجعلُوا (حَتَّى) فِي الْآيَة حرف ابْتِدَاء دَاخل على الْجُمْلَة بأسرها، وَلَا عمل لَهُ، فليست (حتّى) فيه جارة، فتبقى على هذا على ما استقرّ لها من الظرفيّة(٧).

وقال المراديّ:"والظّاهر أنّها لا تكون مبتدأة، ولا مفعولًا، وأنّها لا تخرج عن الظّرفيّة، وما استُدلّ به محتمل للتّأويل"(٨)، بجعل(إذا) ظرفًا لمحذوف هو المفعول"(٩).

وعن حديث النّبي- صلّى الله عليه وسلّم-:(إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى)، يقول ابن عقيل:"(وإذا)ظرفٌ على بابها، والتّقدير:(إنّي لأعلم حالك معي في وقت رضاك، وفي وقت غضبك)"(١٠).

---

(١)مغني اللبيب ص١٢٩.

(٢)الجنى الداني ص٣٧٣.

(٣)التذييل والتكميل ٧/ ٣٢٢، ٣٢٣.

(٤)مغني اللبيب ص١٢٩.

(٥)جاء في البرهان في علوم القرآن للزركشى٤/ ١٩٧:"الثّالث: جَوَّزَ ابْنُ مَالِكٍ أَنْ تَجِيءَ لَا ظَرْفًا وَلَا شَرْطًا وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا(حَتَّى)الْجَارَّةُ كَقَوْلِهِ- تَعَالَى-: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا)".

(٦)المساعد ١/ ٥٠٩.

(٧)همع الهوامع ٢/ ١٧٩،و تمهيد القواعد ١٩٤١/٤،و المساعد ١/ ٥٠٩بتصرف.

(٨)الجنى الداني ص ٣٦٧.

(٩)تمهيد القواعد ١٩٤١/٤.

(١٠)المساعد ١/ ٥٠٨.

الرّأى الرّاجح:

يبدو لى – والله أعلم –أنّ (إذا) – في الغالب – ظرفٌ لا يرد متصرّفًا،و لكن لا مانع من خروجها عن الظّرفيّة،وتكون حينئذٍ مفعولًا به لـ(أعلم).

المبحث السّادس

اقتران (حاشا) بـ (ما)المصدريَّة[١]

يُنصب المستثنى – من الموجِب – بـ(إلاَّ، وعَدَا، وخَلا)؛ كقولك:(قامَ القومُ خلاَ زيدًا وعدا عمرًا) بالنّصب؛ وإنْ شئت جررتَ، فقلت:(قام القوم خَلاَ زيدٍ وعَدَا عَمْرٍو)؛ فالجرُّ على أنّهما حرفان مختصّان بالأسماء، والنّصبُ على أنّهما فِعْلان ماضيان غير متصرّفين؛ لوُقوعهما موقع الحرف؛ فإذا تقدّم عليهما(ما)بَعُدَ من شبه الحرف؛لأنَّ الحرف لا يدخُل على الحرف؛فتقول:(جاءَ النّاسُ ما خلا زيدًا وما عدا عَمْرًا)..فوجب النّصب بهما؛ لتقدّم (ما) المصدريّة)(٢).

وفي النّص التّالى يتحدّث المرادىّ عن (حاشا) الاستثنائيّة، من حيث اقتران (خلا، وعدا) بـ(ما)المصدريّة، وامتناعها مع (حاشا)في حال النّصب بها، وأنّ بعض النّحاة –ومنهم ابن مالك– قد أجازوا ذلك بقلّة، فقال:"حاشا تفارق (خلا) من وجهين: أحدهما: الجرّ بـ(حاشا) أكثر، والآخر: أنّ(حاشا) لا تصحب(ما) قال سيبويه لو قلت: (أتوني ما حاشى زيدًا)، لم يكن كلامًا، وأجازه بعضهم على قلّةٍ، وقال ابن مالك: وربّما قيل:(ما حاشى) وهو مسموع من كلامهم. قال الشّاعر:

---

(١)**ما المصدريّة**: توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر، وفي وصلها بالجملة الاسميّة خلاف، ومذهب سيبويه والجمهور أنّ(ما) المصدريّة حرف، فلا يعود عليها ضميرٌمن صلتها، وذهب الأخفش، وابن السّرّاج، وجماعة من الكوفيّين إلى أنّها اسم، فتفتقر إلى ضمير. ينظر: الجنى الداني ص٣٣١,٣٣٢.

(٢)اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٦٩، ٤٧٠.

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالاَ (١).

وذكر ابن مالك: أنّ في مسند أبي أميّة الطّرسوسيّ، عن ابن عمر –رضي الله عنهما– قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–(٢): **(أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ " مَا حَاشَا فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا)**"(٣).

الدّراسة:

لمّا كان الحديث الّذى بين أيدينا شاهدًا على فعليّة(حاشا)، ولمّا لم تتّفق كلمة النّحاة بشأنها من حيث الحرفيّة والفعليّة، كان من الأولى الحديث عن خلاف النّحاة حول ذلك؛ لنّصل من خلاله للحديث عنها حال اقترانها بـ(ما) المصدريّة، وبيانه فيما يأتى:

أوّلًا: حاشا الاستثنائيّة بين الحرفيّة والفعليّة:

تباينت أقوال النّحاة في (حاشا) بين الحرفيّة والفعليّة على النّحو الآتى:

أ–**حاشا حرف جرٍّ**: مذهب أَكثر الْبَصرِيين، وسيبويه أَنَّها حرف جرّ، دَائِمًا بِمَنْزِلَة (لَا) لَكِنَّهَا تجرّ المستثني(٤)، وجاء عن سيبويه:"أمّا (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنّه حرفٌ يجرّ ما بعده،كما تجرّ(حتّى) ما بعدها؛إذ لو كان فعلًا لجاز أن يكون صلةً لـ(ما)، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل (أنْ) والفعل، فلمّا لم يكن ذلك فيه عُلم أنّه حرفٌ، ويدخل على الظّاهر والمُضْمَر، وهو وما بعده

(١)البيت من البحر الوافر،دون نسبة في الجنى الداني ص٥٦٤،واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٣٩،و ٤٧٢،ومغني اللبيب ص١٦٤رقم١٩٣،وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٠رقم١٧٨،وشرح شذور الذهب ٢/ ٤٩٠،وهمع الهوامع ٢/ ٢٨٢رقم٩١٦،وللأخطل في المقاصد النحوية ٣/ ١١٠٨رقم٤٨٥،ولم أجده في ديوانه،ونسب في شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية١/ ٣١٢للفرزدق،ولم أجده في ديوانه.

والشّاهد فيه: (مَا حَاشَا قُرَيْشًا) حيث دخلت (ما) المصدريّة على (حاشا) ؛ وهو دليل على فعليّتها، وهو قليل، والأكثر أن تتجرّد منها، وهو شاذّ والكثير ألّا تصحب "ما".

(٢)رواه أحمد في مسنده٩/ ٥١٨رقم٥٧٠٧ ،وعبد الله بن عمر الطرسوسي في مسنده ص٤٧رقم٩١،والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي٦/ ٤٣– باب فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد.

(٣)الجنى الداني ص ٥٦٤,٥٦٥.

(٤)اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٩،والتصريح ١/ ٥٣٨،و همع الهوامع ٢/ ٢٨٠بتصرف.

في موضعِ نصب بما قبله، وفيه معنَى الاستثناء، كما أنّ "حَتَّى" حرفٌ يجرّ ما بعده، وفيه معنى الانتهاء(١).

والجرّ بـ"حاشا" هو الكثير الرّاجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريّين حرفيتها، ولم يجيزوا النّصب(٢).

ب-**<u>حاشا مترددّة بين الحرفيّة والفعليّة</u>**: ثبت بنقل أبي زيد ، وأبي عمرو الشّيباني، والأخفش، وابن خروف، وأجازه المازني، والمبرّد، والزّجّاج، والجرميّ، وجماعة منهم المصنّف أنّها مثل(خلا) تستعمل فعلًا فتنصب ما بعدها ، وحرفًا فتجرّ ما بعدها، فتستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعدّيًا جامدًا لتضمّنه معنى"إلّا"(٣)، فالجرُّ على أنّها حرف، والنّصب على أنّها فعل غير متصرّف، والفاعل- حينئذٍ -يكون ضميرًا مستترًا واجب الاستتار يعود على البعض المفهوم ممّاسبق(٤).

وكون "حاشا" حرفًا جارًّا هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنّصب بها، إلّا أنّ ذلك ثابت بالنّقل الصحيح عمّن يُوثق بعربيّته، حكى أبو عمرو الشّيبانيّ عن بعض العرب :**(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولِمن سَمِعَ حَاشَا الشَّيطّانَ، وابنَ الأصْبَغ)** بالنّصب(٥)، وقوله:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُم... عَلَى البَرِيَّةِ بِالإسْلامِ والدِّينِ(٦).

---

(١)الكتاب٢/٣٤٩، ٣٥٠،والتعليقة على كتاب سيبويه٢/٧٦،واللمحة في شرح الملحة ١/٢٣٨،و شرح المفصل٢/٦٢.

(٢)شرح الأشمونى ١/٥٢٥,٥٢٦،وينظر :المقتضب٤/٣٩١،و الكناش١/١٩٩.

(٣)شرح الأشمونى ١/٥٢٦،وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٨،والتصريح ١/٥٣٨،وينظر: شرح شذور الذهب ٢/٤٩٠.

(٤)اللمع في العربية ص٦٩،واللمحة في شرح الملحة١/٤٧١،و شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(٥)فتح رب البرية ص٥٧٧،والأصول في النحو ١/٢٨٩،وينظر: التذييل والتكميل ٨/٣١٨.

(٦)البيت من البحر البسيط ، دون نسبة في شرح التسهيل ٢/٣٠٧،وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٩رقم ١٧٧ ،وبصدره في شرح الأشمونى ١/ ٥٢٦رقم٤٦٥،وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٨رقم٩٠٦،و حاشية الصبان ٢/ ٢٤٤رقم٤٨٠،والمقاصد النحوية ٣/١١٠٩رقم٤٨٦.

<u>والشّاهد فيه</u>: **(حَاشَا قُرَيْشًا)** فإنّه استعمل " حاشا " فعلًا، ونصب به ما بعده.

والبغداديّون – أيضًا– يجيزون النّصب والجرّ بـ(حاشا)، وصحّحه السّيوطىّ ، فقال:"لكنّ الصّحيح جوازه"(١)، وأمّا الجرّ بها فلا خلاف بين النّحويّين فيه، **وقد قال الشّاعر:**

حَاشَى أَبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ ... ضَنّاً عَنِ المَلْحاة والشَّتْمِ (٢).

ج- **<u>حاشا فعل</u>**:ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّها فعل دائمًا، و هذا هو الّذي ذهب إليه الفرّاء لا فاعل لها عنده، والنّصب بعده إنّما هو بالحمل على "إلّا"، وَالْجَرّ بعْدهَا بلام مقدرَة وَالْأَصْل: (حاشا لزيد)، لَكِن كثر الْكَلَام بهَا، فأسقطوا اللَّام وخفضوا بهَا(٣).

وكما ثبت عن المبرّد ما يفيد تردّدها بين الحرفيّة والفعليّة، فقد نسب العكبريّ(٤) للمبرّد القول بفعليّتها حيث قال المبرد: "وَمَا كَانَ فعلا فـ(حاشا وخلا)" (٥).

وقد أفسد أبو حيّان قصره على الفعليّة، فقال:"وهو فاسدٌ؛لورود الجرّ"(٦).

<u>ثانيًا: حكم اقتران (حاشا) بـ(ما) المصدريَّة</u>

الحديث هنا سيترتّب على موقف النّحاة من (حاشا) بين الفعليّة والحرفيّة، بمعنى أنّ من يقولون بحرفيتها سيمنعون سبقها بـ(ما)، وسينتصرون لرفض ما

---

(١)المفصل في صنعة الإعراب ص٣٨٦،وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٥٢٦,٥٢٥/١،وينظر :المقتضب٣٩١/٤.

(٢)البيت من البحر السريع ،ودون نسبة في شرح كتاب سيبويه٩٩,٩٨/٣،والإنصاف ٢٢٨/١رقم١٦٦ مسألة رقم ٣٧ [حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف ؟أو ذات وجهين؟]،ولسان العرب مادة (ح. ش.ا)لسَبْرة بْنِ عَمْرٍو الأَسَدي، وقيل: للجُمَيْح الأَسَدي، وَاسْمُهُ مُنْقِذُ بْنُ الطَّمَّاح، وتاج العروس مادة (ح. ش. ا)،وضنًا: ضننت بالشئ أضن به ضِنًّا وضَنانَةً، إذا بخِلتَ به، فأنا ضنينٌ به.ينظر: الصحاح مادة (ض.ن.ن)، والملحاة: مَا يقشّر بِهِ اللّحاء.ينظر: المعجم الوسيط مادة (ح. ش.ا).
<u>والشّاهد فيه</u>:(**<u>حَاشَى أَبي</u>**)حيث وردت(حاشا) حرف جرّ في أحد استعماليها عند من يجيزون ذلك من النّحاة، وهو ما لا خلاف فيه بين النّحاة.

(٣)التصريح ٥٣٨/١،وشرح الأشمونى ٥٢٦/١،وهمع الهوامع ٢٨٠/٢بتصرف،وينظر:التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ٤١٠مسألة:[حاشا بين الفعليّة والحرفيّة].

(٤)ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب٣٠٩/١، ٣١٠.

(٥)ينظر: المقتضب٣٩١/٤.

(٦)التذييل والتكميل ٣١٨/٨.

ورد منه، وأنّ من يجيزون فيها الاسمية سيجيزون ذلك، وقد اختلف النّحاة في اقتران(حاشا) بـ(ما) المصدريّة على فريقين:

أ- **من يمنعون ذلك**: سيبويه حيث قال:"ولا يتقدّمها "ما" فيقال: "ما حاشا زيدًا"، كما يقال: "ما خلا زيدا""(١)، ألا ترى أنّك لو قلت: (أتوني ما حاشا زيدًا)، لم يكن كلامًا"(٢).

وَمِنْهُ الحَدِيث أَنّه-صلى الله عَلَيْهِ وَسلم -قَالَ:(**أسَامَة أحب النَّاس إِلَيّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ**)، و(مَا) نَافِيَة، وَالْمعْنَى أَنّه- صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- لم يسْتَثْن فَاطِمَة، وتوهَّم ابْن مَالك أَنَّهَا (مَا) المصدريّة، و(حاشا)الاستثنائية بِنَاء على أَنّه من كَلَامه- صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- فاستدلّ بِهِ على أَنّه قد يُقَال:(قَامَ الْقَوْم مَا حاشا زيدًا)(٣).

وَيَرُدّهُ :أَنّ فِي مُعْجم الطَّبَرَانِيّ:(**مَا حَاشَى فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا**)(٤) وذلك غير متعيّن، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الرّاوي يُعقّب به على قول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ -: (**أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا**)، وليست من الحديث ، يريد الرّاوي بذلك أن يبيّن أنّه عليه- الصّلاة والسّلام- لم يستثن أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فتكون "ما" نافية لا مصدريّة، و"حاشا" فعلٌ متعدٍّ متصرّفٌ بمعنى:(أستثني)، فاعرف ذلك وكن حريصًا عليه، والله ينفعك به(٥)، وقد عدّه الأشمونيّ فقال:"شاذًّا(٦).

**وأمّا قول الأخطل فنادرٌ، ويحتمل أن يكون "حاشا" فيه فعلًا متعديًا متصرّفًا من (حاشيته) بمعنى استثنيته، واشتقاقه من الحاشية، كأنّ المراد: أنّك أخرجته منه، وعزلته عنه(٧).

ب- **من يجيزونه**: لقد نقل ابن الصّائغ عن الأخفش أنّها يلحق بها (ما) المصدريّة، فقال:"وأنشد الأخفش بإلحاق (ما) المصدريّة:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالاَ"(٨).

---

(١)شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٤.

(٢)الكتاب٢/٣٤٩، ٣٥٠،وينظر: الأصول في النحو١/ ٢٨٨.

(٣)مغني اللبيب ص١٦٤،و منحة الجليل ٢/٢٣٩ه(١).

(٤)المصدر السابق نفسه.

(٥)منحة الجليل ٢/٢٣٩ه(١)،وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/٢٤٧ه(٤) بتصرف .

(٦)شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك١/١٢٧.

(٧)التصريح بمضمون التوضيح في ١/٥٦٨بتصرف،وينظر: حاشية الصبان ٢/٢٤٧. حاشية الصبان ٢/٢٤٧.

(٨)اللمحة في شرح الملحة ١/٢٣٩.

وعبّر بقلّته قال ابن مالك:"وربّما قيل: ما حاشا"(١)، ثم قال في موضعٍ آخر:إنّه خلاف الأصل ، ولكنّه لم ينكره:"قال بعض المتعصّبين أيضًا: لو كانت(حاشا) فعلًا لجاز أن يُوصل بها "ما" كما وُصلت بـ(عدا وخلا)، وهذا غير لازم، فإنّ من أفعال هذا الباب "ليس ولا يكون" ولم توصل "ما" بهما .. ومعلوم أنّ أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصل ببعضها حرفٌ مصدريّ فهو على خلاف الأصل، فلا يُبالى بانفراده بذلك، فيقال لمَ لمْ يوافقْه غيره؟ فإنّ موافقته تكثير للشّذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدّليل، على أنّه قد قيل:(مَا حَاشَا) في حديث ابن عمر من مسند أبي أميّة الطرسُوسيّ "(٢)، وقد عدّه ابن عقيل قليلًا ، فقال:" وقد صحبتها (ما) قليلًا"(٣).

<u>الرّأى الرّاجح</u>:

أطمئن– والله أعلم بالصّواب– أنّ (حاشا) تتردّد بين الفعليّة والحرفيّة ، ولا يعنى عدم حفظ سيبويه لما ورد على ذلك من شواهد عدم ثبوته، كما أنّها ليست قاصرة على الفعليّة بدليل ما ورد بجرّ ما بعدها، وأمّا عن اقترانها بـ(ما)فلا غرابة أن يمنعه من قالوا بحرفيّتها، وأرى جواز اقترانها بها عند من أجازوا فعليّتها، وإن كان الأصل فيها عدم الاقتران لكثرته، كما يردّ على من ردّوا الحديث بأنّه زيادة من الطّبرانى بأنّه من لفظ سيدنا محمد – صلّى الله عليه وسلّم– وليس من عند الطّبرانىّ، فقد رواه ابن أحمد، والطّرسوسىّ، غيرهما بهذا اللّفظ .

(١)تسهيل الفوائد ص ١٠٦.
(٢)شرح التسهيل ٣٠٧/٢، ٣٠٨.
(٣)شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢،وينظر: شرح الأشمونى ٥٢٥/١.

المبحث السّابع

مجئ الباء الجارّة بمعنى (بدل)

الباء :حرفُ جَرٍّ مبنيّ على الكسر.. وهي تدخل على الظّاهر والمُضمَر(١)،وتدلّ على معانٍ: منها: الإلصاق ،والاستعانة ،والمقابلة، والسّببيّة،و الزّيادة،و المصاحبة،وقد ردت-أيضًا-بمعنى (بدل)، وحوله تحدَّث المرادىّ عنه في معرض حديثه عن معانيها، مستدلًّا على ذلك ببيتٍ من الشِّعر وبحديثٍ نبويّ شريف، فقال: "السّابع: البدل: وعلامتها: أن يحسن في موضعها (بدل) كقول الحماسيّ:

فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَومًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرسَانًا وَرُكْبانًا (٢)

وفي الحديث :(**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ**)(٣)؛أي: بدلها"(٤).

الدّراسة:

لمّا كان مجئ الباء بمعنى (بدل)يرد ضمن الحديث عن معانيها، ولمّا كان في دلالة حروف الجرّ على المعاني المتعدّدة خلافٌ بين النّحاة ، فقد آثرت الحديث عنه في بداية حديثى عن مجئ الباء بمعنى (بدل).

أولًا: الخلاف بين النّحاة في نيابة حروف الجرّ عن بعض:

لقد تناولها ابن هشام تحت عنوان: "فِي التّحذير من أُمُور اشتهرت بَين المعربين وَالصَّوَاب خلَافهَا"، فقال: " قَوْلهم: يَنُوب بعض حُرُوف الْجَرّ عَن بعض،وَهَذَا -أَيْضا- مِمَّا يتداولونه ويستدلّون بِهِ، وتصحيحه بإدخال

(١)اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤١,٢٤٠،وهمع الهوامع ٢/ ٤١٦.

(٢)البيت من البحر البسيط دون نسبة في شرح الكافية الشافية٢/٨٠١رقم٤٣٢،والجنى الداني ص٤٠،و شرح ابن عقيل ١٩/٣،والدر المصون ١/ ١٤رقم٦،و ٨٤/١١رقم٤٦٢٠،و اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١٤/ ٥٧٨رقم٣٨٩٣،و٢٠/ ٤٥٩رقم٥٢٧٣، و شرح شواهد المغني ٦٩/١، ٣١٦رقم١٤٢ بالواو بدلًا من الفاء في أوّله ،وبها دون عجزه في توضيح المقاصد ٧٥٤/٢،ولقريط الْعَنْبَرِي في خزانة الأدب ٢٥٣/٦،وبصدره في البحر المحيط ١/ ٢٧،و١٣٤/٨.

والشّاهد فيه:١-**(بهم)** حيث جاءت الباء بمعنى (بدل)؛ أي: بدل قومي.

٢-**(الإغارَةَ)** حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع اقترانه بأل، وهو ردّ على من يقول إنّ المفعول لأجله لا يكون إلّا نكرةً. ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٣/ ٢٣٠.

(٣)رواه البيهقى في السنن الكبرى ١/ ٤٥٥رقم ١٤٥٣- كتاب الطهارة -باب الغسل من غسل الميت،و المعجم الأوسط لأبى القاسم الطبراني٦/٢٥١رقم٦٣٢٢.

(٤)الجنى الداني ص٤١.

(قد)على قَوْلهم :"يَنُوب"، وَحِينَئِذٍ فيتعذّر استدلالهم بِهِ؛إِذْ كلّ مَوضِع ادّعوا فِيهِ ذَلِك يُقَال لَهُم فِيهِ: لَا نسلّم أَنّ هَذَا مِمَّا وَقعت فِيهِ النِّيَابَة، وَلَو صَحَّ قَوْلهم لجَاز أَن يُقَال:(مَرَرْت فِي زيد، وَدخلت من عَمْرو، وكتبت إِلَى الْقَلَم)"(١).

وأكثر هذه الانتقالات لا يجيزها البصريّ، ويجعل لها تأويلات تردّها، فيرَوْنَ فِي الْأَمَاكِن الَّتِي ادعيت فِيهَا النِّيَابَة أَنّ الْحَرْف بَاقٍ على مَعْنَاهُ، وَأَنّ الْعَامِل ضمّن معنى عَامل يتَعَدَّى بذلك الْحَرْف؛لِأَنّ التَّجَوُّز فِي الْفِعْل أسهل مِنْهُ فِي الْحَرْف"(٢)، وهم يأوّلونه تَأْوِيلًا يقبله اللَّفْظ، أو يقولون بالنِّيَابَة شذوذًا، والأخير محمل الْبَاب كُلّه عِنْد غَيرهم بِلَا شذوذ، وَهُوَ أقلّ تعسفًا(٣).

وهو عند سيبويه من قبيل التّوسّع حيث يكرّر في باب "حروف الجرّ" قوله:" وإن اتسعتَ في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يُجاء به يُقارب الشّيء وليس مثله"(٤).

وقال أيضًا:" وأمّا "إلي" فمنتهيً لابتداء الغاية، تقول:(من كذا إلى كذا)، وكذلك(حتّى)، وقد بين أمرها في بابها.. فهذا أمر" إلي" وأصله وإن اتّسعت"(٥).

وبذلك عُلم مِمَّا حُكيَ عَن الْبَصرِيين فِي هَذِه الأحرف من الِاقْتِصَار على مَعْنًى وَاحِد لكلّ حرف أَنّ مَذْهَبهم أَنّ أحرف الْجَرّ لَا يَنُوب بَعْضهَا عَن بعض بِقِيَاس ، كَمَا أَنّ أحرف الْجَزْم كَذَلِك"(٦).

ثانيًا: مجئ الباء الجارّة بمعنى(بدل)

أمّا عن مذهب البصريّين- بصدد الباء- فلم يذكر لها البصريّون إلّا معنىً واحدًا ، حيث يقول المبرّد: "وَأمّا الْبَاء فَمَعْنَاه: الإلصاق، وَذَلِكَ قَوْلك:(مَرَرْت بزيد)، فالباء ألصقت مرورك بزيد، وَكَذَلِكَ لصقت بِهِ"(٧)، وَقد تكون باستعانةٍ وَغير استعانةٍ...والإلصاق فِي(مَرَرْت بزيدٍ) مجَاز لما الْتَصق

(١)مغني اللبيب ص٨٦١.
(٢)البديع في علم العربية ١/ ٦٩،و مغني اللبيب ص٨٦١.
(٣)همع الهوامع ٢/ ٤٦٣بتصرف.
(٤)الكتاب ٤/٢٢٦.
(٥)لكتاب ٤ / ٢٣١.
(٦)همع الهوامع ٢/ ٤٦٣.
(٧)المقتضب ٤/ ١٤١,١٤٠، وينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٢.

الْمُـرُور بمَكَـان بِقـرب زيـد، جُعـل كَأَنَّـهُ ملتصـقٌ بزيـد، والاسـتعانة: (كتبـت بالقلم)؛أَي: ألصقت كتابي بِهِ ، وَفِيه استعانة مَعَ ذَلِك(١).

* *ومن معانيها:"البدل، والبدلَ لُغَة: الْعِوَض(٢)، والْبَدَلُ بِفَتْحَتَيْنِ وَالْبِدْلُ بِالْكَسْرِ، وَالْبَدِيلُ كُلُّهَا بِمَعْنًى ، وَالْجَمْعُ :أَبْدَالٌ، وَأَبْدَلْته بِكَذَا إبْدَالًا نَحَّيْت الْأَوَّلَ وَجَعَلْت الثَّانِيَ مَكَانَهُ، وَبَدَّلْته تَبْدِيلًا بِمَعْنَى: غَيَّرْت صُورَتَهُ تَغْيِيرًا(٣).

وهي: الّتـي تـدلّ علـى اختيـار أحـدِ الشّـيئينِ علـى الآخـرِ، بـلا عِـوَضٍ ولا مقابلةٍ(٤)،**وعلامته**ا:أن يحسن في موضعها (بدل)(٥).

ويستعمل (من)، و(الباء) بمعنى(بدل)، فمن استعمال (من) بمعنى (بدل) قولـه –عزّ وجلّ–: **(أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ)** (٦)؛ أي بدل الآخرة، وقوله– تعالى–: **(وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ)** (٧)أي بدلكم....ومن استعمال (الباء) بمعنى (بدل)ما ورد في الحديث:(**مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ)**؛ أي بدلها (٨)، والبدل؛ كقول بعضهم: **(ما يَسُرُّني أَنِّي شَهِدتُ بَدْراً بِالعَقَبَة)** (٩)؛أي بَدَلها(١٠).

وقول الشّاعر:

فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَومًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرسَانًا وَرُكْبانًا (١١).

(١)علل النحو ص ٢٠٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٧بتصرف.
(٢)الكليات ص٢٣١.
(٣)المصباح المنير مادة(ب.د.ل).
(٤)جامع الدروس العربية ٣/ ١٧٠.
(٥)الجنى الدانى ص٤٠.
(٦)سورة التوبة من الآية رقم ٣٨ .
(٧)سورة الزخرف من الآية رقم ٦٠ .
(٨)شرح ابن عقيل ٣/ ١٩,١٨.
(٩)جز من حديث رواه البخارى في صحيحه ٥/ ٨٠رقم ٣٩٩٣ كتاب المغازى– بَابُ شُهُودِ المَلاَئِكَةِ بَدْرًا، والمختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح للألباني ٤/ ١٤٨رقم٣٩٩٢– بَاب شُهُودِ الْمَلَائِكَةِ بدرًا ،و٣/ ١٩رقم١٦٩٥بلفظ مختلف قليلًا.
(١٠)أوضح المسالك ٣/ ٣٣،وينظر: جامع الدروس العربية ٣/ ١٧٠.
(١١)شرح ابن عقيل ٣/ ١٩.

أَي: بَدَلًا بهم(١).

<u>وللبَدَل، والتَّجْرِيد</u>(٢)، نَحْو:(اعْتضْتُ بِهَذَا الثَّوْبِ خَيْرًا مِنْهُ، وَهَذَا بذاكَ، ولَقِيتُ بزَيْدٍ بَحْرًا)(٣).

وقد أجاز بعض المفسّرين كونها بمعنى (بدل)كأحد تفسيرين في قوله: (بمَا)من قول الله– عزّ وجلّ–:(**أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا**)(٤)، ومنهم: أبو حيّان: حيث يقول:"وَالْبَاءُ فِي(**بِمَا صَبَرُوا**) لِلسَّبَبِ، وَقِيلَ: لِلْبَدَلِ ؛أَيْ: بَدَلَ صَبْرِهِمْ كَمَا قَالَ:

(**فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا**)؛أَيْ: فَلَيْتَ لِي بَدَلَهُمْ قَوْمًا، وَلَمْ يَذْكُرْ مُتَعَلِّقَ الصَّبْرِ مُخَصَّصًا؛ لِيَعُمَّ جَمِيعَ مُتَعَلَّقَاتِهِ"(٥)، وإلى مثل هذا التّأويل ذهب السّمين الحلبيّ ، وابن العماد الحنبليّ(٦).

في حين نص الشّوكانيّ على الوجه الأوّل منهما، فقال:" وَالْبَاءُ فِي (**بِمَا صَبَرُوا**)سببيّة، و(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ؛أَيْ: يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِسَبَبِ صَبْرِهِمْ عَلَى مَشَاقِّ التَّكْلِيفِ، وَيُلَقَّوْنَ فِيها تَحِيَّةً وَسَلامًا(٧).

<u>ويبدو لي</u>– والله أعلم – صحة ما قال الشّوكانيّ، ووافقه عليه العماد الحنبليّ؛ لأنّهم – والله أعلم–سيجزون الغرفة بسبب صبرهم لا بدل صبرهم؛لأنّهم صبروا في الدّنيا لا الآخرة، فكوفئوا على صبرهم .

(١)تاج العروس مادة(ر. ك. ب).

(٢)التَّجْرِيد: هُوَ أَن ينتزع من أَمر ذِي صفة أَمر آخر مماثل لَهُ فِي تِلْكَ الصّفة مُبَالغَة فِي كمالها فِيهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ بلغ من الاتصاف بِتِلْكَ الصّفة إِلَى حَيْثُ يَصحّ أَن ينتزع مِنْهُ مَوْصُوف آخر بِتِلْكَ الصّفة. ينظر: الكليات ص٢٧٣.

(٣)تاج العروس مادة(ر. ك.ب).

(٤)سورة الفرقان من الآية رقم٧٥ .

(٥)البحر المحيط ٨/ ١٣٤.

(٦)ينظر:الدر المصون ٨/ ٥٠٦،واللباب في علوم الكتاب ١/ ١٢١.

(٧)فتح القدير للشوكاني ٤/ ١٠٥.

الرّأى الرّاجح:

من خلال ما سبق يبدو لى – والله أعلم بالصواب– أنّ إحلال الحروف محلّ بعضها البعض مسألةٌ خلافيّةٌ بين نحاة البصرة المانعين، ونحاة الكوفة المجيزين، وقد يتطرّق التكلّف لما يردّ به البصريّون أدلّة الكوفيّين ، وقد يتطرّق الاحتمال لما يستدلّ به الكوفيّون ؛إذًا فالأمر محتملٌ لكلا الاتّجاهين؛وبناءً على ذلك فلا مانع من مجئ(الباء) بمعنى(بعد).

المبحث الثّامن

مجئ اللّام بمعنى (بعد)

تدلّ اللّام على معانٍ كثيرةٍ ، منها: الاختصاص، والاستحقاق، والملك، والتّمليك، والتّعليل، والنّسب، والتّبيين، والقسم، والتّعدية، والصّيرورة، والتّعجب، والتّبليغ، وانتهاء الغاية، وفي، وعن، وعلى، ومع، ومن، والتّبعيض وغيرها(١).

و قد تحدّث المرادىّ عن مجيئها بمعنى (بعد)، ، مستدلًّا على ذلك بآيةٍ كريمةٍ، وبحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، وبيتٍ من الشّعر، فقال:" المتمّم عشرين: أن تكون بمعنى(بعد)كقوله –تعالى–:(**أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**)(٢)، قيل: وعليه الأثر النّبويّ:(**صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ**)(٣)؛أي: بعد رؤيته، وجعل بعضهم منه:(كُتبَ لِخَمسٍ خَلَونَ)، وجعل ابن الشّجري منه قول الشّاعر:

---

(١)ينظر:الجنى الدانى ص٩٧: ١٠٣بتصرف.

(٢)سورة الإسراء من الآية رقم ٧٨.

(٣)جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ٣/ ٢٧رقم ١٩٠٩كتاب الصوم– بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَلَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»،ورواه مسلم في صحيحه٢/ ٧٥٩،رقم ١٠٨٠ كتاب الصيام – بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا غُمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أُكْمِلَتْ عِدَّةُ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، بلفظ الشّاهد لكن مع اختلاف في اللّفظ ،و٢/ ٧٦٢رقم١٠٨١، و سنن الدارمي٢/ ١٠٤٩رقم ١٧٢٧كتاب الصيام – باب الصوم لرؤية الهلال، وسنن الترمذي ٢/ ٦١رقم ٦٨٤، ٢ – كتاب الصيام–بَابُ مَا جَاءَ لاَ تَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ، و سنن النسائي ٤/ ١٣٢رقم ٢١١٦كتاب الصيام –بَابُ قَبُولِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَلَى هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا مَعًا"(١).

الدّراسة:

اختلفت توجيهات النّحاة والمفسّرين بشأن ما وردت فيه اللّام بمعنى(بعد)، فلم تتّفق كلمة العلماء على أنّ اللّام فيها بمعنى(بعد)، ولكنّ منهم من أقرّه، ومنهم من أقرّه وغيره، ومنهم من أقرّ غيره، وهى على النّحو الآتى:

أقوال النّحاة بشأن ما ورد في نصّ المراديّ من شواهد على مجئ(اللّام) بمعنى(بعد):

أ- **من قال بأنّها بمعنى(بعد)**: من النّحاة:ابن هشام حيث قال:"وَالثَّانِي عشر: مُوَافقَة(بعد) نَحْو :(**أَقِم الصَّلَاة لدلوك الشَّمْس**)؛أي: بعد دلوكها(٢)، وَفِي الحَدِيث:(**صُومُوا لرُؤْيَته وأفطروا لرُؤْيَته**)؛أي بعد رؤيته(٣)، وَقَالَ:

فَلَمَّا تَفَرّقنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَم نَبِت لَيْلَةً مَعًا"(٤)

وبمثله قال أبو حيّان، والسّيوطيّ(٥)،ومن اللّغويّين (٦)، و كذلك الثّعالبيّ(٧).

ومن المفسّرين: السّمرقنديّ حيث قال:" قال -عزّ وجلّ-: (**أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**)؛أي: بعد زوالها من الظّهر والعصر إلى غَسَقِ اللَّيْلِ"(٨).

---

(١)البيت من بحر الطَّويل دون نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٢رقم٤٣٤،و شرح التسهيل ٣/ ١٤٧،و الجنى الداني ص١٠٠,١٠١، ومغني اللبيب ص٢٨١رقم٣٨٣ ،والتذييل والتكميل ١١/ ١٧٦،وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٢٧رقم ٢٤٢٨،وشرح الأشمونى ٢/ ٨٣رقم٥٤٧،والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧١٥رقم٥٤٤،وهمع الهوامع ٢/ ٤٥٣رقم١١١٣، وبعجزه في تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٣٣،رقم٢٤٣٨،ولمتمم بن نويرة في الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ١٣٨.
والشّاهد فيه:(لِطُولِ) حيث جاءت (اللاّم) بمعنى (بعد)؛أي: بعد طول اجتماع.

(٢)الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ١٣٩.

(٣)مغني اللبيب ص٢٨١،والكناش ٢/ ١٣٩.

(٤)المصدر السابق نفسه.

(٥)ينظر:التذييل والتكميل ١١/ ١٧٨،و همع الهوامع ٢/ ٤٥٤.

(٦)ينظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص٧٥.

(٧)ينظر : فقه اللّغة وسر العربية ص ٢٤٥.

(٨)تفسير السمرقندي = بحر العلوم ٢/ ٣٢٤.

ب- **<u>من قال به وبغيره</u>:** ابن العماد الحنبليّ ، حيث قال بعد أن ذكر هذا المعنى:" أو بمعنى «عند» كقوله- تعالى-: **(أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)**أي: عنده" فالمعنى: أَقِمِ الصَّلاَةَ عِنْدَ تَذْكرها، وذلك يقتضي وجوب التّرتيب"(١)،وهى في موضع آخر عند العماد الحنبليّ أحد وجهين حيث قال: " هذه اللاّم وجهان:أحدهما: أنّها بمعنى «بَعْدَ» أي: بعد دلوكِ الشّمسِ...والثّاني: أنّها على بابها، أي: لأجل دلوك، قال الواحديُّ: «لأنَّها إنَّما تجبُ بزوالِ الشَّمسِ»"(٢).

وقد نصّ السّمين الحلبيّ في موضع آخر على أنّها بمعنى (بعد)(٣)، وقد ذكر الشّيخ محى الدّين الدّروبش أنّها بمعنى (بعد)، ثم ذكر لها معنىً آخر فقال: "والثّاني: أن تكون على بابها؛أي لأجل دلوكها....وقيل: هي لابتداء الغاية وأنّ في الكلام حذف مضافٍ، والجار والمجرور متعلقان بـ(أَقِمِ)على كلِّ حال"(٤).

ج - **<u>من قال بغيره</u>:** ابن الجوزيّ حيث قال :"أي: أَدِّها لِدُلُوكِ الشَّمْسِ أي: عند دُلوكه"(٥)، وكذلك قال الشّوكانى، والقرطبيّ (٦).

وقد جمع الطّاهر بن عاشور بين دلاتها على التّوقيت، والقول بمعنى(عند)، فقال:" وَاللَّامُ فِي **(لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)** لَامُ التَّوْقِيتِ،وَهِيَ بِمَعْنَى (عِنْدَ)"(٧).

في حين عدّها فاضل السّامرّائى بعديّة بلا فاصل زمنّىّ،فقال:"وأمّا قوله:**(لِخَمسٍ خَلَونَ)** فيتعيّن أنّه كتب بعدهنّ بلا فاصلٍ؛أي في اليوم السّادس، ... وكذلك قوله:**(صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ)**، فإنّها ليست بمعنى (بعد)

(١)ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩/ ١٤٧،و المصدر السابق١٣/ ١٩٧.
(٢)ينظر: المصدر ١٢/ ٣٥٤، ٣٥٥.
(٣)ينظر:المصدر السابق١/ ٤٣.
(٤)إعراب القرآن وبيانه ٥/ ٤٨٦.
(٥)زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٣/ ٤٥.
(٦)ينظر:فتح القدير ٥/ ٢٣٣.
(٧)التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور١٥/ ١٨٢.

تمامًا،كما يقول النّحاة فإنّ كلمة (بعد) تحتمل المدّة القصيرة والطّويلة بخلاف اللّام، فالظّاهر أنّها للاختصاص"(١).

بينما تحدّث الشّيخ مصطفي الغلاييني عن دلالتها على البعديّة بقرينة، فقال: " وعندَ القرينة تدلُّ على المُضيِّ أو الاستقبال، فتكونُ بمعنى "قبَلٍ" أو "بَعدٍ"، فالأولُ كقولك :"كتبتُهُ لستٍّ بَقينَ من شهر كذا"، أي قبلها، والثّاني كقولك: "كتبتُهُ لخمسٍ خَلَوْن من شهر كذا"؛ أي بعدها، ومنهُ قوله–تعالى–:**(أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)**؛ أي: بعدَ دلُوكها، ومنه حديثُ:**(صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ)**؛أي:بعد رؤيته"(٢).

<u>الرّأى الرّاجح</u>:

بعد كلّ ما سبق ذكره من أقوال النّحاة والمفسّرين بشأن مجئ اللّام بمعنى(بعد) يبدو لى– والله أعلم بالصّواب– احتمالها لمعنى(بعد)وغيره، فليست له وحده كما ذهب إلى ذلك كثير من العلماء؛وبناءً على ذلك فاللّام ترد بمعنى (بعد) ، كما ترد لمعانٍ أخر غيرِها .

(١)معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائى ٣/ ٦٩.
(٢)جامع الدروس العربية ٣/ ١٨٦.

المبحث التّاسع

زيادة (على) الجارّة دون تعويض عن أخرى محذوفة

تفيد(على) معانٍ متعدّدة منها:أنّها تأتي بمعنى اللّام، ،و"عند"، و "من"، والباء، **وترد-أيضًا- زائدةً**،وقد تحدّث المراديّ عن زيادة (على)الجارة دون تعويض، مستدلًّا على ذلك بشاهدٍ شعريٍّ ، وحديثٍ نبويٍّ شريفٍ ، ذاكرًا تأويل النّحاة لذلك، فقال:"قال ابن مالك: وقد تزاد دون تعويض، واستدلّ على ذلك، بقول حميد بن ثور:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ(١)

زاد(على) لأنّ(راق)متعديةٌ، مثل(أعجب). تقول:(راقني حسن الجارية)، وفي الحديث:(**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ**)(٢)، والأصل: حلف يمينًا.قيل: ولا حجّة في ذلك؛ لأنّه يحتمل تضمين(تروق) معنى: تشرف، وتضمين حلف: جسر، وقد نصّ سيبويه على أنّ(على) لاتزاد"(٣).

الدّراسة:

---

(١)البيت من البحر الطويل، وهو لحميد بن ثور في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٦ ،وشرح التسهيل٣/ ١٦٥،والتذييل والتكميل ١١/ ٢٣٩،والجنى الداني ص٤٧٩،ومغني اللبيب ص ١٩٢رقم٢٥، و المساعد ٢/ ٢٧١رقم٢١٥،و تمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧رقم٢٥٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥٢رقم ٤٨٢ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٠رقم٢٢٠،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٤٧رقم٢٢٧،وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٠/ ،و١٤٤،والمعجم المفصل في شواهد العربية ٥/ ١٧٨،وشرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ٢/ ١٦٨، والصحاح مادة(س. ر .ح)،و تاج العروس مادة(س. ر. ح)،وفيه:"وَمن المَجَاز: السَّرْحَة: المَرْأَةُ...كنَى بهَا عَن امرأَةٍ. قَالَ الأَزهريّ: تَكْنِي عَن المَرْأَةِ بالسَّرْحةِ النابِتَة على الماءِ"،ولسان العرب(س. ر .ح)،والإبانة في اللغة العربية للعَوْتبي الصُحاري١/ ٣١٦، وغير منسوب في ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٦،وهمع الهوامع ٢/ ٤٤١رقم١٠٨٧،وشرح الأشمونى ٢/ ٩٢رقم٥٥٦، وحاشية الصبان ٢/ ٣٣٤رقم٥٧١،

والشّاهد فيه:(عَلَى كُلِّ)حيث زيد (على) عند من أجازوا ذلك دون التعويض بها عن أخرى ف.

(٢)جزء من حديث رواه مالك في الموطأ ص ٢٦٥رقم٧٥٣ كتاب اليمين- بَابُ: مَنْ حَلَفَ أَوْ نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، في السنن الكبرى ٤/ ٤٣٩ رقم٤٧٠٤- باب الْكَفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنْث ،وبلفظ مختلف في سنن الدارمي ٣/ ١٥١٢رقم٢٣٩٠ كتاب النذور والأيمان - بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا،وسنن ابن ماجه ١/ ٦٨١رقم٢١٠٨ أبواب الكفارات -بابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا.

(٣)الجنى الداني ص٤٧٩، ٤٨٠.

من المعاني التي دلّت عليها (على): الزّيادة، ولمّا كانت تزاد تعويضًا عن محذوف، كما تزاد دونه، كان من الأولى التّعريج بشكل موجز على النّوع الأوّل؛لأنّه إذا اختلف فيه النّحاة، فمن باب أولى يقع الخلاف بينهم في النّوع الثّانى، وإليكم الآتى:.

أوّلًا: زيادة(على) عوضًا عن أخرى محذوفة

من معانى(على)أن:تكون زائدة للتّعويض، من أخرى محذوفة، وقد أُوقع هذا التّعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها(١)، كقول الرّاجز:

إنَّ الْكَرِيم وَأَبِيكِ يَعْتَمِلْ ... إنْ لَم يَجِدْ يَومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ(٢)

أراد:(من يتّكل عليه)،فحذف(عليه)، ألا ترى أنّه يعتمل إن لم يجد من يتّكل عليه (٣)،وزاد (على) قبل الْمَوْصُول تعويضًا له ؛ لدلالة مثله، واقتضاء الفعل له (٤).

وهذا قول الخليل(٥)، وقد نقل ابن ولّاد هذا الوجه عن الفرّاء، والفارسىّ عن أبى العبّاس المبرّد، والشّيخ خالد عن ابن مالك، وعبد القادر البغدادىّ عن المبرّد، ويونس(٦).

وقد وصفه سيبويه بالضّعف مع جوازه، فقال:"ومثل ذلك قول الشّاعر، وهو بعض الأعراب:إنّ الكريم ....الخ"(١).

---

(١)الجنى الداني ص ٤٧٨،و الخصائص٢/ ٣٠٧،وينظر:شرح الأشمونى٢/٩١.

(٢)البيت من بحر الرّجز، ولم ينسب في الكتاب ٣/ ٨١،و شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٠،والجنى الدانى ص٤٧٨، ومغني اللبيب ص:١٩٢رقم٢٤٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٦٧رقم٢٥٢٤،وشرح الأشمونى ٢/ ٩١رقم٥٥٥ ،والتصريح بمضمون التوضيح١/ ٦٥١رقم٤٨١،

والشّاهد فيه:(**عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ**)حيث زيدت (على) تعويضًا عن أخرى محذوفة عند من أجازه من النّحاة، والتّقدير: يتّكل عليه.

(٣)التذييل والتكميل ١١/ ٢٢٧، و الخصائص٢/٣٠٨،وينظر: المساعد ٢/ ٢٦٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٦٨،وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٢،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٤١،وحاشية الصبان٢/٣٣٤.

(٤)مغني اللبيب ص١٩٢،و شرح كتاب سيبويه للرماني ص٩٩٣ ،شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٨١.،وينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦١،والتذييل والتكميل ١١/ ٢٢٧.

(٥)ينظر:الكتاب ٣/ ٨٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٩١.

(٦)ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه٢/ ١٩١،والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص١٨٣،و التصريح ١/ ٦٥٢،و شرح أبيات مغني اللبيب٣/ ٢٤١.

ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله :**(إنْ لَم يَجِدْ يَومًا)**، ثم ابْتَدَأَ مستفهمًا فقال: (عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ؟)، وتكون (مَنْ)استفهاميةً؛أي: إذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسه، ثم قال: (عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ؟)، و(مَنْ) استفهاميةٌ، كأنّه قال: على أيّ شخصٍ يتّكل؟(٢)، وليس في هذا الكلام محذوفٌ يُقدّر،وقول سيبويه أولى؛لأنّ الظّاهر كلامٌ واحدٌ، ولا يُفرد بعضه عن بعض إلّا بدلالة(٣).

ثانيًا: زيادة(على)الجارّة دون تعويض عن أخرى محذوفة

لقد جاءت(على)زائدة دون تعويضٍ في قول حميد بن ثور:

أَبَى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مَالكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاةِ تَرُوقُ

فـ(على) زَائِدَة؛ لِأَنّ(راق) يتعدّي بِنَفسِهِ؛ مثل:(أعجب)؛لأنّهما بمعنى واحد، يقال :راقني حُسن الجارية وأعجبني عقلها"، وراقه الشّيءُ: أي أعجبه(٤).

وابن مالك تابعٌ لابن عصفور، فإنّه حكم في كتاب "**الضَّرائر**" بزيادة (على) في هذا البيت ضرورة، أو تابعٌ لابن السِّيد في توجيه كلام ابن قتيبة في "**أدب الكاتب**" فإنّه حكم بزيادتها في البيت(٥) ؛ حيث قال عقبه:" أراد تَرُوقُ كُلَّ أفنان"(٦) .

وقد نسبه ابن هشام، والمراديّ لابن مالك(٧)، ثم عقّب عليه أبو حيّان قائلًا: "ولم يكف ابن مالك أن استدلّ بشيء محتملٍ مخالفٍ لنصّ سيبويه حتَّى قال: ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة (من)، واللَّام، و(إلى)، وفي قياسًا على (عن)، و (على)،و(الباء) فيقال:(عرفت ممن عجبت، ولمن قلت، وإلى من أويت، وفي من رغبت)، والأصل: عرفت من عجبت منه، ومن قلت له،

=

(١)الكتاب ٣/ ٨١.

(٢)الجنى الداني ص ٤٧٨,٤٧٩،و مغني اللبيب ص ١٩٢بتصرف منهما،والتذييل والتكميل ١١/ ٢٢٧.

(٣)شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٨١،

(٤)همع الهوامع ٢/ ٤٤١،و شرح التسهيل ٣/ ١٦٥،وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٤/ ٢٦٨٢.

(٥)شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٤٩،وينظر:ضرائر الشعر ص ٦٦،

(٦)أدب الكاتب لابن قتيبة ص: ٥٢٣.

(٧)مغني اللبيب ص١٩٢،والجنى الدانى ص ٤٧٩.

ومن أويت إليه، ومن رغبت فيه، فحذف ما بعد (من)، وزيد (ما) قبلها عوضًا ....وما أجازه ليس بصحيحٍ، ولو استدلّ بشيءٍ لا يحتمل التّأويل لكان من القلّة بحيث لا يُقاس عليه"(١).

ولا دليل فيما استدلّ به، ولا حجّة في ذلك؛ لأنّه يحتمل تضمين(تَروقُ)معنى: تشرف، أي: تشرف على كلّ أفنان العضاه، وأيضًا فنسبة إعجابها كلّ أفنان العضاه لا تصحّ إلّا بمجازٍ بعيدٍ؛ لأنّ الأفنان لا تعجب، لو قلت: أعجبت شجرتك هذا الشّجر لم يصحّ إلّا بتكلّف جعل الشّجر نزّل منزلة العاقل؛ حتّى يصير يعجب(٢)، وَلَا معنى لَهُ هُنَا(٣).

وفي "الصحاح": أنّ حميدًا كنّى بالسّرحة عن امرأةٍ، وإذا كان كذلك أمكن أن تكون أفنان الغضاه كناية عن نسوةٍ أُخر، فيصحّ إسناد الإعجاب إليهنّ؛ فيبقي (تَروقُ) على معناه من غير تضمين (٤).

ومنه في الحديث:(مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فلْيكفّر عَن يَمِينِهِ وَلْيَفعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)،والأصل: من حلف يمينًا، كما قال النّابغة:

(حلفْتُ يَمِينًا غَيرَ ذِي مَثْنَوِيَّة)(٥)

وأمّا(مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ) فإن صحّ أنّه من لفظ الرّسول ، فهو مضمّنٌ معنى(جسر)، أي: من جسر بالحلف على يمين (٦).

---

(١)ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٦، ١٧٣٧.

(٢)التذييل والتكميل ١١/ ٢٤٠،والجنى الداني ص ٤٨٠,٤٧٩بتصرف،وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥٢،و شرح أبيات مغني اللبيب٣/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣)مغني اللبيب ص ١٩٢، ١٩٣.

(٤)شرح أبيات مغني اللبيب٣/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٥)صدر بيت من البحر الطويل للنابغة الذبياني في شرح ديوانه ص ١٠ وعجزه:(ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ)، وشرح التسهيل٣/١٦٥،والتذييل والتكميل١١/ ٢٣٩،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٤٨،وغير منسوب في الكتاب ٢/ ٣٢٢ ،والخصائص٢/٢٣٠،وشرح كتاب سيبويه للرماني ص ٤٦٨,٤٧٦، ،وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٣،وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٧٧،رقم٥٤٩،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٩رقم١٣٥.

والشّاهد فيه:(حلفْتُ يَمِينًا)حيث استدلّ به على أنّ(حلف) فعل متعدٍ بنفسه، و(يمينًا) مفعول به له.

(٦)التذييل والتكميل ١١/ ٢٤٠،وينظر:شرح أبيات مغني اللبيب٣/ ٢٤٩.

ونقل ابن مالك أنّها بمعنى الباء، ثمّ قال: "ويلزم من كونها بمعنى الباء أن تكون زائدة؛ لأنّ الباء زائدة(١)في قولك :(حلفت بيمين)، لأنّ(حلفت) يتعدّى إلى اليمين كتعدية آلى: حلف؛لأنّه بمعناه"(٢).

وقال ناظر الجيش:" ما ذكره الشّيخ (٣)من التّضمين لا يدفع ما قاله المصنّف من الزّيادة، غاية الأمر أنّ ٱلذي ذكره توجيهٌ آخر(٤).

وقد نصّ سيبويه على أنّ(على) لا تزاد(٥)، و حمل عبد القادر البغدادىّ كلامه فقال:" وأمّا نصّ سيبويه على أنّ(على) لا تزاد، فيحمل على أنّ مراده أنّها لا تزاد في الأشهر والأغلب،ولا يمنع ذلك من أنّها قد يندر زيادتها، هذا كلامه، وتعسّفه ظاهر"(٦).

<u>الرّأى الرّاجح</u>:

يبدو لى– والله أعلم بالصّواب– أنّ الأغلب والأشهر أنّ(على) لا تزاد دون تعويض عن أخرى محذوفة، ولا يمنع ذلك من أنّها قد يندر زيادتها ؛، وقد احتمل البيت، والحديث الشّريف تأويلًا آخر، إضافةً إلى القول بزيادتها دون تعوضٍ، وبناءً على ذلك فالقولان محتملان.

(١)جاء في شرح المفصل ٥/ ٧٨عن الباء الزّائدة: "وزيادتُها قد جاءت في موضعَيْن:أحدهما: أن تزاد مع الفضلة، وأعني بالفضلة: المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليها. والآخرُ: أن تزاد مع أحد جزأي الجملة الّتي لا تنعقد مستقلّةً إلّا به".

(٢)شرح التسهيل ٣/ ١٦٥،و تمهيد القواعد ٢٩٧٧/٦.

(٣)يقصد بالشيخ:أبا حيّان.

(٤)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٨٣/٦،وينظر:شرح أبيات مغني اللبيب٢٤٩/٣.

(٥)الجنى الداني ص ٤٨٠،٤٧٩،وينظر:المساعد ٢/ ٢٧١،التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥٢،

(٦)شرح أبيات مغني اللبيب٢٤٩/٣.

المبحث العاشر

حذف همزة الاستفهام

من المقرّر عند النّحاة أنّ (أم) في الكلام نوعان متّصلةً ، ومنقطعةً ، وما يعنينا هنا هو النّوع الأوّل، و (أم) المتّصلة هى: المسبوقة إمّا بهمزة التّسوية، وهي الّتي مع جملةٍ يصحّ تقدير المصدر في موضعها، ويجرى مجرى التّسوية: (ما أدري، وليت شعري، وسواء عليّ)، وتقع بعدهما الجملة الاسميّة والفعليّة(١).

أو تسبق بهمزة يُطلب بها وبأم التّعيين، وهِيَ المعادلة لحرف الِاسْتِفْهَام، ويقدّر الْكَلَام فِيهَا بِـ(أيَّهما؟) كَقَوْلِك: أَزِيد عنْدك أم عَمْرو؟ أَي:أيَّهما عنْدك؟، وتجاب بِالتَّعْيِينِ..وَلَا يُقَال: لَا، وَلَا: نعم(٢).

وتسمّى (أم) هذه معادلة؛ لأنهّا عادلت الهمزة في الاستفهام بها(٣)، وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء بها عنهما.... (٤)،وسمّيت متّصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يَستغني أحدهما عن الآخر؛ فلا تحصُل الفائدة إلّا بهما(٥).

وقد تحدّث المراديّ عن حذف الهمزة في سياق حديثه عن(أم) المتّصلة، وأشار إلى حذفها والاكتفاء بظهور معناها في(أم)بكثرة ، أو بقلّة، وأنّها تحذف اختيارًا سواء أسبقت بـ(أم) أم لم تسبق بها عند أمن اللّبس، مستدلّا على ذلك بآيةٍ كريمةٍ، وبحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، لافتًا إلى أنّ المختار حذفها باطّراد إذا كان بعدها (أم) المتَّصلة، فقال:"مسألة: ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام لأمن اللّبس، من ضرورات الشّعر، ولو كانت قبل(أم)المتّصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)، وجعل من ذلك قوله- تعالى-:(وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائِيلَ)(٦).قال ابن مالك: وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لجبريل:

---

(١)توضيح المقاصد ١٠٠٣/٢،وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

(٢)اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٨، ٤٢٩،و مغني اللبيب ص٦٣.

(٣)فتح رب البرية ص٤٦١.

(٤)شرح المكودي ص ٢٢٦،و أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦،وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٢، ٢١٣ ،وشرح ابن الناظم ص ٣٧٥.

(٥)شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩،وينظر:التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٧١.

(٦)سورة الشعراء الآية رقم ٢٢.

(وإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟» ، فقَالَ:وإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟) (١)، أراد: أَوَ إن زنى وإن سرق؟ ،والمختار أنّ حذفها مطّردٌ إذا كان بعدها (أم) المتَّصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، فمن النّظم قول الشّاعر:

لعمرُكَ ما أدريْ وإن كنتُ داريًا ... بِسَبعٍ رميْنَ الجمرَ أم بثمانِ ؟(٢)

وأبياتٌ أُخر، لا حاجة إلى التّطويل بإنشادها، ومن النّثر قراءة ابن مُحيصن: (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(٣)بهمزة واحدة"(٤).

الدّراسة:

يدور الحديث هنا عن حذف الهمزة مرتبطًا- في بعض أجزائه- بالحديث عن (أم)المتّصلة ، وحول ذلك تدور الدّراسة الآتية:

حذف همزة الإستفهام:

اختلفت أقوال النّحاة في حذف همزة الاستفهام على النّحو الآتى:

أ- **حذفها مطّرد نظمًا ونثرًا إذا كان بعدها(أم):** نصّ على ذلك ابن مالك، فقال:" وقد تحذف الهمزة، ويُكتفي بظهور معناها قبل (أم) المتّصلة"(٥).

وقال المراديّ:"المختار أنّ حذفها مطّردٌ إذا كان بعدها (أم)المتَّصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرًا"(٦)، ولمّا لم يجروا على القياس حذر الالتباس، كان عليهم أن لا يجيزوا حذف الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتمادًا على قرينةٍ لفظيّةٍ، مثل:(ما أدري في ليل رحل القوم، أم في نهار؟) أي: أفي ليل؟(٧).

---

(١)جزء من حديث رواه البخارى في صحيحه٢/٧١رقم١٢٣٧كتاب الجنائز-بَابُ مَا جَاءَ فِي الجَنَائِزِ، وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلاَمِهِ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، و صحيح مسلم١/ ٩٤رقم ١٥٣كتاب الإيمان- باب من مات لا يشرك بالله، و سنن الترمذي٤/ ٤رقم ٢٦٤٤أبواب الإيمان-باب ما جاء فيمن يموت، وبزيادة (نعم) بعد(سرق)في السنن الكبرى للنسائي ٩/ ٤١٠رقم ١٠٨٩٠ -باب ذِكْرُ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ أَبِي ذَرٍّ فِي ذَلِكَ.

(٢)البيت من البحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٧٣،وصدره:
(فوالله مَا أَدرِى وَإِنِّى لَحَاسِبُ)،و بنفس رواية العجز في المتن في شرح المفصل ٥/ ١٠٣,١٠٤ رقم١١٧٠،و خزانة الأدب ١١/ ١٢٢رقم٩٠٣،ودون نسبة في المحتسب ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وضرائر الشعر ص١٥٨،والجنى الدانى ص٣٤.

والشّاهد فيه:(بِسَبعٍ)حيث حذفت همزة الاستفهام في الشّعر من دون أن تسبق بـ(أم).

(٣)سورة البقرة من الآية رقم٦، والقراءة في المحتسب ١/٥٠، ولم يعزها لابن محيصن.

(٤) الجنى الداني ص ٣٤، ٣٥.

(٥)شرح التسهيل ٣/٣٦١.

(٦)الجنى الداني ص ٣٤، ٣٥.

(٧)جامع الدروس العربية ٢/ ١٤٤بتصرف.

ومن النّظم:قول الشّاعر:

لَعَمرُكَ مَا أَدريْ وَإِن كُنتُ دَارِيًا ... بِسَبعٍ رَمَيْنَ الجَمرَ أَم بِثَمَانِ ؟(١)

وقوله: (بِسَبعٍ)، على حذف همزة الاستفهام؛ أي: أبسبع؟ (٢).

ومن النّثر: قراءة ابن مُحيصن:(سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(٣)بهمزة واحدة"(٤).

قال أبو الفتح: (٥) هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: (أَأَنْذَرْتَهُم) ،وكأنّ الّذي سهّل حذفها كراهية اجتماع الهمزتين مع قوّة الدّلالة عليه(٦)؛لأنّ قوله:(سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) لَا بُدَّ أن يكون التّسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء "أم" من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضّرب وعلى كلّ حال ، فحذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أنّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله...

فإن قيل: فلعلّه حَذَف همزة (أَنْذَرْتَهُمْ)لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه. قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا، وأمّا همزة (أفعل) في الماضي، فما أبعد حذفها!(٧).

وَمن ذَلِك قِرَاءَة أبي جَعْفَر :(سَواءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)(٨) بِهَمْزَة وصل(٩)، وقد عقّب ابن جنّى على هذه الآية فقال: "وأمّا "اسْتَغْفَرْتَ"، بالوصل ففي الطّرف الآخر من الضّعف، وحذف همزة الاستفهام وهو يريدها، وهذا ممّا يختصّ بالتّجوز فيه الشّعر، لا القرآن"(١٠).

---

(١)الجنى الداني ص ٣٤، ٣٥.

(٢)شرح شواهد المغني١/ ٣٢.

(٣)سورة البقرة من الآية رقم٦.

(٤) الجنى الداني ص ٣٥، وينظر: شرح المكودي ص ٢٢٦.

(٥)ينظر:المحتسب ١/ ٥٠.

(٦)ضرائر الشعر ص١٥٩.

(٧)المحتسب ١/ ٥١,٥٠بتصرف،وينظر: ضرائر الشعر ص١٥٩.

(٨)سورة المنافقون من الآية رقم٦، والقراءة في:المحتسب ٢/ ٣٢٢:"من ذلك قراءة أبي جعفر: "آسْتَغْفَرْت"، بالمد، وروى عنه: "اسْتَغْفَرْت"، بالوصل".

(٩)خزانة الأدب ١١/ ١٢٤.

(١٠)المحتسب ١/ ٥١,٥٠،وينظر: ضرائر الشعر ص١٥٩.

ولم يشر صاحب (الخزانة)إلى المجيزين لذلك، فقال:"وَذهب جمَاعَة إِلَى أَنّ الْهمزَة يجوز حذفهَا إِن كَانَت مَعَ(أم)وَإِلَّا فَلَا" (١).

ب- <u>حذفها جائز بقلّة قبل (أم)</u>: ومن القائلين بذلك ابن مالك، و نقله عنه المكّودى، وقد أفهمت عبارتهما ذلك حيث قالا: قد تحذف الهمزة للعلم بها، ويُكتفي بظهور معناها قبل (أم) المتّصلة(٢)؛لأنّ(أم) تدلّ عليها، كقول امرئ القيس:

تَرُوحُ مِنَ الحَيّ أمْ تَبتَكِرْ ... وَمَاذا عَلَيْكَ بأنْ تَنْتَظِرْ؟(٣).

وكقول الشّاعر:

فأصْبَحْتُ فيهم آمِنًا لا كَمَعْشَرٍ أَتَونِي وَقَالُوا مِن رَبِيعَةَ أَم مُضَر؟(٤).

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ"أم" جائز بعد صلاحية المكان لـ"أي"(٥).

***<u>ويلاحظ هنا</u> أنّ الشّواهد التي استدلّ بها من قالوا: بقلّة حذفها قبل (أم) لم ترد في النّثر.**

ج - **<u>حذفها جائز في الاختيار سواء أكان بعدها(أم)أم لا</u>**، وقد نسبه المراديّ للأخفش، فقال:"وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)، وجعل من ذلك قوله- تعالى-:(وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائِيلَ)"(٦)، فيقال:هذا استفهام كأنّه قال: "أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تُمنُّها؟"(١)؛لفهم المعنى، ثمّ فسّر فقال:(أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)، وجعله بدلًا من النّعمة(٢).

---

(١)خزانة الأدب ١١/ ١٢٣.

(٢)شرح التسهيل ٤/ ١١١، وشرح المكودي ص٢٢٦بتصرف.

(٣)البيت من البحر المتقارب،لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٥،وليس في كلام العرب لابن خالويه ص ٣٥٢،

<u>والشاهد فيه</u>:(تَرُوحُ)حيث حذف همزة الاستفهام مع وجود (أم) بعدها دالة عليها.

(٤)شرح المكودي ص ٢٢٧.

(٥)شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٦.

(٦)سورة الشعراء الآية رقم ٢٢، وينظر:الجنى الداني ص ٣٤.

(١)معانى القرآن ٢/ ٤٦١،وينظر:اللباب في علوم الكتاب ٩/ ٢٥٨.

(٢)اللباب في علوم الكتاب ١٥/ ١٦،و معانى القرآن ٢/٤٦١.

وقد نقل ابن جنى – أيضا–ذلك الوجه في الآية السّابقة(١)، وَهُوَ ظَاهر كَلَام ابْن مَالك فِي "التَّوْضِيح" قَالَ: قد كثر حذف الْهمزَة إِذا كَانَ معنى مَا حذفت مِنْهُ لَا يَسْتَقِيم إِلَّا بتقديرها(٢)، والأخفش يقيس ذَلِك فِي الِاخْتِيَار عِنْد أَمن اللّبْس (٣).

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله–صلى الله عليه وسلم– لجبريل:(وإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟) ، فقَالَ:(وإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟)، أراد: أو إِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ ؟؛لأنّه من هذا التّقدير(٤).

<u>وَمن حذفهَا فِي الْكَلَام الفصيح</u>:

قَوْله– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –: (أَبَا ذَرٍّ عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ) (٥) أَرَادَ:(أعيرته)(٦)، وَمِنْه:حَدِيث ابْن عَبَّاس أَن رجلا قَالَ:(إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ فَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟)، وَفِي بعض النّسخ:" أَفَأَقْضِيهِ" (٧)، وَمِنْه:(أَن الْحسن أَو الْحُسَيْن أَخذ تَمْرَة من تمر الصَّدَقَة فَجَعلهَا فِي فِيهِ ، فَنظر إِلَيْهِ رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – فأخرجها من فِيهِ وَقَالَ: أما علمت) وَفِي بعض النّسخ: (مَا علمت)(٨)،وَفِي رِوَايَة أَحْمد من حَدِيث أُبي قَوْله: " شَاهِدٌ فلَان؟" (١) يُرِيد:" الْهمزَة " فحذفها للْعلم بهَا، وَهُوَ مَرْفُوع بِأَنَّهُ خبر مقدم، و"

(١)ينظر: المحتسب ١/ ٥٠.
(٢)خزانة الأدب ١١/ ١٢٣.
(٣)مغني اللبيب ص٢٠.
(٤)شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٧،وينظر:الجنى الداني ص ٣٥..
(٥)جزء من حديث في المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح ١/ ١٨٩رقم٣٠ كتاب الإيمان– بَاب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ.
(٦)شواهد التوضيح والتصحيح ص١٤٧،وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١١/ ١٢٣.
(٧)أخرجه أحمد في مسنده ٥/ ٣٩٤رقم(٣٤٢٠)،وبرواية:" أَفَأَ قْضِيهِ" في صحيح البخارى٣/ ٣٥رقم – ١٩٥٣ كتاب الصوم– بابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ.
(٨)جزء من حديثٍ رواه البيهقى في السنن الكبرى ٧/ ٤٧ رقم ١٣٢٣٢كتاب قسم الصدقات– باب آلِ مُحَمَّدٍ– صَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ، ونصّه بغير حذف للهمزة، ولا شاهد فيه.
(١)جزء من حديث رواه أحمد في مسنده ٣٥/ ١٨٨,١٨٩رقم٢١٢٦٥.

فلَان " مُبْتَدأ، وَيجوز أَن يكون" شَاهدٌ " مُبْتَدأ؛ لِأَن همزَة الِاسْتِفْهَام فِيهِ مُرَاده، وَلَو ظَهرت لَكَانَ مُبْتَدأ الْبَتَّةَ، و" فلَان " فَاعل سد مسد الْخَبَر "(١).

قال ابن الأثير :" وأكثر ما رأيته جاء في الحديث، فحذف الهمزة جاء في أحاديث كثيرة"(٢).

<u>ومنها</u>: أنّ الفراء أجاز نحو:(تراك منطلقا؟، ونظنك تخرج ؟)على حذف همزة الاستفهام أي: أتراك؟ ، و أنظنك؟. قال: لأنّ الاستفهام شكّ وهذه الأفعال شكّ، فاكتفي بواحد عن صاحبه وامتنع ذلك في(ضربت)، و(قبلت) وسائر الأفعال؛ لأنّها أخبار لا شكّ فيها ، وتابعه قطرب وأجاز الحذف مع غير هذه الّتي أجازها الفرّاء، وذهب سيبويه إلى أنّ ذلك لا يجوز، قال سيبويه: إذا حذفت همزة الاستفهام انقلب المعنى ، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط (٣).

ومن يجيزون حذفها مطلقًا سواء أكان بعدها(أم)أم لا، يُدعِّمُ موقفهم قول ابن هشام:"الْألف أصل أدوات الِاسْتِفْهَام وَلِهَذَا خصت بِأَحْكَام(٤)أَحدهَا: جَوَاز حذفهَا سَوَاء تقدّمت على أم... أم لم تتقدّمها"(٥).

د- <u>حذفها وبعدها(أم) عند الضّرورة مع أمن اللّبس</u>، وقد نقل ذلك المراديّ عن نحاةٍ لم يسمّهم فقال:"ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام لأمن اللّبس، من ضرورات الشّعر، ولو كانت قبل(أم) المتّصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه"(١)، حيث قال:"ويجوز في الشّعر أن يريد بـ(كذبتك)(٢) الاستفهام ويحذف الألف. قال التّميميّ، وهو الأسود بن يعفر:

---

(١)إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبرى ص٢٠.

(٢)البديع في علم العربية ص١٠٠.

(٣)تمهيد القواعد ٣/ ١٥٣٩، ١٥٤٠.

(٤)من أحكام الهمزة أيضًا: أَنَّهَا ترد لطلب التَّصَوُّر نَحْو: أَزِيد قَائِم أم عَمْرو؟، ولطلب التَّصْدِيق نَحْو: أَزِيد قَائِم؟،وأَنَّهَا تدخل على الْإِثْبَات وعَلى النَّفْي،وتَمام التَّصدير بدليلين:أَحدهمَا: أَنَّهَا لَا تذكر بعد (أم)الَّتِي للاضراب كَمَا يذكر غَيرهَا لَا تَقول :أَقَامَ زيد أم أقعد؟، وَتقول: أم هَل قعد؟،وَالثَّانِي:أَنَّهَا إِذا كَانَت فِي جملَة معطوفة بِالْوَاو، أَو بِالْفَاءِ ،أَو بثم قدّمت على العاطف تَثْبِيها على أصالتها فِي التَّصدير.ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٢٢,٢١بتصرف.

(٥)مغني اللبيب ص ٢٠,١٩.

(١)الجنى الداني ص ٣٤.

(٢)يقصد ما ورد في الكتاب ٣/ ١٧٤من قول الشّاعر:(الكامل)

كذَبَتْكَ عَيْنُكَ؟ أَم رأَيتَ بِواسطٍ ... غَلَسَ الظلاَمِ من الرَّبابِ خيالاً

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإن كُنتُ دَارِيًا.... شُعَيْثُ بنُ سهمٍ أَم شُعَيْثُ بن مِنْقَر؟"(١)

يريد: أشعيث بن سهم؟(٢)، وَهُوَ مَعَ «أَمْ» كَثِيرٌ جِدًّا؛ لأَنّ فيها دلالة عليها(٣). **قال عمر بن أبي ربيعة:**

لَعَمْرُك مَا أدَرِي وإنْ كُنتُ دَارِيًا ... بِسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَم بِثَمَانِ؟(٤)

وكقول الشّاعر:

فأَصْبَحْتُ فيهم آمِنًا لا كَمَعْشَرٍ .... أَتَونِي وَقَالُوا مِن رَبِيعَةَ أَم مُضَر؟(٥).

أي: أمن ربيعة أم مضر؟(٦)، **وقوله:**

شَدِيدُ الخُنْزُوَانَةِ لا يُبَالي ... أصَابَ إذا تَنَمَّرَ أمْ أُصِيبَا؟(٧)

---

(١)البيت من البحر الطويل للأسود بن يعفر في الكتاب ٣/ ١٧٥,١٧٤،وله في خزانة الأدب ١١/ ١٢٢،والعذب النمير من مجالس الشنقيطي للشنقيطي١/ ٤٢١، ودون نسبة في المحتسب ١/ ٥٠،و معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٨١،و٢/ ٣٠١،و ضرائر الشعر ص١٥٩،و شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣رقم٧٨٩،والدر المصون ٨/ ١٧٠رقم٣٣٥١،واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ١٧رقم٤١١٣.

والشّاهد فيه:(شُعَيْثُ بن سهمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَر)حيث حذف همزة الاستفهام قبل (أم) المتّصلة يريد: أشعيث بن سهم؟،للضّرورة الشّعرية.

(٢)ضرائر الشعر ص١٥٩.

(٣)أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي ٤/ ١٤٦،و ضرائر الشعر ص١٥٨.

(٤)الجنى الداني ص ٣٤.

(٥)البيت من البحر الطويل دون نسبة في المحتسب ١/ ٥٠،والخصائص ٢/ ٢٨٣،وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧،وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥رقم٧٩٢،و شرح التسهيل ٣/ ٣٦١ وبرواية:(آنسًا) بدلًا من(آمنًا)،وشرح المكودي ٢٢٧،وشرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١/ ٥٦٢رقم٥٦٥،والمعجم المفصل في شواهد العربية ٣/ ٢٩، ولعمران بن حطّان في الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٣/ ١٢٦.

والشّاهد فيه:(من ربيعة أم مضر؟)حيث حذفت همزة الاستفهام قبل (أم) المتّصلة، والتّقدير: أمن ربيعة؟.

(٦)المصدر السابق نفسه.

(٧)البت من البحر الوافر ،قد ورد في المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ٤/ ٣٦,٣٣،والمنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع ص ٧١٨،و الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب، ونخبة ديوان العرب للتادلي ١/ ٧١٣،و اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبى العلاء المعري ص ١٤٤،والخُنْزُوَانَةُ: الكِبْرُ،يُقَال: لأَنْزِعَنَّ خُنْزُوَانَتِكَ، ولأُطَيِّرَنَّ نُعْرَتَك. ينظر:تهذيب اللغة مادة(خ. ز. ن)، وتنمّر: تَنَمَّرَ له، أي تنكَّرَ له وتغيَّر وأوعده، لأنَّ النَمِرَ لا تلقاه أبداً إلا متنكِّراً غضبان. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة(ن. م. ر).

والشّاهد فيه:(أَصَابَ إذا تَنَمَّرَ أمْ أُصِيبَا؟)حيث حذف همزة الاستفهام دون أن تأتى بعدها (أم)، والتّقدير: (أأصاب؟) وعلى القول بأنّ الفعل (أصاب)، وليس (صاب)،فليس في البيت شاهدٌ على حذفها .

أراد:(أأصاب؟)، فحذف همزة الاستفهام ضرورة؛ لدلالة (أم) عليها، أَلا ترى أَنّ سَوَاء تدل عَلَيْهَا بِمَا فِيهَا من معنى التَّسْوِيَة؛إِذْ التَّسْوِيَة لا تكون إِلَّا بَين اثْنَيْنِ، وَيدلّ عَلَيْهَا مَجِيء (أم) بعد ذَلِك(١).

وقد تلمّس أحمد بن علي بن معقل وجهًا لا حذف فيه في هذا الشّاهد فقال: "وأقول: إنّ الهمزة لم تحذف على لغة من قال: (صاب)" (٢).

هـ – <u>حذفها ضرورة عند أمن اللّبس دون اشتراط وجود (أم) بعدها</u> ، لقد نصّ ابن عصفور، والأنبارى على حذفها للضّرورة، ولم يشترطا وجود (أم) بعدهما(٣)، فقال ابن عصفور:" ومنه: حذف همزة الاستفهام إذا أُمن اللّبس اللّبس للضّرورة، نحو قول امرئ القيس:

أَصَاحِ تَرَى بَرقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمعِ اليَدَينِ فِي حَبِيٍّ مُكَلل؟"(٤).

يريد: أترى؟"(٥)، وَلَا يكون هَذَا إِلَّا على تَقْدِير الْألف...سَوَاء كَانَت مَعَ (أم)أم لَا، وهذا الحذف اعتمادًا على قرينةٍ معنويّةٍ، يُعتمد فيها على فطنة السّامع(٦).

---

(١)قشر الفسر للزَّوزَني١/ ٥٩،والمآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ٤/ ٣٦،و خزانة الأدب ١١/ ١٢٣.

(٢)المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ٤/ ٣٣.

(٣)ينظر:ضرائر الشعر ص١٥٨،والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٦٢.

(٤)البيت من البحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه١٦، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (و.م.ض)،والتذييل والتكميل ١١/ ٩٤، وله برواية: (أصاحِ) بدلًا من(أحار)شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٣٩،وشرح المفصل ٥/ ٢٤٢رقم١٢٣٧،ودون نسبة في الكتاب ٢/ ٢٥٢، والمقتضب ٤/ ٢٣٤،و ضرائر الشعر ص١٥٨،والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٦٢رقم٤٣٣،و وميضه: وَمَضَ البرقُ يَمِضُ، وَمْضًا، وَمِيضًا، ووَمَضانًا؛ أي لمع لَمْعًا خفيفًا، ولم يعترض في نواحي الغيم.ينظر: الصحاح مادة (و.م.ض)،والحَبِيُّ: سحابٌ فوق سحاب. ينظر: العين للخليل مادة (ح. ب. و)،
<u>والشاهد فيه</u>:(تَرَى)حيث حذف همزة الاستفهام لأمن اللّبس دون أن يأتى بعدها (أم) المتّصلة،والتّقدير: أترى، للضّرورة الشّعريّة.

(٥)ضرائر الشعر ص١٥٨.

(٦)خزانة الأدب ١١/ ١٢٢،و جامع الدروس العربية ٢/ ١٤٤.

وقول الكُميت:

طَرِبتُ وَمَا شَوقًا إِلَى البِيضِ أَطرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشّيبِ يَلْعَبُ؟"(١).

يريد:أَو ذو الشّيب يلعب؟"(٢)، على حذف همزة الاستفهام الإنكاري، وهو ممّا لم يختلف في حذف همزة الاستفهام منه(٣).

وقال أبو ذَرَّة :

الـجّـدُّ هُوَّ أي بَنِي خُزَيمـه... أنْ يُنزِلُونِي سَوَاءَ الـخَيمَـه(٤)

يجوز أن يكون معناه " أَالجدُّ؟ "، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا، و"هُوّ " خبر" الجد"(٥)، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْقَائِلِ:

أَفْـرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْـكِـرَامَ وَإِنْ ... أَوْرِثْ ذَوْدًا شَـصَـائِـصـًا نَـبْـلَا؟(٦).

---

(١)البيت من البحر الطويل دون نسبة في أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ ،وضرائر الشعر ص١٥٨،و شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٧رقم٧٩٥،وللكميت في المحتسب ١/ ٥٠،و مغني اللبيب ص٢٠رقم ٦،و خزانة الأدب ١١/ ١٢٣،ولم أجده في ديوانه .

والشّاهد فيه:(**وَذُو الشّيبِ يَلْعَبُ؟)** حيث حذف همزة الاستفهام لأمن اللّبس دون أن يؤتى بعدها بـ(أم) المتّصلة، للضّرورة الشّعريّة،والتّقدير : أذو الشّيب؟.

(٢)ضرائر الشعر ص١٥٨.

(٣)شرح شواهد المغني ١/ ٣٦،وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧بتصرف.

(٤)البيت من بحر الرجز لأبى ذرة في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جنى ص٣١.

والشاهد فيه:(الجدّ)حيث حذف همزة الاستفهام تخفيفًا،دون أن يأتى بعدها (أم)، والتّقدير :أالجدّ؟.

(٥)السابق نفسه.

(٦)البيت من البحر المنسرح ، دون نسبة في الدر المصون ١/ ٢٥٨رقم ٣٤٠،و٤/ ٤٩رقم٦١٩ ، و٥/ ١٢رقم١٩٦٤،و٥/ ٤١٤رقم ٢٢٦٠بصدره ، و٨/ ٤٥٧رقم٣٤٧٣ ، و٩/ ٦٩١رقم ٤٠٥٦،وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٦ رقم٧٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٦ رقم٧٩٤، والبحر المحيط ٩/ ٤٦٦، و ٨/ ٨٣،واللباب في علوم الكتاب٦/ ٥١١رقم١٨٣٩،و ١٩/ ١١٣رقم٤٧٧٥،و٧٩٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٢٩،ورزا: ما رَزَأَ فُلانٌ فُلانًا، أي: ما أصاب من مالِهِ شيئا. والرّزء: المصيبة، والاسم: الرّزيئة ،والمرزئة.ينظر: العين مادة(ر. ز. أ)،وذودًا: قَالَ اللَّيْث: الذَّوْدُ لَا يكون إِلَّا إِنَاثًا، وَهُوَ القَطِيعُ من الْإِبِل مَا بَين الثَّلاثِ إِلَى العَشْر .ينظر: تهذيب اللغة مادة (ذ.و.د). وشَصائِصًا: الشَصوصُ بالفتح: الناقةُ القليلةُ اللبَنِ،والجمع: الشَصائِصُ. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (ش. ص.ص).

والشّاهد فيه:(أَفْرَحُ) حيث حذفت همزة الاستفهام،والتّقدير: أأفرح؟،دون دون أن تأتى بعدها (أم) للضّرورة الشّعرية.

أراد: أأفرح؟ على معنى التَّقْرِير وَالْإِنْكَار، فَترك ذكر الْهمزَة وَهُوَ يريدها حِين فهم مَا أَرَادَ، وَهَذَا قَبِيح، وَإِنَّمَا يحسن حذفهَا مَعَ(أم) (١).

<u>فأمّا قول عمر بن أبي ربيعة</u>:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا ؟قُلْتُ بَهْرًا ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ (٢).

فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم؛ لعدم الدّليل على ذلك، وإنّما قالوا له: أنت تحبّها، قد علمنا ذلك وتحقّقناه منك(٣).

وقد ذكر فيه ابن الشّجرى– ومثله فعل ابن هشام(٤)–وجهًا لحذف الهمزة إضافةً إلى الوجه السّابق فيه، فقال: "إنّه أراد: أتحبّها؟ فحذف همزة الاستفهام، وقيل: إنه أراد الخبر؛أى: أنت تحبّها، ومعنى: « قُلتُ بَهْرًا »: أى: قلت: نعم أحبّها حبًّا بهرنى بهرًا"(٥)، وبه جزم أبو حيّان (٦).

<u>الرّأى الرّجح</u>:

يبدو لى – والله أعلم بالصّواب –أنّ حذف الهمزة كما يرد في الشّعر يرد في النّثر، ولا أرى قصره على الضّرورة الشّعريّة، كما أميل إلى عدم الرّبط بين حذفها وبين اشتراط وجود(أم) المتّصلة؛ لأّن بحذفها ورد العديد من الشّواهد النّثريّة في القرآن الكريم، والحديث النّبوى الشّريف، و العديد من الشّواهد الشّعريّة، سواء أكان بعدها(أم)المتّصلة أم لم يكن، وإن كنت أوافق على أنّ كثرة حذفها إنّما يكون بعد (أم) المتّصلة.

---

(١)ليس في كلام العرب ص ٣٥٢،و خزانة الأدب٣/٤٣٠.

(٢)البيت من البحر الخفيف ،لعمر بن أبى ربيعة في ديوانه ص٥٠ ،والخصائص ٢/ ٢٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩،وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، ضرائر الشعر ص١٥٩،وشرح المفصل ١/ ٢٩٧رقم١٧١، ومغني اللبيب ص٢٠رقم٧ ، ودون نسبة في الكتاب ١/ ٣١١، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص ٧٣،و شرح شواهد المغني ١/ ٤٠، وبصدره في تمهيد القواعد ٣/ ١٥٤٠رقم١١٦٢،وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤رقم٧٣١.

<u>والشّاهد فيه</u>:(تُحِبُّهَا)حيث قيل:إنّه ليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم،والتّقدير: أتحبّها؟، ولم يسبق بـ(أم) المتّصلة،وقيل: إنّ الكلام على سبيل الخبر لا الاستفهام

(٣)المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ٤/ ٣٣،وينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧.

(٤)ينظر: مغني اللبيب ص٢٠.

(٥)أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧.

(٦)شرح شواهد المغني ١/ ٤١.

المبحث الحادي عشر

توكيد الفعل الماضي بالنّون

ممّا تتميّز به الأفعال عن الأسماء:نون التّوكيد، وتلحق منه المضارع، نحو:(لا نَفْعَلَنَّ ، واذكُرَنَّ الله)(١)، ويؤكّد بهما الأمر مطلقًا، سواء كان بالصّيغة أم بلام الأمر؛ نحو:(ليقومنّ)؛لأنّه مستقبل يدلّ على الطّلب دائما، وسواء كان باقيًا على معنى الأمر الخالص، أم خرج إلى غرض آخر، كالدّعاء مثلا مع بقاء صيغته على حالها(٢).

وفي معرض حديثه عنها تحدّث المراديّ عن توكيد الفعل الماضى بالنّون، مستدلًا على ذلك ببيتٍ من الشّعر وبحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، فقال:"وأمّا الماضي، فقد جاء توكيده بالنُّون، في قول الشّاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إن رَحِمْتِ متيَّمًا... لَوَلَاكِ لَم يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا(٣)

وفي الحديث :(فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ واحَدٌ مِنكُم الدّجَّالَ) (٤)،والّذي سوَّغ ذلك أنّ الفعل فيهما مستقبل المعنى؛لأنّه في البيت دعاءٌ، وفي الحديث شرطٌ"(٥).

الدّراسة:

الأصل ألّا تلحق نون التّوكيد الفعل الماضى، وقد ترددت أقوال النّحاة في هذا الشّأن مابين مانع توكيده مطلقًا، وقائل بشذوذه لوجود مسوّغ لذلك، ومجيز بقلّة لوجود نفس المسوّغ لذلك، وهنا يدور الحديث عن الفعل الماضى مقترنًا بها:

توكيد الفعل الماضى بالنّون

اختلفت النّحاة في توكيد الفعل الماضى بالنّون على عى عدة أقوال:.

---

(١)شرح التسهيل ١/ ١٤بتصرف.

(٢)أوضح المسالك ٤/ ٩٣،و عدة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٩٣/٤ه رقم(٣).

(٣)البيت من البحر الكامل دون نسبة في التذييل والتكميل ١/ ٦٥،والجنى الداني ص ١٤٣،وتمهيد القواعد ١/ ١٦٨رقم ٨ ، و٨/ ٣٩١٨رقم٣٦٥٥ ،وشرح الأشمونى ٣/ ١٠٩رقم٩٥٤،وبصدره في توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٩٠،و ٣/ ١١٧٠،والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٠٠رقم٧٦٧،والمقاصد ١/١٨٠برواية:"(لو) بدلًا من (إن).

والشّاهد فيه:(دَامَنَّ)حيث إنّ أصله دام من الدوام، ودخله نون التّوكيد على وجه الشّذوذ؛ لأنّها خاصّة بالمضارع والأمر؛ لاستقبالهما الّذي هو معناها. وسوّغه دلالة الفعل الماضى على الاستقبال معنىً.

(٤)جزء من حديثٍ رواه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٢٤٧رقم ٢٩٣٤ كتاب الفتن وأشراط الساعة- بَابُ ذِكْرِ الدَّجَّالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ، مع اختلاف في بعض لفظه، وأحمد في مسنده ٣٨/ ٤٣١رقم٢٣٤٣٩،وشرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١٠/ كتاب الفتن٢٠٨- باب ذِكْرِ الدَّجَّالِ،و مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى اليحصبي ١/ ٢٥٦.

(٥)الجنى الداني ص ١٤٣.

فمّمن منع توكيد الماضي بالنّون مطلقًا وقال بشذوذ ما ورد منه :ابن هشام حيث قال:"ولا يؤكّد بهما الماضي مطلقا"(١)؛أي: ولو كان بمعنى الاستقبال؛ ذلك لأنّهما يخلّصان مدخولهما للاستقبال؛ وذلك ينافي المضيّ، فيكون هناك تناقض(٢)، وقال بشذوذ ما ورد من في موضع آخر: حيث قال:"وشذّ قَوْله:

دامَنَّ سعْدُكِ إن رَحمْتِ متَيَّمَا... لَوَلَاكِ لَم يكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وَالَّذِي سهّله أَنّه بِمَعْنى(افْعَل)"(٣)، ومنعه الأشمونى حيث قال:"لا يؤكّدان الماضي مطلقًا"، ثم قال عن البيت السّابق:"فضرورة شاذة سهّلها كونه بمعنى الاستقبال"(٤).

وممّن قال بقلّته لدلالة معناه على الإستقبال: ابن مالك وعبارته: "وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى نحو :قوله – صلى الله عليه وسلم– :(فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ واحَدٌ مِنكُم الدّجَّالَ)، فلحقت(أدْرَكَ)، وإن كان بلفظ الماضي؛ لأنّ دخول(إمّا)عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشّاعر:(دامَنَّ سعْدُكِ).....فلحقت (دام)؛ لأنّه دعاء، والدّعاء لا يكون إلّا بمعنى الاستقبال"(٥)؛لأنَّه على معنى :"لِيدُومَنَّ" فهو في معنى الأمر، والأمر مستقبل"(٦)، وبمثله قال المراديّ ، وناظر الجيش(٧).

وممّن قال بندوره العينيّ حيث قال:" وقد تلحق الماضي نذورًا....."إلخ(٨)، وعلّق عليه في موضع آخر فقال:"وهو شاذٌّ لا يعتدُّ به"(٩).

وممّن قال بغرابته جمال الدّين بن طاهر بالغريب ،يقول: "هو بنون في أكثرها وهو غريب"(١٠)؛لِأَنّ هَذِه النُّون لَا تدخل على الْفِعْل الْمَاضِي. قَالَ:(وَلَعَلَّه:" يُدركَنّ")، فَغيّره بعض الروَاة ، وَفِي نُسْخَة:(فإمَّا أدْركهُ)"(١١).

(١)أوضح المسالك ٤/ ٩٣،ومغني اللبيب ص٤٤٤.
(٢)عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٩٣ه رقم(٤).
(٣)مغني اللبيب ص٤٤٤.
(٤)شرح الأشمونى ٣/ ١٠٩،وينظر: حاشية الصبان ٣/ ٣١٥.
(٥)شرح التسهيل ١/ ١٤،وينظر: تمهيد القواعد ١/ ١٦٨٤.
(٦)تمهيد القواعد ١/ ١٦٨٤،و جامع الدروس العربية ١/ ٨٨.
(٧)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٨٩،و تمهيد القواعد ١/ ١٦٨٤.
(٨)المقاصد النحوية ١/ ١٨٠.
(٩)المصدر السابق ٤/ ١٨١٧.
(١٠)مجمع بحار الأنوار للكجراتي ٢/ ١٦٨.
(١١)شرح السيوطي على مسلم ٦/ ٢٤٩رقم٢٩٣٤.

وقد أورده العكبريّ وعقّب عليه بقوله :" وَفِي حَدِيثه حَدِيث الدَّجَّال:" نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ فَإِمَّا أَدرّكنَّ وَاحِدٌ مِنْكُم"،وَأمّا قَوْله:" أدْرَكَنَّ " بالنُّون، فَهَكَذَا وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة، وَقد روى بطرِيق آخر:" فَمن أدْرك ذَلِك "، فَيدلّ هَذَا اللَّفْظ أَن (أدْرك) لَفظه لفظ الْمَاضِي، وَمَعْنَاهُ الْمُسْتَقْبل، والإشكال فِي إِلْحَاق النُّون لفظ الْمَاضِي؛لِأَنّ حكمهَا أَن تلْحق بالمستقبل، فَإِن كَانَت هَذِه الرِّوَايَة مَحْفُوظَة، فوجهه أَنّه لمّا أُرِيد بالماضي الْمُسْتَقْبل ألحق بِهِ نون التّوكيد تَنْبِيها على أَصله.

وَلَا يجوز أَن تكون النُّون هُنَا ضمير جمَاعَة الْمُؤَنَّث لأمرين:أَحدهمَا: أَنّه لم يتَقَدَّم فِي الحَدِيث جمَاعَة مؤنّث يرجع هَذَا الضَّمِير إِلَيْهِ، وَالثَّانِي:أَنّه رفع" مَا "بعده وَهُوَ قَوْله: " وَاحِد مِنْكُم "، وَهَذَا مُفْرد مُذَكّر"[1].

<u>الرَّأى الرّاجح</u>:

يبدو لى – والله أعلم–أنّ الأصل ألّا يؤكّد الماضى بالنّون للتّنافي بين ما تفيده النّون من الدّلالة على الاستقبال، وبين

ما يفيده الماضى الّذى يدلّ على الانتهاء، وأعتقد قلّته مع وجود مسوّغه فيما يتعلّق بما ورد في البيت والحديث الشّريف، وهو دلالته على الاستقبال.

(١)إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص ٧٨رقم .١٤٣،وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ للعكبرى ص١٣٠.

المبحث الثّانى عشر

مجئ(إن) "الشّرطيّة" بمعنى(إذ) [١]

مـن أدوات الشّـرط الجازمـة لفعلين:(إن):وقـد وضـعت للدّلالـة علـى مجـرد التّعليق، وهـى حـرف باتّفـاق، وتـدخل علـى الماضـي وعلـى المضـارع؛لأنّها أصـل الجوازم فاتّسع فيها، وهي أُمّ حروف الشّرط، ولها من التَّصرّف ما ليس لغيرها..وأُمّ بـاب الجـوازم الشّـرطيّة ؛ لـوَجْهَيْنِ: أَحـدهمَا: أَنَّهَـا حـرفٌ وَغَيرهَـا مـن أدواتـه اسـمٌ، والأصلُ فِي إفادةِ الْمعَانِي الحروفُ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ ؛ولذلك يجوز أن يليها الاسم في اللّفظ في فصيح الكلام، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول: (إن زيد قام أكرمته)،ولا يجوز ذلك في غيرها إلّا في الشّعر(٢).

ويتحّدث المرادىّ في النّص التّالى عن أحد استعمالات(إن)، وهو مجيؤها بمعنى(إذ)، مستدلًّا على ذلك بثلاث آياتٍ كريماتٍ، وحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، ذاكرًا مذهب المحقّقين بهذا الشّأن، فقال:"السّادس:إن الّتي بمعنى (إذ)، ذهب إلى ذلك قوم، في قوله –تعالى–:(مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)(٣)، قال معناه: إذ كنتم، وقوله –تعالى–:(لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)"(٤)،

---

(١)**إذ** : ظرف زمَان مضى،تَقول :(قصدتك إِذْ الْحجَّاج أَمِير)،وللمستقبل فِي الْأَصَح، وَتلْزم الظَّرْفِيَّة مَا لم يضف لَهَا زمَانٌ،وهي مبنيَّةٌ على السّكون في محلّ نصبٍ على الظّرفيّة؛لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لما عوّض منها، وهو التّنوين في: يومئذٍ، وحينئذٍ، ونحوهما،ويقبح أَن يَليهَا اسْم بعده مَاضٍ، وَقد يحذف جزؤها وَكلهَا، فتعوّض تنوينًا وتكسر للسّاكنين، وَقَالَ الْأَخْفَش: إعرابا.

**والدّليل على اسميّة(إذ) هذه من أوجه: أحدها: الإخبار بها، مع مباشرة الفعل، نحو:(مجيؤك إذ جاء زيد)،وثانيها:إبدالها من الاسم، نحو: (رأيتك أمسِ إذ جئت)،وثالثها:تنوينه في غير ترنّم، نحو: (يومئذٍ)،ورابعها: الإضافة إليها بلا تأويل، نحو:(بَعْدَ إِذْهَدَيْتَنَا)(سورة آل عمرَان من الآية رقم ٨).ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجى ص ٦٣،وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

(٢)ينظر: شرح شذور الذهب٢/٥٩٨،و توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٧٤،وتوجيه اللمع ص٣٧٠،والجنى الداني ص ٢٠٧,٢٠٨،والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٤٠٧،وشرح المكودي ص٢٨٧،والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ١٠٢ بتصرف.

(٣)سورة البقرة من الآية رقم٢٧٨.

(٤)سورة الفتح من الآية رقم٢٧،وينظر:مغني اللبيب ص٣٩.

وقول النّبي–صلى الله عليه وسلم–:(وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ)(١)، ونحو هذه الأمثلة، مما الفعل فيه محقق الوقوع، ومذهب المحقّقين أنّ(إن)في هذه المواضع كلّها شرطيّة، وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن، ولم يثبت في اللّغة أنّ(إن) بمعنى (إذ) وأمّا قوله– تعالى–:(إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، فقيل:(إنّ)فيه شرطٌ محضٌ؛ لأنّها أنزلت في ثقيف، وكان أوّل دخولهم في الإسلام، وإن قدّرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرطٌ مجازيٌّ على جهة المبالغة، كما تقول:(إن كنت ولدي فأطعني)"(٢).

الدِّراسة:

تستعمل(إن)استعمالاتٍ عدّة(٣)استعمالات، والحديث هنا – عند من رأى ذلك–عن مجيئها بمعنى (إذ)، وحوله تدور الدّراسة الآتية:.

أولًا: مجئ (إن) بمعنى(إذ)

هذه مسألةٌ عربيةٌ معروفةٌ، وهي من مسائلِ العربيةِ الكبارِ المشهورةِ الّتي اختلفَ فيها علماءُ البصرةِ وعلماءُ الكوفةِ من النّحاةِ .

فَذَهَبَ عامةُ علماءِ الكوفةِ إلى أَنَّ (إِنْ) في جميع هذه الآياتِ بمعنَى (إذْ) التّعليليّةِ.. وهذا أسلوبٌ عربيٌّ معروفٌ(٤)، وذكر ابن هشام مذهب الكوفيّين ، ثمّ قال:"وَجعلُوا مِنْهُ:(واتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)(٥)، (لَتَدْخُلنَّ انَّمَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ)"(٦).

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه١/ ٢١٨رقم٣٩ كتاب الطهارة– بَابُ اسْتِحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، ورواه أبو داود في سننه ٣/ ٢١٩ رقم٣٢٣٧ كتاب الجنائز – بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا زَارَ الْقُبُورَ أَوْ مَرَّ بِهَا،والنسائي في السنن الكبرى١/ ١٣٠رقم١٤٣كتاب الطهارة– باب حلية الوضوء.

(٢)الجنى الداني ص ٢١٢:٢١٤.

(٣)**تستعمل (إن) –بالإضافة إلى مجيئها بمعنى(إذ) استعمالاتٍ عدّة ،وهي**:.

أن تكون شَرْطِيَّة نَحْو :(إِن ينْتَهوا يغْفر لَهُم)(سورة الأنفال من الآية: ٣٨)،وَقد تقترن بِلَا النافية فيظن من لَا معرفَة لَهُ أَنَّهَا (إِلَّا) الاستثنائية نَحْو:(إِلَّا تنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ)(سورة التوبة من الآية رقم٤٠)أَن تكون نَافِيَة، وَتدْخل على الْجُمْلَة الاسمية نَحْو:(إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)(سورةالملك٢٠) **أَن تكون مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة، فَتدخل على الجملتين فَإِن دخلت على الاسمية جَازَ إعمالها خلافًا للكوفيين ، وَيكثر إهمالها نَحْو:(وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)(سورة الزخرف من الآية رقم٣٥)**أَن تكون زَائِدَة كَقَوْلِه:(مَا إِن أتيت بِشَيْء أَنْت تكرههُ ....). ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٣٣:٣٨،والإنصاف ٢/ ٥٢٢ بتصرف.

(٤)العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٢/ ٢١٠، ٢١١.

(٥)سورة المائدة من الآية رقم٥٧.

(٦)سورة الفتح من الآية رقم٢٧،وينظر:مغني اللبيب ص٣٩.

قال أبو عبيدة: (إن) بمعنى: إذ؛ يعني: إذ شاء الله حيث أرى رسوله ذلك(١)، وكذا حمل على ذلك قوله: **(وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)**(٢)، قوله:**(إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا)**(٣)، وإن بمعنى (إذ) كقوله: **(وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين)**(٤)؛ أي: إذا كنتم(٥).

ومنه: (فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى)(٦)...قيل: «إن» بمعنى: «إذ» كقوله:**(وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ)**(٧)، وَذَهَبَ عامةُ علماءِ الكوفةِ إلى أَنَّ (إِنْ) في جميعِ هذه الآياتِ بمعنَى (إِذْ) التَّعليَّليةِ(٨)، ولم يسمّهم المراديّ حيث قال:"ذهب إلى ذلك قومٌ"(٩)،

وَقَوله–عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام –:**(وَإِنَّا إِن شَاءَ اللهُ بِكُم لَاحِقُونَ)**، وَنَحْو ذَلِك مِمَّا الْفِعْل فِيهِ مُحَقّق الْوُقُوع، وَقَوله:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَم تَغْضَبِ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ؟(١٠)

قَالُوا: وَلَيْسَت شَرْطِيَّة؛لِأَنّ الشَّرْط مُسْتَقْبل، وَهَذِه الْقِصَّة قد مَضَت، وقد يؤوّل ذلك على معنى(إذ) (١١).

---

(١)التفسير الوسيط للواحدي ٤/ ١٤٥.

(٢)سورة البقرة من الآية رقم٢٧٨،و ينظر:تمهيد القواعد ٩/ ٤٤١٩.

(٣)العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير٢/٢١٠.

(٤)سورة آل عمران من الآية رقم ١٣٩،وينظر: بحر العلوم للسمرقندي ١/ ١٨٣.

(٥)تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل ٣/ ٢٩٦.

(٦)سورة عبس من الآية رقم٩ .

(٧)اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٢٨٢.

(٨)سورة النور من الآية رقم٣٣، وينظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٥/ ٢٥٨.

(٩)الجنى الداني ص ٢١٢.

(١٠)البيت من البحر الطويل وهو للفرزدق في شرح ديوانه٢/٥٦٤برواية:(اليوم) بدلًا من (لقتل)،ودون نسبة في الانتصار لسيبويه على المبرد ص١٩٤ ،وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥ ،وإملاء٢١٨/١رقم ٧٣ ،والمساعد ٣/ ١١٥رقم٥٠ ،ومغني اللبيب ص٣٩رقم٢٨،وهمع الهوامع ٢/ ٤٠٩رقم١٠٤٥،وبعجزه في مغني اللبيب ص٥٤رقم٤٣،والتذييل والتكميل ٧/ ٢٣٣،و تمهيد القواعد ٨/ ٤٢٧٢رقم٣٩٢٣،وللفرزدق في الكتاب ٣/ ١٦١، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٨٩، ٣٩٧، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٦و٤/ ١٦٩٣،و تمهيد القواعد ٩/ ٤٤١٩رقم٤٠٨٠،

والشّاهد فيه:(إنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حزّتا)حيث استدلّ به الكوفيّون على مجئ(إن) بمعنى (إذ) بينما استدلّ به البصريّون على قبح الفصل بين (إن) والفعل.

(١١)مغني اللبيب ص٣٩،و تمهيد القواعد ٩/ ٤٤١٩.

ثانيًا: موقف النّحاة ممّا ورد من شواهد على مجيء (إن) بمعنى(إذ)

لا شكّ أنّ مذهب الكوفيين هذا يتناسب مع قولهم: بحلول حروف المعاني محلّ بعضها البعض، وهذا ما يأباه غيرهم من النّحاة وعلى رأسهم البصريّون؛وبناءً على ذلك فقد تأوّلوا ما استدلّ به الكوفيّون بما يُبعده عن القول بأنّ (إن) فيه بمعنى (إذ)، وفيما يلي أذكر ما وجّهوه لتلك الشّواهد من تأويلاتٍ:

ففيما يتعلّق بقوله –تعالى–:(واتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)(١)يقول ابن هشام:"وَأجَاب الْجُمْهُور عَن قَوْله– تَعَالَى –:(إِن كُنْتُم مُؤْمِنِينَ)بِأَنَّهُ شَرط جِيءَ بِهِ للتّهييج والإلهاب كَمَا تَقول لابنك :(إِن كنت ابْني فَلَا تفعل كَذَا)"، و«إن» ها هنا لغير شك؛ لأنّ الله– تعالى– علم أنّهم مرتابون....وليس مقصودُك تعليقَ الشّرطِ بالجزاءِ، بل مقصودُك تَهْيِيجَهُ وبعثَه للفعلِ، وهذا أسلوبٌ معروفٌ في كلامِ العربِ(٢)؛ولذلك قال السّمرقندىّ في تقديره:"يعني: إن كنتم مؤمنين فلا تتّخذوا الكفّار أولياء"(٣).

وفيما يتعلّق بقوله –تعالى–:(لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمنِينَ)(٤)، فيقول ابن عطيّة:"استثناء في واجب، وهذا الاستثناء في حكم **الشّرط كأنّه قال:** (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، فليس يحتاج إلى أن يُوصف بمتّصلٍ ولا بمنقطعٍ.. وقيل: هو استثناء من طول المدّة"(٥).

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: التَّقْدِيرُ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ دَخَلْتُمْ آمِنِينَ، ثُمَّ حُذِفَ الْجَزَاءُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ بِالْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِي الْحَالِ، وَمِنْ بِدَعِ التَّفَاسِيرِ أَنَّ قَوْلَهُ:(إِنْ شَاءَ اللَّهُ)،مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ

(١)سورة المائدة من الآية رقم٥٧.

(٢)مغني اللبيب ص٣٩: ٤٠،و زاد المسير في علم التفسير ١/ ٤٣و العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٢/ ٢١٢،وينظر:همع الهوامع ٢/ ٥٤٩.

(٣)بحر العلوم ١/ ٤٠١.

(٤)سورة الفتح من الآية رقم٢٧، وينظر:مغني اللبيب ص٣٩.

(٥)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٢٠٨،وينظر: البحر المحيط ٦/ ٢١٣،والدر المصون ٦/ ٣٩٣، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٥٧١.

وَالتَّأْخِير(١)، أَو بِأَن أصل ذَلِك الشَّرْط، ثمَّ صَار يُذكر للتّبرّك، أَو أَنّ الْمَعْنى: لتدخلنّ جَمِيعًا إِن شَاءَ الله إِلَّا يَمُوت مِنْكُم أحدٌ قبل الدُّخُول (٢).

وفيما يتعلّق بقوله –تعالى–:(وَذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)(٣)، فقد جمع الثّعلبيّ فيها بين كونها شرطيّة، وكونها بمعنى(إذ) فقال:"و(إن) لفظة جزاء وشرط، ومعناه:(إذ) لأنّ الله– تعالى– علم إنّهم شاكّون كقوله: (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، وقوله:(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)"(٤).

وقِيلَ: هُوَ شَرْطٌ مَجَازِيٌّ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ وَقِيلَ: إِنَّ «إِنْ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى (إِذْ). قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَهُوَ مَرْدُودٌ لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى:إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ امْتِثَالَ أَوَامِرِ اللَّهِ وَنَوَاهِيهِ"(٥).

ووصف أبو حيّان كونّها بمعنى(إذ)بالضّعف، فقال:" وَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ وَلَا يَثْبُتُ فِي اللُّغَةِ، وَقِيلَ:هُوَ شَرْطٌ يُرَادُ بِهِ الِاسْتِدَامَةُ،وَقِيلَ: يُرَادُ بِهِ الْكَمَالُ، وَكَأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَكَامَلُ إِذَا أَصَرَّ الْإِنْسَانُ عَلَى كَبِيرَةٍ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ مُؤْمِنًا بِالْإِطْلَاقِ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ(٦).

وفيما يتعلّق بقوله –تعالى–:(إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنا)(٧)فيقول ابن الجوزيّ :"إنّما شرط إرادة التّحصُّن؛لأنّ الإكراه لا يُتَصور إلّا عند إرادة التّحصُّن،فأمّا إذا لم ترد المرأة التّحصُّن، فإنّها تبغي بالطّبع بغير إكراه"(٨).

(١)البحر المحيط ٦/ ٣٢٦،وينظر: فتح القدير ٤/ ٣٥،وإعراب القرآن وبيانه٥/ ٥٦.
(٢)مغني اللبيب ص ٤٠.
(٣)سورة البقرة من الآية رقم٢٧٨،و ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٤١٩.
(٤)الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٦٧/١.
(٥)فتح القدير ١/ ٣٤١.
(٦)البحر المحيط ٧١٢/٢.
(٧)العذب النمير من مجالس الشنقيطي في ٢١٠/٢.
(٨)زاد المسير في علم التفسير٣/ ٢٩٤.

وَقِيلَ: هَذَا الشَّرْطُ مُلْغًى،وَقِيلَ:إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ بِاعْتِبَارِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُكْرِهُونَهُنَّ وَهُنَّ يُرِدْنَ التَّعَفُّفَ، وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ خَرَّجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّحَصُّنِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ التَّحَصُّنِ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَقْوَى هَذِهِ الْوُجُوهِ، فَإِنَّ الْأَمَةَ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُرِيدَةٍ لِلْحَلَالِ وَلَا لِلْحَرَامِ، كَمَا فِيمَنْ لَا رَغْبَةَ لها فِي النّكاح كالصّغيرة، فَتُوصَفُ بِأَنَّهَا مُكْرَهَةٌ عَلَى الزِّنَا، مَعَ عَدَمِ إِرَادَتِهَا لِلتَّحَصُّنِ(١).

وفيما يتعلّق بقوله –تعالى– :(وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)(٢)، فقال الأرمي:"(إِنْ) حرف شرط، (كُنْتُمْ)فعل ناقص، واسمه في محلّ الجزم بـ(إِنْ)، (مُؤْمِنِينَ)خبر(كان)، وجواب (إِنْ) معلوم ممّا قبلها تقديره: إن كنتم مؤمنين فأنتم الأعلون؛لأن الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه، وجملة (إِنْ) الشّرطيّة مستأنفة"(٣).

وقد عقّب الثّعلبيّ عليها في معرض تفسيره لقوله –تعالى–:(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا)(٤)، فقال:" و(إِنْ) لفظة جزاء وشرط، ومعناه: (إذ)؛ لأنّ الله –تعالى– علم أنّهم شاكّون كقوله: (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، وقوله:(٥):(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)"(٦)، ويقال: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ، فكأنّه قال: ولا تهنوا ولا تحزنوا إن كنتم مؤمنين، وأنتم الأعلون(٧).

وفيما يتعلّق بقوله –تعالى–:(فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى)(٨)، فقد خرّج على أحد الأقوال التّالية:

(١) فتح القدير ٤/ ٣٥.
(٢)سورة آل عمران من الآية رقم ١٣٩.
(٣)تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن للأرمي ٥/ ١٧٦.
(٤)سورة البقرة من الآية رقم٢٣.
(٥)سورة البقرة من الآية رقم٢٧٨.
(٦)تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١/ ١٦٧.
(٧)بحر العلوم ١/ ٢٤٩.
(٨)سورة عبس من الآية رقم ٩ .

إن شرطيّة، وفيه استبعاد لتذكّرهم...، **وقيل: هي بمعنى: «قد» ذكره ابن خالويه، وهو بعيدٌ، **وقيل: بعده شيءٌ محذوفٌ، تقديره:(إن نَّفَعَتِ الذِّكرَى)، وإن لم تنفع.. قاله الفرّاء، والنّحّاس، والجّرجاني، والزّهراوي، وقيل: «إن» بمعنى :«ما» أي:فذكّر ما نفعت الذِّكرى، فتكون «إن» بمعنى: «ما»لا بمعنى:الشّرط؛ لأنّ الذّكرى نافعة بكلّ حال(١).

وأمّا قوله-صلى الله عليه وسلم-:(وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ)، فقد أجاب المراديّ عنه وعن غيره من الشّواهد القرآنية بقوله:" ومذهب المحقّقين أنّ(إن)، في هذه المواضع كلّها، شرطيّة"(٢).

يقول ناظر الجيش عن كلّ الشّواهد :"قال الشّيخ: (٣):«وحملها على أنّها شرط في هذا كلّه سائغ، فلا ينبغي العدول عن ذلك إلّا بدليلٍ واضحٍ، وأقول: قد قال الزمخشري في قوله -تعالى-:(وَلَئِنْ مُتُّمْ):«إنّما ساغ دخول (إن) لكون الموت مجهول الوقت» وهو كلامٌ حسنٌ، فيمكن أن يقال ذلك في الآية الشّريفة وهي:(لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شاءَ اللَّهُ)، وكذا في الحديث الشّريف وهو:" وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ " ، وهو أنّ مشيئة الله- سبحانه تعالى- مجهولة الوقت»، وهم لاحقون بهم قطعًا، قالوا: السّرّ في هذا التّعليق ليُعَلِّم الله خلقه أنّهم لا يتكلّمون عن مستقبل إلّا بتعليقه على مشيئة من له المشيئة، ولو كان أمرًا واقعًا لا محالة فكيف بغيره؟(٤).

وأمّا قول الشّاعر:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا ... جِهَاراً وَلَم تَغْضَبِ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فمذهب سيبويه، والخليل، وأبي سعيد أنّها في البيت للشّرط، والمعنى: أتغضب إن افتخر مفتخر بحزّ أُذني قتيبة ؟.. ولا يمكن أن يكون شرطًا على ظاهره من غير تأويلٍ؛ لأنّ حزّ أذني قتيبة ماضٍ حقيقةً(٥).

(١)اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٢٨٢.
(٢)الجنى الداني ص ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤.
(٣)الشيخ هو: أبو حيّان.
(٤)تمهيد القواعد ٩/ ٤٤١٩،و العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير٥/ ٣١٣.
(٥)المصدر السابق ص ٤٤١٩,٤٤٢٠.

وقد سأل سيبويه أستاذه الخليل بن أحمد عن هذا الشّاهد فقال عنه: "قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل، كما قَبُح أن تفصل بين(كي) والفعل، فلا يجوز :(أن زيد قام خير من أن يقعد)، وفي البيت المذكور قد حصل الفصل، قالوا: ولا يجوز أن تكون المخفّفة من الثّقيلة؛ لأنّه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق ، ولا شكٍّ فتعيّن أن تكون للجزاء"(١).

ولم يخالفه سيبويه؛لأنّ العرب لم تفصل بين" أن" المفتوحة النّاصبة للفعل، ولم يأت ذلك في كلامٍ ولا شعرٍ، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة.... قال: ويضعف الشّرط؛ لأنّ الشّرط ماضٍ والجواب المتقدّم مستقبل(٢).

وَقَالَ الْخَلِيل والمبرّد: الصَّوَاب:(أَن أُذُنَا) بِفَتْح الْهمزَة من(أَن)؛ أَي: لِأَن أذنا، ثمَّ هِيَ عِنْد الْخَلِيل(أَن) النّاصبة، وَعند الْمبرّد أَنَّهَا (أَن)المخفّفة من الثَّقِيلَة على تَقْدِير:(أَتَغَضبُ بأنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حَزَّبَا)، ثمَّ حذف الْجَار وخفّف(٣).

وَيرد قَول الْخَلِيل أَنّ النّاصبة لَا يَليهَا الِاسْم على إِضْمَار الْفِعْل، وَإِنَّمَا ذَلِك لـ(إِن) الْمَكْسُورَة (٤).

وتوهّم أبو بكر مبرمان أنّه إذا كسر" إن" فلا يجوز أن تكون أذناه محزوزتين؛ لأنّ "إن " توجب الاستقبال، وقد أحاط العلمُ أنّ الفرزدق قال هذا الشّعر بعد قتل قتيبة وحزّ أذنيه، وليس الأمر على ما ظنّاه، وذلك أنّ العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة، فتستقبل الكلام بهما (٥).

<u>الرّأى الرّاجح:</u>

يبدو لى – والله أعلم أنّ بالصّواب–أنّ(إن) فيما سبق ذكره من شواهد على أصلها من إفادة الشّرط، وهو مذهب المحقّقين ، وأنّها قد أفادت ما تفيده (إذ)، وهو التّعليل ، وقد احتملته الشّواهد السّابقة ؛ وبالتّالى فلا مجال لرفض مجيئها بمعنى(إذ).

(١)الكتاب ٣/ ١٦٢،وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٧٢،و مغني اللبيب ص٥٤,٥٥.
(٢)المساعد ٣/ ١١٥.
(٣)مغني اللبيب ص٥٤,٥٥،وهمع الهوامع ع٢/٤١٠بتصرف،وينظر: مغني اللبيب ص٥٥.
(٤)مغني اللبيب ص٥٥.
(٥)شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٩٧.

المبحث الثّالث عشر
إهمال (إن) الشّرطيّة

لابدّ لأداة المجازاة من فعل يليها يسمّى شرطًا، وفعل بعده –أو ما يقوم مقامه– يسمّى جوابًا وجزاءً، وتعلّق الجواب بالشّرط كتعلُّق الخبر بالمبتدأ، فكان وُجود الفعل الأوّل في هذا الباب علامة لوُجود الفعل الثّاني(١).

وتسمّى الأولى منهما شرطًا والثّانية جزاءً، ومن حقهما أن يكونا فعليتين، ويجب ذلك في الشّرط، فإن كانا مضارعين جزمتهما؛لأنّها اقتضتهما، فعملت فيهما، وذلك نحو:(إن يقم زيد يقم عمرو)(٢).

وعند الأكثرين أنّها تجزم الأول بنفسها، والأصحُّ من الأقوال فيها: أنّها عاملةٌ الجزم عملًا إعرابيًّا(٣).

وقد أهملت (إن) الشّرطيّة، فلم يجزم بها الفعل المضارع ، وتحدّث المرادىّ عن إهمالها شذوذًا، مستدلًّا بآيةً كريمةٍ، وحديثٍ نبويٍّ شريفٍ أُهملت فيه (إن) الشّرطيّة، فلم يجزم بعدها الفعل المضارع، فقال:"إن المكسورة الهمزة:حرف له سبعة أقسام: الأوّل:(إن)الشّرطيّة، وهو حرف يجزم فعلين، وشذّ إهمالها، في قراءة طلحة (٤):

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٨٤،واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٦٥: ٨٦٨بتصرف.
(٢)شرح ابن الناظم ص٤٩٤.
(٣)اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٠،والجنى الداني ص٢٨٤،والمرتجل في شرح الجمل ص٢١٥، ٢١٦بتصرف.
(٤)سورة مريم من الآية رقم ٢٦ ،وينظر :المحتسب في تبيين أوجه شواذ القراءات والإيضاح ٢/ ٤٢،وعزاها لطلحة وغيره في تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٣/٤:"وقرأ طلحة،وأبو جعفر،وشيبة « تَرَيْنَ » بسكون الياء وفتح النّون خفيفةً، قال أبو الفتح: وهي شاذَّة"،وكذا في فتح القدير ٣٨٩/٣.

(فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) (١)ذكرها ابن جنِّي في"المحتسب"(٢)، وفي الحديث : (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ،فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) (٣) ذكره ابن مالك "(٤).

الدّراسة:

الأصل في الحرف المختصّ أن يعمل، و(إن) الشّرطيّة من الحروف المختصة بالدّخول على الأفعال، والأصل أن يترتّب على دخولها عليه أثر الجزم –إذا كان فعلًا معربًا–بحسب آخر الفعل المضارع، ولكنّها – حسب نصّ المراديّ–لم تحدث فيه هذا الأثر، وحول ذلك تدور الدّراسة الآتية:–

أوّلًا: ما ورد عن النّحاة بشأن إهمال(إن)الشّرطيّة

لقد تباينت عبارات النّحاة بشأن إهمالها، ففي حين قال ابن جنّى:إنّها لغة لبعض العرب، أوحت عبارة ابن مالك ومن تبعة بقلّته، ونصّت عبارة المراديّ على شذوذه.

فأمّا ابن جنّى فقال في الآية الكريمة:" ولست أقول: إنّها لحنٌ؛ لثبات علم الرّفع وهو النّون في حال الجزم، لكنّ تلك لغة:أن تثبت النّون في الجزم، وأنشد أبو الحسن:

(١)ليس من أقسام "إما" الّتي في قوله:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)،بل هذه "إن"الشّرطيّة،و"ما" الزّائدة"؛ لتوكيد اللّفظ ؛ولذلك دخلت النّون الشّديدة في فعل الشّرط، ولا يجوز دخولها بغير «ما»،وزادوا" ما" بعد" إن" للتّأكيد.ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيى الدين الدرويش ٦/ ٨٧،والإتقان في علوم القرآن للسيوطى٢/ ١٩٨،والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهانى ص ٧٨٦،و شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٦١/١بتصرف.

(١) سورة البقرة من الآية رقم٣٨ ، وسورة طه من الآية رقم١٢٣.

(٢)ينظر :المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها٤٢/٢.

(٣)رواه أحمد في مسنده ١٥/ ٣٠٥،وهو جزء من حديث طويل ، ومسلم في صحيحه ١/ ٣٩رقم٥كتاب الإيمان – بَابٌ: الْإِيمَانُ مَا هُوَ وَبَيَانُ خِصَالِهِ، وسنن ابن ماجه١/ ٢٤رقم٦٣ كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم– بَابٌ فِي الْإِيمَانِ، وصحيح ابن حبان١/ ٣٩٨كتاب الإيمان–باب ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ شُعَبٌ.

(٤)الجنى الداني ص ٢٠٧,٢٠٨.

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ قَيْسٍ وَأُسْرَتِهِمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ(١)

كذا أنشده:"يُوفُونَ" بالنّون "(٢)، وفيه عند ابن هشام شذوذان:" ترك نون التّوكيد، وَإِثْبَات نون الرّفْع مَعَ الْجَازِم"(٣).وقَالَ الْآخَرُ:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْمٍ ... يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ(٤)

فهذا على تشبيه "أن" بـ(مَا) المصدريّة، وهذا طريق الكوفيّين؛ فأمّا البصريّون فيحملونه وأشباهَه على أنّها المخفّفة من الثّقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضّمير فيها ضمير الشّأن والحديثِ(٥).

---

(١)البيت من البحر البسيط دون نسبة في المحتسب ٢/ ٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤رقم١٠٥٥،ومغني اللبيب ص ٦٥رقم٤٩٩برواية:(ذُهل)،وبعجزه في توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٧٣،وشرح شذور الذهب ٢/ ٥٩٣رقم١٢٢، وتمهيد القواعد ١/ ٢٠٦رقم٣٤ ، و٩/ ٣١٣رقم٣٩٥٣،والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٤٠رقم ١١٣٢، وبرواية:(نُعمٍ) في شرح التسهيل ٤/٦٦، واللمحة في شرح الملحة٢/ ٨٥٠،وهمع الهوامع ٢/ ٥٤٣رقم١٢٨٥،والعدة في إعراب العمدة ١/ ٢٣٣،وفي البديع في علم العربية ١/ ٦١٩، و٢/ ٦٥٧برواية:(أسرتها) بدلًا من:(وأسرتهم)،وبرواية:(كانوا حولهم صبرًا)بدلًا من (مِنْ قَيْسٍ وَأُسْرَتِهِمْ)في المساعد ١/ ١٥رقم ٥، و٣/ ١٣٢رقم٦٢، والصُّلَيْفاءُ: مَوْضِعٌ. ينظر: تاج العروس مادة(ص .ل. ف).

والشّاهدُ فيه: **(لَمْ يُوفُونَ)** حيث أُلغيت (لم) حملًا على(ما)،فارتفع الفعلُ بعدها،وقياسه: يُوفوا.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٤.

(٣) مغني اللبيب ص٤٤٤.

(٤)البيت من مجزوء الكامل دون نسبة في لسان العرب مادة (ط .ل.ح)، ، وقد ورد في شرح المفصل ٤/ ٢١٤رقم٩٥٨،و شرح التسهيل٢/ ٤٤،و شرح ابن الناظم ص ١٣١،وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٢٢،والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦٤ رقم٢٩٠ ، والطّلاح: وهي شجر أم غيلان.ينظر: أساس البلاغة للزمخشرى ١/ ٦٠٩، وجاء في الصحاح مادة(ط.ل.ح):"الطَّلْحُ: شجرٌ عظامٌ من شجر العضاه، وكذلك الطلاح، الواحدة طَلْحَةٌ. يُقال: إبل طِلاحِيَّةٌ، للّتي ترعى الطِّلاحَ، وطُلاحِيَّةٌ أيضًا بالضّمّ على غير قياس".

والشّاهد فيه:(**أَنْ تَهْبِطِينَ**)حيث أهملت (أن المصدريّة) حملًا على (ما) المصدريّة، وهناك من استدلّ به على إعمال "أن" المخفّفة عمل "أنّ" الثّقيلة ،فرفعت اسمًا لها، وهو كاف الخطاب المحذوف، أو ضمير الشّأن، ونصبت جملة "تهبطين"، ولم يفصل بين "أن" وخبرها أيّ فاصل.

(٥)**ضمير الشّأن**: هُوَ ضميرٌ غَائِب يَأْتِي صدر الْجُمْلَة الخبريّة دَالا على قصد الْمُتَكَلّم استعظام السَّامع حَدِيثه ،ويسميه البصريّون ضمير الشَّأْن والْحَدِيث إِذا كَانَ مذكّرًا وَضمير الْقِصَّة إِذا كَانَ مؤنثا قدرُوا من معنى الْجُمْلَة اسْما جعلُوا ذَلِك الضَّمِير يفسّره ذَلِك الِاسْم الْمُقدر حَتَّى يَصح الْإِخْبَار بِتِلْكَ الْجُمْلَة عَن الضَّمِير، وَلَا يُحْتَاج فِيهَا إِلَى رابط بِهِ؛ لِأَنَّهَا نفس الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى، وَالْفرق بَينه وَبَين الضّمائر أَنه لَا يعْطف عَلَيْهِ ،وَلَا يُؤَكد، وَلَا يُبدل مِنْهُ، وَلَا يتَقَدَّم خَبره عَلَيْهِ، وَلَا يُفَسر بمفرد ،وَسَمّاهُ الْكُوفِيُّونَ ضمير الْمَجْهُول؛لِأَنَّهُ لَا يدْرِي عِنْدهم مَا يعود عَلَيْهِ، وَلَا خلاف فِي أَنه اسْم يحكم على مَوْضِعه بالإعراب على حسب الْعَامِل إِلَّا مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن الطَّراوة من زَعمه أَنه حرف.ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/٢٧٢.

والمراد: أنّه تهبطين(١).

**وأمّا ابن مالك فقال:"وقد تهمل "إن" حملًا على "لو"كقوله:(الإِحسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّـهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ،فَإِنَّكَ إِلَّا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)(٢)، ووافقه في عبارته هذه ناظر الجيش(٣)، وقد يجوز أن يكون على تشبيه "لم" بلا"(٤).

**وأمّا المراديّ فقال:"وشذّ إهمالها، في قراءة طلحة :(فَإِمَّا تَرَيِنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)(٥)ذكرها ابن جنّي في " المحتسب"، وهي شاذّة"(٦).

**وأمّا عن الحديث الشَّريف، فهو" محتمل للتّأويل"(٧)، حيث :"وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة " ترَاهُ " بِالْألف، وَالْوَجْه حذفهَا؛ لِأَنّ" إن " تحْتَمل هَهُنَا من وُجُوه" إن" الْمَكْسُورَة:"إِن" الشَّرطِيَّة وَهِي جازمةٌ، وعَلى هَذَا يُمكن تَأْوِيل هَذِه الرِّوَايَة، على أَنه أشْبع فَتْحة الرَّاء فَنَشَأَتْ الْألف، وَلَيْسَت من نفس الْكَلِمَة، وَيجوز أَن يكون جعل الْألف فِي الرّفْع عَلَيْهَا حَرَكَة مقدرَة، فَلَمَّا دخل الْجَازِم حذف تِلْكَ الْحَرَكَة، فَبَقيت الْألف ساذَجة من الْحَرَكَة، كَمَا يكون الْحَرْف الصَّحِيح سَاكِنًا فِي الْجَزْم(٨).

**<u>ويمكن ردّه بأنّ</u> الإشباع للحركات خاص بالضّرورة الشّعرية، ولا يقع في النّثر كما سيرد ذكره لاحقًا.

(١) شرح المفصل ٤/ ٢١٤،وينظر: الجنى الداني ص ٢٦٦.
(٢)شرح التسهيل ٤/ ٨٣,٨٢.
(٣)تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٦٠.
(٤) المحتسب ٢/ ٢٤.
(٥) سورة مريم من الآية رقم ٢٦ .
(٦)الجنى الداني ص ٢٠٨,٢٠٧.
(٧) المساعد ٣/ ١٥٦.
(٨) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص١٣٦.

ثانيًا: شواهد ظاهرها إهمال حوازم أخرى، وتأويلات النّحاة لها:

من القرآن الكريم:قوله –تعالى–: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرِ)(١)– في قراءة قُنبُل– فقيل: "مَنْ" موصولة وتسكين "يَصْبِرِ" إمّا لتولي حركات (الباء، والرّاء، والفاء، الهمزة)،أو على أنّه وصل بنية الوقف(٢)، وإمّا على العطف على المعنى(٣)؛ لأنّ (مَنْ) الموصولة بمعنى الشّرطيّة لعمومها، وإبهامها(٤)، وقيل: "مَن" شرطيّة، و"يَتَّقِي" مرفوع لا مجزوم، وتسكين: " يَصْبِرِ" مع أنّه معطوف على مرفوع "إمّا لتوالي حركات الباء" الموحّدة، والرّاء من "يَصْبِرِ"، والفاء والهمزة من (فإنّ) (٥)،أو بأنّ "يَتَّقِي" مجزوم، وهذه الياء تولّدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم(٦)والحروف الأصلية محذوفة للجازم(٧).

وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأنّ إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشّعر كما أنشدوه من الأبيات، وأمّا في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، وقيل: هذه الأحرف أصليّة بناء على قول من يجزم المعتلّ بحذف الحركة المقّدرة، ويقرّ حرف العلّة على حاله(٨).

(١) شرح التسهيل ٥٧/١، ٥٨، والآية من سورة يوسف من رقم (٩٠)، ورواية حفص عن عاصم: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِر)، وأمّا عن القراءة، فقد جاء في سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)لابن القاصح ص١٤٥: "قنبل قرأ في يوسف: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر) بإثبات الياء في الحالين على أصله وحذفها الباقون في الحالين".

(٢) أي: أنّه أسكّنه للوقف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٣) **العطف على المعنى**: هو المسمّى بالعطف على التّوهّم؛ وذلك أنّه توهّم أنّ (مَن) شرطيّة، و (يَتَّقِي) مجزوم فعطف (يَصْبِر) عليها بالجزم. ينظر:البحر المحيط ٣٤٣/٥، وهو: "نوعٌ من أنواع العطف يُبيح للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الّذى يقتضيه الكلام توهّمًا؛ لوجود عامل متوهمً". ينظر: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفيّة لمحمد سمير اللّبدى ص٤٦ مادة (و. هـ. م).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٥/١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٨٩/١.

(٦) شرح شذور الذهب ٢١٢/١ بتصرف.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٨٨/١.

(٨) الإنصاف ٢٧/١،و التصريح بمضمون التوضيح ٨٨/١.

وَخـرّج عَلَيْـه قـرَاءَة(١):(لَا تَخَـفْ دَرَكًـا ولاْ تَخْشَـى)(٢) بجـزم (تَخَـفْ)، وإثبات الألف في(تَخْشَى) ؛ ألا ترى أنَّ (تَخشَى)معطوف على (لَا تَخَفْ)، وهو مجزوم؟(٣).

وليس من ذلك: (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى)(٤)؛لأنّه نفي لا نهيٌ؛ أى: فلست تنسى(٥).

من الحديث الشّريف:وردفي ((صحيح البخاري)) في حَدِيث رفاعة قولُه–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– لزوجه:(إِنّكِ لَمْ تَحِلّينَ لَهُ،أَو تَصلُحِينَ لَهُ)(٦) بإثبات "النّون" فيهما، متَّفقٌ عليه في النّسخ كُلها دليلٌ على أنَّها لُغة(٧).

من الشّعر: ورد إبْقَاء هَذِه الْحُرُوف مَعَ الْجَازِم في قوله:(لَم تَـهجُو ولَم تدَع)[٨]، وقد أثبتها من قال:

---

(١) سورة طه من الآية رقم (٧٧)، ورواية حفص عن عاصم(لا تَخَافْ دَرَكًا ولا تَخشَى)، وقد وردت هذه القراءة في: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح ص٢٩٠حيث قال:" وحمزة قرأ :(لَا تَخَفُ دَرَكًا)[طه: ٧٧] بالقصر ؛أي بترك الألف، وجزم الفاء فتعيّن للباقين القراءة بالألف ورفع الفاء".

(٢) همع الهوامع ٢٠٥/١.

(٣) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ص٣٤٣.

(٤) سورة الأعلى الآية رقم (٦).

(٥) حاشية الصبان ١٥٤/١.

(٦)جزء من حديث رواه البخارى في صحيحه٧٧/ ١٤٨رقم٥٨٢٥ باب– بَابُ ثِيَابِ الخُضْرِ ،وليس فيه شاهد لوجود الجزم بحذف النّون.

(٧) العدة في إعراب العمدة ١/ ٢٣٤.

(٨)عجز بيت من بحر البسيط في همع الهوامع رقم (١١١) ، وتمامه:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً من هجو زبّان لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

والبيت من شواهد معاني القرآن ١٦٢/١، المفصل في صنعة الإعراب ص ٥٣٧ ،وأمالي ابن الشجري٨٥/١، و اللباب ١٠٨/٢،وشرح التسهيل ٥٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ رقم (١٥٣)، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ والارتشاف ٢٧٧/٣، وتوضيح المقاصد ١١٨/١، والتصريح ٨٧/١ رقم (٤٦)، وتاج العروس مادة (ز. ب. ب)، ومادة (ز. ب. ن)،وهمع الهوامع ٥٢/١.

والشّاهد فيه: (لم تَهجُو) بإثبات حرف العلّة وهو الواو في (تهجو) مع وجود الجازم، وقيل: إنّه لغة لبعض العرب.

وتَضْحَكُ مني شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَمْ تَرَىْ قَبْلي أَسِيرًا يَمَانِيَا[١]

وأمّا قوله:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنباءُ تَنمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟[٢].

فالجمهور على أَنّه مُخْتَصّ بِالضَّرُورَةِ، وَقَالَ بَعضهم: إِنَّه يجوز فِي سَعَة الْكَلَام [٣].

وقد عدّه الخليل بن أحمد في الشّاهدين السّابقين للاستخفاف وللضّرورة،وللأوّل منهما في القرآن الكريم، فقال: "وَرُبمَا تُركت هَذِه الْوَاو وَالْيَاء فِي مَوضِع الْجَزْم

---

(١)البيت دون نسبة من بحر الطويل في المحتسب ٦٩/١،المفصل في صنعة الإعراب ص ٥٣٨ ، والإنصاف ٢٦/١ رقم (١٧)،واللباب في علل البناء والإعراب١٠٩/٢،و شرح الأشمونى ٨٢/١ رقم (٤٢)، ولعبد يغوث بن وقاص الحارثي في لسان العرب مادة(هـ. ذ. ذ)، (ق. د. ر)، ومادة (ش. م. س).

والشّاهد فيه: ١-(**لَمْ تَرَىْ**) بإثبات حرف العلّة وهو الياء في (ترى) مع وجود الجازم، وقيل: إنّه لغة لبعض العرب.

٢-(**شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ**)حيث نسب بالنحت من جزئى المركّب الإضافي (عبد شمس).ينظر:الصبّان في حاشيته ٥٣/١

٣-(**يَمَانِيَا**)حيث نسب لـ(يمن) يمنيّا بحذف إحدى ياءي النّسب وعوض عنها الألف. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦٧٦٣/١٠.

(٢)البيت من البحر الوافر دون نسبة في الكتاب ٣١٦/٣، و الأصول في النحو ٤٤٣/٣، والمفصل في صنعة الإعراب ص ٥٣٧، وأمالي ابن الشجري٨٤/١، ٢١٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٨/٢ رقم (٣٠٥)،وأوضح المسالك ٩٤/١ ، والتصريح ٨٧/١ رقم (٤٧)، و همع الهوامع ٢٠٥/١ رقم (١١٢)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٧، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١، ٦٣١/٢،و المحتسب٦٧/١، واللسان مادة (ق. د. ر)، ومادة(ر. ض. ي)، ومادة (ش. ظ. ي)،والإنصاف ٣٠/١،والجنى الداني ص٥٠ ،ومغني اللبيب ص ١٤٦ رقم (١٦٣)، وص ٥٠٦ رقم (٧١٥)، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، ٢١٥، و لقيس بن زهير في شرح أبيات سيبويه ٢٢٣/١،واللسان مادة (أ. ت. ى)،و خزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨، وبصدره في توضيح المقاصد ٣٥١/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢.

الشّاهد فيه: (١) (**ألم يَأْتِيك**) حيث "يأتي" مجزوما بـ(لم)غير أنّ ياءه ثبتت، ولم تحذف لدخول الجازم عليه، واكتفي بحذف الحركة المقدّرة الّتي كان عليها الفعل قبل دخول الجازم عليه، وقيل: إنّ الياء المذكورة، ليست لام الفعل، التّي تحذف للجازم، فتلك حذفت؛ لِدخول الجازم على الفعل، وأمّا الياء المذكورة، فأتت من إشباع كسرة التّاء؛ لِضرورة الشّعر.

(٢) (**بِمَا**) حيث زيدت الباء للضّرورة الشّعريّة في غير فاعل (كفي)، وفعل التّعجّب. ينظر: حاشية الصبان ٣٣٢/٢.

(٣) همع الهوامع ٢٠٥/١،والتصريح بمضمون التوضيح ٨٨/١.

اسْتِخْفَافًا قَالَ الله –ﷻ–: (وَأَن الْمَسَاجِد لله فَلَا تدعوا مَعَ الله أَحَدًا)[١]، أثبت الْوَاو هَهُنَا وَمحله الْجَزْم؛ لِأَنَّهُ مُخَاطبَة الْوَاحِد فِيمَا ذكر لي بعض أهل الْمعرفَة"[٢].

في حين ردّ ابن عصفور بعض الشّواهد السّابقة فقال: "ولا حجَّة عندي في شيءٍ من ذلك: أمَّا قوله –تعالى–: (ولا تَخشَى) فيُحتمل أن يكون خبرًا مقطوعًا، كأنَّه قال: وأنت لا تَخشَى، امتثالًا لنهينا لك، وكذلك : "ولا تَرضَّاها " يحتمل أن يكون جملةً خبريَّةً، في موضع الحال، كأنّه قال:(فطَلِّقْ وأنت لا تَرضَّاها)، ويكون(ولا تَمَلَّقِ) نهيًا معطوفًا على جملة الأمر الّتي هي: "فطلِّقِ"[٣].

الرأى الرّاجح:

يبدو لى – والله أعلم– أنَّ إهمال الجازم لغة لبعض العرب، فقد وردت عليه شواهد متنوّعة، مع الأخذ في الاعتبار بأنّ الأصل فيها الإعمال، وقد أُلحقت في إهمالها بنظيرتها (لو)، وإلحاق النّظير بالنّظير من الأصول العقليّة المعتبرة في أصول النّحو العربىّ، فضلا عن ورد شواهد عديدة أهمل فيها الجازم، وقد احتملت التّأويل، ولكن من النّحاة ابن جنّى وغيره قد عدّوها لغة ولا مجال لإنكارها؛ لكونها لغة لبعض العرب، وهو ما أوافق عليه؛لأنّ ما لا يحتاج إلى تأويلٍ أولى ممّا يحتاج إلى تأويل.

(١) سورة الجن من الآية رقم (١٨).
(٢) الجمل في النحو ص ٢٢٢.
(٣) الممتع الكبير في التصريف ص٣٤٣.

المبحث الرّابع عشر

الحذف من جملتى الشّرط والجواب

من المسَلّم به أنّ "كلّ جواب يمتنع جعله شرطًا لخلّوه عمّا شرط"(١)، فإنّ الفاء تجب فيه؛ لتربطه بشرطه، لأنّ الجزم الحاصل به الرّبط مفقود،وليس على تقدير الظّهور، وخصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السّببيّة، ولمناسبتها للجزاء معنى؛ وذلك من حيث إنّ معناه التّعقيب بلا فصلٍ، كما أنّ الجزاء يتعقّب على الشّرط كذلك(٢)، وذلك إذا كان جملةً اسميّةً، أو طَلَبيّةً، أو فعلًا غير متصرّفٍ، أو مقرونًا بـ (السّين)، أو (قد)،أومنفيًّا بـ (ما)، أو (لن)؛ فإنّه يجب اقترانُه بـ(الفاء)؛ليُعلم ارتباطها بالأداة (٣).

وَهَذِه الْفَاء هِيَ فَاء السَّبَب الكائنة فِي الْإِيجَاب ..وَلَا يجوز غَيرهَا من حُرُوف الْعَطف؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَة الرَّبْط السّببي، وسيقت هُنَا للرّبط لَا للتّشريك(٤)، نحو قوله- تعالى-: (إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ)(٥)، و(إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي)(٦)... ويقترن بالفاء لتصدّره بالسّين ، ولن:" أَن تقترن بِحرف اسْتِقْبَال نَحْو: (من يرْتَد مِنْكُم عَن دينه فَسَوف يَأْتِي الله بِقوم يُحِبهُمْ

---

(١)يجب في جملة الشّرط أن تكون فعليّةً ،وأمّا الثّانية فالأصل فيها أن تكون فعليّةً،وتسمّى أولاهما شرطًا، وتُصدّر بفعل ظاهرٍ أو مضمرٍ مفسّرٍ بعد معموله بفعلٍ .... وتسمّى الجملة الثّانية: جزاءً وجوابًا،ويجوز أن تكون اسميةً نحو:(إن جاء زيد أكرمته، وإن جاء زيد فله الفضل) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٣٢،وتسهيل الفوائد ص ٢٣٦،بتصرّف.

**وإذا كانا فعلين جاز أن يكونا مضارعين، وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشّرط ماضيًا،والجواب مضارعًا، وأن يكون الشّرط مضارعًا، والجواب ماضيًا،فالأول نحو (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) (سورة "البقرة"من الآية رقم٢٨٤)،وهو الأصل(١)،والثّاني نحو: (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا) (سورة الإسراء من الآية رقم ٨.)، ويكونان في محلّ جزم(١)،والثّالث نحو:(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ)(سورة "هود من الآية رقم١٥)...والرّابع نحو قول الشّاعر(الخفيف):

(مَنْ يَكِدنِي بِسَيّئٍ كُنتُ مِنهُ ... كَالشّجَا بَينَ حَلقِهِ وَالوَرِيدِ)

ينظر:شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٨٤،و اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٦٧،و شرح ابن عقيل ٤/ ٣٣.

(٢)التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٥.

(٣)اللمحة في شرح الملحة ٢/٨٨٣،وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٨٢.

(٤)همع الهوامع ٢/ ٥٥٥.

(٥)سورة الحجّ من الآية رقم٥.

(٦)سورة آل عمران من الآية رقم٣١،وقد بعدها جاء في التصريح ٢/ ٤٠٥:"وقس عليه بقية أنواع الطلب من النّهي، والدّعاء، والاستفهام ،والعرض، والتّحضيض، والتّمني، والتّرجّي".

وَيُحِبُّونَهُ)(١)، وَنَحو:(٢) (وَمَا يَفْعَلُوا من خَيرٍ فَلَنْ يُكفَرُوهُ)(٣)، وزعم بعضهم : أنّها عاطفة جملةً على جملة، فلم تخرج عن العطف"(٤).

وإنّما لزمت الفاء لأنّه لما امتنع تأثير أداة الشّرط في هذه الأمور أُتي بالفاء للرّبط توصُّلًا إلى المجازاة بها، وكانت الفاء دون الواو؛ لأنّ معناها التّعقيب من غير مهلة، والجزاء يجب عقيب الشّرط(٥).

ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية "إذا" المفاجأة نحو: (٦)(وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)، وإنّما قامت مقامها؛ لأنّها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يُحصّل ما يحصّل بالفاء من بيان الارتباط(٧).

وقد تحدّث المراديّ عن جواب الشّرط الّذى كان يجب اقترانه بالفاء؛لأنّه لم يصلح بذاته لأن يكون جوابًا، ذاكرًا شطر بيتٍ شاهدًا على حذفها منه للضّرورة، ومستدلّا بحديثٍ شريفٍ حُذف منه فعل الشّرط ، كما حذفت الفاء من جوابه، ثم عقَّب بذكر الخلاف بين النّحاة ما بين قائلٍ بجواز حذفها اختيارًا، وقائلٍ بالجواز، وقائلٍ بالمنع،ولكنّه لم يشر إلى أنّ في الحديث الشّريف حذفًا لفعل الشّرط، فقال:"وجاء حذف الفاء لضرورة الشّعر كقوله:

(مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا)(٨)

أي: فالله يشكرها، وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلّا في ضرورةٍ أو ندورٍ، ومثّل النّدور بما في صحيح البخاري، من قوله- صلى الله عليه وسلم- لأُبيّ بن

(١)سورة يوسف من الآية رقم٧٧.
(٢)سورة آل عمران من الآية رقم١١٥.
(٣)مغني اللبيب ص ٢١٨.
(٤)ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٤،وينظر:همع الهوامع ٢/ ٥٥٥.
(٥)اللمحة في شرح الملحة ٨٨٤/٢.
(٦)سورة الروم من الآية ٣٦.
(٧)شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣.
(٨)صدر بيت من البحر البسيط دون نسبة في الجنى الدانى ص٦٩،و توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٨٣،و مغني اللبيب ص ٢١٨رقم ٢٩٦،والبيت بتمامه في اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٤، وعجزه:(وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ)،وشرح ابن الناظم ص٤٩٩رقم٦٤٣،و التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٦رقم٥٨٠،و المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٣رقم ١١١٧.
الشّاهدُ فيه : **(الله يشكُرُها)** حيث حذف الفاء من جواب،وهو جملة اسميّة، وكان يجب أن تقترن بالفاء، ولكنّها حذفت للضّرورة.

كعب- رضي الله عنه-:(فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا)(١)، وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار، واختلف النّقل عن المبرّد، فنُقل عنه كمذهب الأخفش، ونُقل عنه منع حذفها مطلقًا، وزعم أنّ الرواية في البيت:(مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ فَالرَّحمَنُ يَشْكُرُهَ)....وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطًا وجب اقترانه بالفاء؛ ليعلم ارتباطها بالأداة، وذلك إذا كان جملةً اسميةً أو فعليةً طلبيّةً، أو فعلًا غير متصرّفٍ أو مقرونًا بالسّين ، أو سوف ، أو قد منفية بما ، أو لن ، أو إن، أو يكون قسمًا أو مقرونًا بُربَّ"(٢).

الدّراسة:

اختلف النّحاة في حذف الفاء من جواب الشّرط ما بين قاصرٍ له على الضّرورة الشّعريّة، ومجيزٍ له في النّثر بشرط كون فعل الشرط ماضيًا، ومجيزٍ له شعرًا مع عدّ ما ورد منه نثرًا من النّادر، ومانعٍ له شعراً، ونثرًا، وسيتضح ذلك فيما يأتى:

حكم حذف الفاء من الأجوبة غير الصّالحة للجواب:

فِي جَوَاز حذف الْفَاء أَقْوَال(٣).

الأوّل: مذهب جمهور النّحويّن ، وهو أنّه لا يجوز حذفها إلّا في الضّرورة(٤)، ويمتنع في سعة الكلام، وممّن نصَّ على هذا سيبويه، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيّان، وابن هشام، والصّيمري، والسّيوطىّ(٥)، وقد نقله المرادىّ دون أن ينسبه لأحد(٦)، ونَقله أَبُو حَيَّان عَن بعض النَّحْوِيين(٧).

يقول سيبويه: "وقد قاله الشّاعر مضطرًّا، يشبِّهه بما يتكلّم به من الفعل. قال حسّان بن ثابت:

---

(١)جزء من حديث رواه أبو داود في مسنده١/ ٤٤٧-أحاديث أُبى بن كعب- رحمه الله- رقم٥٥٤، وأحمد في مسنده مسند ١١/ ٥٢٨رقم٦٩٣٦،وبالفاء في السنن الكبرى للبيهقى٦/ ٣٠٨رقم ١٢٠٥ كتاب اللقطة – باب اللقطة يأكلها الغنى.

(٢)" الجنى الداني ص ٧٠,٦٩.

(٣)همع الهوامع ٢/ ٥٥٥بتصرف يسير.

(٤)الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ٤٩٤.

(٥)ينظر:شرح جمل الزجاجى ١٩٩/٢،وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٨،وشرح التسهيل ٤/ ٧٦،وارتشاف الضرب٢ / ٥٥٥،ومغني اللبيب ص٨٠،وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٦.

(٦)ينظر: الجنى الداني ص ٦٩.

(٧)همع الهوامع ٢/ ٥٥٥.

مَن يَفعلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلَان"(١)

وأصلها: فالله يشكرها، وذلك للضّرورة(٢)، وكقول الآخر:

وَمَن لم يزَلْ ينقادُ للغَيِّ والهَوَى ... سيُلْفي عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِمَا(٣)

أراد : فسيلفي (٤).

<u>الثّاني: يجوز في السّعة قال أبو حيّان: "وزعم بعض النّحاة أنّه يجوز حذفها في حال السّعة إذا كان فعل الشّرط ماضيًا في اللّفظ</u> حملًا على: (إن آتيتني آتيك)، وجعل من ذلك قوله- تعالى-: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)(٥).

وزعم أنّ هذه الفاء اللّاحقة هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب نحو قولك:(يقوم زيد)، فكما بها عند التّحقيق يُربط بها عند التّقدير.

<u>الثّالث: قال بعضهم: لا يجوز حذفها إلّا في ضرورةٍ أو ندورٍ</u>، ومثّل النّدور بما في صحيح البخاريّ، من قوله- صلى الله عليه وسلم- لأُبيّ بن كعب- رضي الله عنه-:(فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا) (٦)، وقد اجتمع فيه حذف الجواب، والشّرط ، فحذف من الأوّل الجواب ومن الثّاني الشّرط، والتّقدير: فإن جاء صاحبها فردّها إليه، وإن لم يجئ فاستمتع بها(٧).

---

(١)الكتاب ٣/ ٦٤، ٦٥.

(٢)المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٤.

(٣)البيت من بحر الطويل دون نسبة في شرح ابن الناظم ص ٤٩٩رقم٦٤٤ ،شرح التسهيل ٤/ ٧٦،وشرح شذور الذهب ٢/ ٦٠٨رقم١٢٥،وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤٠رقم٤٠٠٢،والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٧رقم٨٥١،والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٤رقم١١١٨،وشرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ١/ ١٩٧،و٣/ ١٥٣رقم.٣٩٩

<u>الشّاهد فيه</u>:قوله:**(سَيُلفي)** فإنَّها جملة وقعت جزاء الشّرط، وقد حذف منها الفاء، والتّقدير: فسيلفي، فحذفها للضّرورة.

(٤)إعراب القرآن وبيانه ٩/ ٤٦.

(٥)سورة الأنعام من الآية رقم١٢١.

(٦)الجنى الدانى ص٧٠,٦٩ .

(٧)التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤١١بتصرف.

ومنها: قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لسعد –رضي الله عنه–:(إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً) (١)، وقوله – صلى الله عليه وسلم – لهلال بن أمّية: (البَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) (٢)،

وتضمّن الحديث حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشّرط، والأصل:(إن تركت ورثتك أغنياء فهو خيرٌ).

وهو ممّا زعم النّحويون أنّه مخصوصٌ بالضّرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثُر استعمالُه في الشّعر ويقلّ في غيره، وتضمّن الثّالث حذف فعل ناصب (البَيِّنَةَ)، وحذفَ فعل الشّرط بعد "إنْ لا" ، وحذف فاء الجواب والمبتدأ معًا، فإنّ الأصل:(أحضر البينة وإن لا تحضرها فجزاؤك حدّ في ظهرك)، والنّحويّون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشّعر، وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشّعر، لكن الشّعر به أولى"(٣).

ونقل ابن هشام ، والعينىّ جواز مجيئه فيهما عن ابْن مَالك(٤).

***ملحوظة:لم يقتصر الحذف فيما ورد من أحاديث على حذف الفاء من جواب الشّرط فقط، بل حذف في شاهد المرادى فعل الشّرط، وفاء الجزاء، وفي شاهد ابن مالك الأوّل حذف الفاء والمبتدأ معًا، ومن الحديث**

(١)جزءمن حديث رواه البخارى في صحيحه ٣/ ١٧٨رقم٢٦٧١كتاب الجنائز –بَابُ رِثَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعْدَ ابْنَ خَوْلَةَ ، ورواه مسلم في صحيحه٣/١٢٥٠رقم١٦٢٨كتاب الوصيّة باب–الوصية بالثلث،و مالك في الموطأ مالك ٢/ ٧٦٣رقم كتاب الوصية–بَابُ الْوَصِيَّةِ فِي الثُّلُثِ لَا تَتَعَدَّى.

(٢)جزء من حديث رواه البخارى في صحيحه ٤/ ٣ رقم٢٧٤٢– كتاب الشهادات –بَابُ إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ، فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ البَيِّنَةَ، وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ البَيِّنَةِ،ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٦٤٦رقم١٥٢٩١ كتاب اللعان– بَابُ الزَّوْجِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ فَيَخْرُجُ مِنْ مُوجِبِ قَذْفِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا الزِّنَا أَوْ يَلْتَعِنُ.

من حديث رواه البخارى في صحيحه ٣/ ١٧٨رقم٢٦٧١،ورواه مسلم في صحيحه٣/١٢٥٠رقم١٦٢٨كتاب الوصيّة – باب الوصية بالثلث،و مالك في الموطأ مالك ٢/ ٧٦٣رقم كتاب الوصية– بَابُ الْوَصِيَّةِ فِي الثُّلُثِ لَا تَتَعَدَّى.

(٣)شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٩٢:١٩٤بتصرّف.

(٤)ينظر:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢١٩،والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٤/١٩٢٤.

الثّانى حذف فعل ناصب (البَيِّنَةَ)، و فعل الشّرط بعد "إنْ لا" ، وحذف فاء الجواب والمبتدأ معًا.

وَعَن الْأَخْفَش أَنّ ذَلِك وَاقع فِي النّثر(١) الصَّحِيح، وَأَنّ مِنْهُ قَوْله – تَعَالَى–:(٢)(إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ۖالْأَقْرَبِينَ)(٣)، فَإِنَّهُ زعم أَنّ قَوْله –جلّ ثَنَاؤُهُ–:(الْوَصِيَّة للْوَالِدين) على تَقْدِير الْفَاء؛ أَي: فَالْوَصِيَّة(٤)؛ وعليه فليس الحذف نادرًا.

لكنّ الشيخ محى الدّين الّدرويش يقول إنّ:" جواب الشّرط محذوف دلّ عليه جواب (إذا) المحذوف ؛أي: فليوص، (الْوَصِيَّةُ) نائب فاعل لكتب ، وجاز تذكير الفعل ؛لأنّ الوصيّة مؤنّثٌ مجازيٌّ، ولوجود الفاصل بينهما"(٥).

<u>الرّابع: الْمَنْع فِي الْحَالين</u>: قَالَ أَبُو حَيَّان: فِي محفوظي قَدِيما أَن الْمبرّد منع من حذف الْفَاء فِي الضَّرُورَة(٦) ،وأكّد عليه ابن هشام، فقال: "وَعَن الْمبرد أَنّه منع ذَلِك حَتَّى فِي الشّعْر"(٧)، وقد علّق على الشّيخ محى الدّين الدّرويش على منع المبرّد بقوله: "ولكنّه واردٌ كثيرًا " (٨).

فى حين قال المرادى:"اختلف النّقل عن المبرّد، فنُقل عنه كمذهب الأخفش، ونُقل عنه منع حذفها مطلقًا، وزعم أنّ الرّواية في البيت: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)"(٩)، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية(١٠)، وعلى تَقْدِير صِحَة الرِّوَايَة لَا يطعن ذَلِك فِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى(١١).

(١)وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار.ينظر: الجنى الدانى ص٧٠,٦٩ .
(٢)سورة البقرة من الآية رقم١٨٠ .
(٣)الجنى الدانى ص٧٠,٦٩ .
(٤)اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص ٣٩.
(٥)إعراب القرآن وبيانه ٢٥٧/١.
(٦)همع الهوامع ٥٥٥/٢.
(٧)مغني اللبيب ص٢١٨.
(٨)إعراب القرآن وبيانه ٩/ ٤٦.
(٩)الجنى الداني ص٦٩، ٧١.
(١٠)شرح أبيات سيبويه٢/ ١١٥.
(١١)همع الهوامع ٢/ ٥٥٦.

وممّن نقل عنه الجواز المراديّ، وممّن نقل عنه المنع: ابن الصّائغ(١).

الرّأى الرّاجح:

يبدو لى – والله أعلم– أنّ المذهب الثّالث القائل بجواز حذف الفاء في الضّرورة، والنّدور هو المذهب الرّاجح– مع التّسليم بأنّ الأولى عدم الحذف؛ حيث إنّ حذفها قد ورد شعرًا كما ورد نثرًا، وقصره على الضّرورة الشّعرية يُردُّ بما ورد في القرآن الكريم ،وفي بعض الأحاديث النّبوتّة الشّريفة.

المبحث الخامس عشر

حذف الفاء من جواب (أمَّا)(٢)

تلزم الفاء لتلو تلو(أمّا) سواء كان مبتدأً مخبرًا عنه بتلوه، نحو: (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ)(٣)، أم مفعولًا وتلوه هو العامل فيه، نحو:(٤)(فأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)(٥).

وقدّم على «الفاء» جزء منها؛ كي يزول القبح اللّفظيّ لو لم يقدّم شيء، وهو أن يلي الجزاء أداة الشّرط،وتعليل المصنّف للزوم الفاء بتأويلها بـ «مهما يكن» ليس بجيّد ؛ لأنّ جواب «مهما يكن» لا يلزم الفاء إذا كان

---

(١)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٨٣،و اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٥.

(٢)أَمّا:حرفٌ بسيطٌ، فيه معنى الجزاء، فإذا قلت: (أمّا زيد فمنطلق،ف)كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق؛ لأنّه قائم مقام أداة الشّرط وفعل شرط،ولذلك يجاب بالفاء،وذهب ثعلب إلى أنّ(أمّا) جزءان، وهي:(إن)الشّرطيّة و(ما)، حذف فعل الشّرط بعدها، ففتحت همزته مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.ينظر :الجنى الدانى ص٥٢٣، والكتاب ٤/٢٣٥بتصرف.

**وقال ابن مالك وغيره: أمّا حرف تفصيل؛ لأنّها تفصل الجملة الّتي تليها عن الكلام الّذي قبلها ،وتفصّل الكلام تفصيلًا، ينظر: المصدر السابق نفسه،والمقاصد الشافية٦/١٩١.

**وقال بعض النّحويين: إنّها قد ترد حيث لا تفصيل فيه، كقولك:(أمّا زيدٌ فمنطلقٌ)، ولذلك قال بعضهم: هي حرف إخبار مضمّن معنى الشّرط.

**وقد تكون لمجرد التّوكيد الخالي عن التّفصيل، كقولك: "أمّا زيد فمنطلق" قال الزّمخشريّ: "أمّا" حرف يعطي الكلام فَضْلَ توكيد، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدتّ أنّه لا محالة ذاهب ، قلت: "أمّا زيدٌ فذاهبٌ"،وفي الحالين هي مؤولة بأداة شرط وجملته.ينظر :الجنى الداني ص٥٢٣: ٥٢٤،وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٠٥،وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٨١٧بتصرف .

(٣)سورة آل عمران من الآية رقم١٠٧.

(٤)سورة الضحى الآية رقم٨٩.

(٥)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٨١٧.

صالحا لأداة الشّرط، والفاء لازمة بعد «أمّا» كان ما دخلت عليه صالحًا لأداة الشّرط أو لم يكن(١).،

لا يلي (أمّا) فعلٌ؛ لأنّها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهّم أنّه فعل الشّرط، ولا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: "أمّا زيد طعامه فلا تأكل" لم يجز(٢).

وقد حذفت الفاء من تلو تلوها فيما تحدّث عنه المرادى، وهو بصدد الحديث عن أحد أحكام (أمّا)، وهو لزوم الفاء في جوابها، وأنّه قد يُحذف إذا أُغنى المحكىّ به،أو للضّرورة الشّعريّة،أو على وجه النّدور مستدلًّا على ذلك بآيةٍ كريمةٍ ، وبيتٍ من الشّعر، وبحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، فقال:"ولـ(أمّا) أحكام: فمنها أنّ الفاء بعدها لازمة لا تحذف، إلّا مع قولٍ أغنى عنه المحكيّ به، كقوله –تعالى–:(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) (٣)؛أي: فيقال لهم أكفرتم، أو في ضرورة شعريّة، كقول الشّاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيكُمُ ... وَلَكنَّ سَيرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ(٤)

قيل: أو في ندورٍ، كما جاء في "صحيح البخاري":(أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ)(٥)؛ أي: فما بال رجال"(٦).

---

(١)شرح ابن الناظم ص٥١٠بتصرف.

(٢)الجنى الداني ص٥٢٥،و توضيح المقاصد والمسالك ١٣٠٥/٣.

(٣)سورة البقرة من الآية رقم١٠٦.

(٤)البيت من البحر الطويل ، دون نسبة في وشرح المفصل ٣٩٩/٤رقم١٠٤٦،والجنى الداني ص٥٢٣، شرح ابن عقيل ٥٣/٤رقم٣٤٩ ، ومغني اللبيب ص٨٠رقم٨٤،وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٥، وشرح ابن الناظم ص٥٠٩رقم٦٥٩ ،وتمهيد القواعد ٩٧٩/٢رقم٦٢٦،والتصريح بمضمون التوضيح ٢٤٢٩رقم٨٦٦،وشرح الأشمونى ١٨٥/١رقم١٤١،وبصدره في اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٨٥رقم٢٣،والتذييل والتكميل ٣٢/٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك٨١٧/٢رقم٤٧٨،والهوامع ٥٧٩/٢رقم،١٣٢٧،وعجزه مختلف في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد٣/ ١٣٦،وهو:(ولكنّ دفع الشّرّ بالشّرّ أحزم) .

والشّاهد فيه:(فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ)حيث حذف الفاء من جواب(أَمَا)(لا)مع أنّ الكلام ليس على تضمّن قولٍ محذوفٍ ، وذلك للضّرورة الشّعريّة، والتّقدير: فلا قتال.

(٥)جزء من حديث رواه البخارى في ٣/ ٢١٦٨كتاب البيوع– بابُ إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي البَيْعِ لاَ تَحِلُّ،وهو جزء من حديث مطوّل،وأخرجه ابن حبان في صحيحه١٠/ ١٦٧رقم–٤٣٢٥ كتاب العتق – باب ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ هُوَ الَّذِي نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ،والحديث في مختصر صحيح الإمام البخاري للألباني ٢/ ٥٦ رقم١٠٢٤ كتاب البيوع – بابٌ إذا اشترط شُروطاً في البَيْعِ لا تَحِلُّ.

(٦)الجنى الداني ص٥٢٣، ٥٢٤.

الدّراسة:

الأصل في(أمّا)أن يقترن تلو تلوها بالفاء، وهنا تدور الدّراسة حول حذفها منه، وإليكم بيانه:

أوّلًا: حذف الفاء من جواب (أمَّا) ومراتبه:

يتنوّع حذف الفاء من جواب (أمّا) على ثلاث مراتب، وهى :

أ-حذف الفاء من جواب (أمّا) في النّثر كثيرًا:

بأن تحذف مع قول استُغنى عنه بمحكيّه كقوله- تعالى-:(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)؛أي: فيقال لهم: أكفرتم(١)، والآية شاهد على الاستغناء بالمحكيّ عن القول(٢)، فَحذف القَوْل اسْتغْنَاء عَنهُ بالمقول، فتبعته الْفَاء فِي الْحَذف، وَرُبّ شَيْء يَصحّ تبعًا، وَلَا يَصحّ اسْتِقْلَالًا كالحاجّ عَن غَيره يُصَلِّي عَنهُ رَكْعَتي الطّواف، وَلَو صلّى أحدٌ عَن غَيره ابْتِدَاءً لم يَصح على الصَّحِيح ، هَذَا قَول الْجُمْهُور.

وَكَذَا قَالَ فِي آيَة (الجاثية):(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ)(٣) .. أَصله: فَيُقَال لَهُم:ألم تكن آياتي، ثمَّ حذف القَوْل، وتأخرت الْفَاء عَن الْهمزَة، وحذف لدلالة المعني عليه؛ لأنّه مدلول عليه بدلالتين: معنويّة، ولفظيّة، وأيضًا فبقاء المحكيّ وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير، فيلحق به النّظير(٤)، والقول ومقوله جواب(أمّا)(٥) .

وجَعلُ هذا قسيمًا للضّرورة والنّدور، يقتضي أنّه جائزٌ في سعة الكلام بكثرة، وهو صحيحٌ(٦).

---

(١)توضيح المقاصد والمسالك ١٣٠٦/٣، وينظر:شرح ابن الناظم ص٥١٠،وارتشاف الضرب ١١٣٦/٣،وشرح ابن عقيل ٥٤/٤،وتمهيد القواعد ١٠٣٨/٢،وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٥/١.

(٢)شرح التسهيل ٩٨/٢بتصرف.

(٣)سورة الجاثية من الآية رقم٣١.

(٤)مغني اللبيب ص٨٠، ٨١،و التذييل والتكميل ١٤٤/٦بتصرف،وينظر:البديع في علم العربية١٨٦.

(٥)التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٩/٢.

(٦)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٣٨/٣.

ب-<u>حذف الفاء من جواب(أمّا) في النّثر قليلًا</u> :

<u>القليل</u>: أن تحذف لا مع قولٍ نحو: ما خرّجه البخاري من نحو قوله - صلى الله عليه وسلم-:(أَمَّا بَعدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ)(١).

<u>وممّن قال بقلّته</u>-أيضًا-:ابن عقيل، وممّن عدّه نادرًا: ابن الورديّ، والمرادى، وابن النّاظم ، والشّيخ خالد، والعينىّ(٢).

<u>وممّن قال بشذوذه</u>: ابن قيم الجوزيّة حيث قال: "وحذفها في النّثر شاذٌّ، ومنه في الحديث:(مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟)"(٣).

<u>ثانيًا: شواهد على حذف الفاء من جواب (أمّا)من أحاديث أخَر</u>

قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: (أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) (٤)...، وقال -أيضًا- في حديث الفتح يخاطب الأنصار:(أَمَّا الرَّجُلُ أَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قَرْيَتِهِ، وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ)(٥)...وقالت عائشة- رضي الله تعالى عنها-:(وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا)(٦)،وقال البراء بن عازب:(٧)(أَمَّا رَسُولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يُوَلِّ يَوْمَئِذٍ)(٨).

---

(١)توضيح المقاصد والمسالك ١٣٠٦/٣.

(٢)ينظر: شرح ابن عقيل ٥٤/٤، شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة٦٤٥/٢،والجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٢٤،و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٥٠٩ ،والتصريح بمضمون التوضيح في النحو ٤٣٠/٢،و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٧.

(٣)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك٨١٨/٢.

(٤)جزء من حديث مطول رواه البخارى في صحيحه٢/ ١٣٩رقم١٥٥٥كتاب الحج -بَابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الوَادِي .

(٥)جزء من حديث مطول رواه مسلم في صحيحه ٣/ ١٤٠٥رقم٨٤كتاب الجهاد والسير- بَابُ فَتْحِ مَكَّةَ، وابن حبان في صحيحه٧٣/١١رقم٤٧٦٠ كتاب السير- باب ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ مُوَاقَعَةَ أَهْلِ بَلَدٍ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ أَنْ يُعَبِّئَ الْكَتَائِبَ حَتَّى تَكُونَ مُوَاقَعَتُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى غَيْرِ غِرَّةٍ.

(٦)جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه٢/ ١٥٦رقم ١٦٣٨كتاب الحج- باب طواف القارن،وهو من حديث مطول،وشرح معاني الآثار١٩٩/٢رقم٣٩١٨ كتاب مناسك الحج -بَابُ الْقَارِنِ كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ لِعُمْرَتِهِ وَلِحَجَّتِهِ؟

(٧)جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ٤/ ٦٧رقم٣٠٤٢كتاب الحج الجهاد والسير- بابُ مَنْ قَالَ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ فُلَانٍ،وفي مستخرج أبي عوانة ٢٨١/٤رقم ٦٧٦٠كتاب الحدود- باب بَيَانُ مُحَارَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ،وَالدَّلِيلِ عَلَى الإِبَاحَةِ لِلرَّجُلِ مُحَارَبَةَ الْفِئَةِ وَحْدَهُ.

(٨)شرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٥/١.

**<u>ملحوظتان</u>:

١- لقد خلى جواب (أمّا) في الأحاديث السّابقة من الفاء، اللَّهم الّإ في حديث الفتح ، فالرّواية في مصادره بالفاء؛ وعليها فلا شاهد فيه، واقترانه بها في حديث الفتح لا ينفي حذفها من غيره من بقية الأحاديث الشّريفة.

٢-ورود أسلوب (أمَا بعد)(١) في الحديث الشّريف الّذى أورده المرادى ، وهو من الأساليب الفصيحة.

ج- <u>حذف الفاء من جواب (أمّا) في الضّرورة الشّعريّة</u>:

زعم بعض الْمُتَأَخِّرين أَنّ فَاء جَوَاب (أمّا) لَا تحذف فِي غير الضَّرُورَة أصلًا، وَأَنّ الْجَواب فِي الْآيَة(فَذُوقُوا الْعَذَاب)، وَالْأَصْل:(فَيُقَال لَهُم ذوقوا) فَحذف، وانتقلت الْفَاء إِلَى الْمَقُول، وَأَنّ مَا بَينهمَا اعْتِرَاض(٢).

ولا تُحذف -غالبا- دون مقارنة قولٍ إلّا في ضرورة، وَلَو اضْطر شَاعِر فَحذف الْفَاء وَهُوَ يريدها، لجَاز كَمَا قَالَ:

فأمّا القِتالُ لَا قِتالَ لَدَيْكُمو ... ولكنَّ سيْراً فِي عِراضِ المَواكِبِ(٣).

والأصل: فلا قتال، فحذف الفاء ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وقد خُولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعُلم بتحقيق عدم التّضييق، وأنّ من خصّه بالشّعر

---

(١)**<u>أمّابعد</u>**: تُقال بعد الثّناء، وهي من فصيح الكلام، وتُسمى فصلَ الخطاب؛ إذ تفصلُ بين الثناء على الله -عزّ وجلّ- وبين ابتداء الخبر، وبها إشعارٌ بأنّ الأمور كلَّها -وإن جلّت وعظُمت- فهي تابعةٌ لحمد الله والثّناء عليه،وتعني: مهما يكُن من شئ ؛ أي: يكُن الثناءُ أولًا، وجميع المهمّات تبعٌ له من أمور الدّين والدّنيا،وقال سيبويه:"وأمّا قولهم:(أمّا بعد فإنّ اللّه قال في كتابه)، فإنّه منزلة قولك:(أمّا اليوم فإنّك)، ولا تكون (بعد)مبنيًّا عليها إذا لم تكن مضافةً ولا مبنيّة على شيءٍ، إنَّما تكون لغوًا".

**قال اللّغويّون: معنى" أمّا بعد":أمّا بعد الكلام المتقدّم،وأمّا بعدَ ما بلغنا من الخبر، فحذفوا ما كانت " بعد " مضافةً إليه، فضُمّت، ولو تُرك الّذي هي إليه مضافة، لفُتحت ولم تُضمّ كقولهم: (أمّا بعدَ حمد الله، والصّلاة على نبيّه فإنّي أقول كذا وكذا)، لا يجوز ضمّها في هذا الكلام، فإذا أُفردت ضُمّت.قال الفرّاء:إنّما اختاروا لها الضمَّ لتضمّنها معنيين: معناها في نفسها، ومعنى المحذوف بعدها، فقوّيت، فحمّلت أثقل الحركات،وهو غير متمكّن.ينظر:الكتاب ١٣٩/٣،والزاهر في معاني كلمات الناس ٣٤٩/٢،والصحاح مادة (ب.ع.د).

(٢)همع الهوامع ٢/ ٥٧٩.

(٣)المقتضب٧١/٢،و شرح الكافية الشافية١٦٤٨/٣، وينظر:الجنى الداني ص٥٢٤.

أو بالضّرورة المغنية عن النّثر مُقصّرٌ في فتواه، وعاجز عن نُصرة دعواه(١)، **وقول الشّاعر:**

فأمّا الصُّدورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكنَّ أَعْجازًا شَديدًا ضَرِيرُهَا(٢).

أراد: "فلا صدور لجعفر"(٣)، وما سوى ذلك: فذكرُ الفاء بعد (أمّا) فيه لازم، نحو: (أمّا زيد فقائم)(٤).

<u>الرّأى الرّاجح</u>:

يبدو لى –والله أعلم بالصّواب–أنّ حذف الفاء من جواب (أمّا) يتدرَّج بين الكثرة نثرًا فيما إذا كانت مع قول استغنى عنه بمحكيّه، ثم يليه بقلّته، وقيل: بندوره في النّثر –أيضا– إذا كان في غير ذلك ولا أراه شاذًا؛ لوروده في عدد من الأحاديث الشّريفة الواردة في كتب الحديث الصّحاح، وقد حذف –أيضًا– في ضرورة الشّعر، والضّرورات تبيح المحظورات.

(١)التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٣٠،وشرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٧٥.

(٢)البيت من بحر الطويل ودون نسبة في شرح المفصل ٤/ ٣٩٩، و٥/ ١٢٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٢٨،ولتوبة بن الحمير في المقاصد الشافية١/ ٦٣٢.

<u>والشّاهد فيه</u>:(فأمّا الصُّدورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ)حيث حذف الفاء من جواب(أمّا)(لا)مع أنّ الكلام ليس على تضمّن قولٍ محذوفٍ ، وذلك للضّرورة الشّعريّة، والتّقدير: فلا صدور.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٢٦.

(٤)شرح ابن الناظم ص٥١٠.

الباب السادس عشر

موافقة(نعم) (بلى)في جواب النّفي المقرون بالاستفهام

من حروف الجواب(بلى)، وهى : إيجاب لما بعد النّفي، ويُؤتى بها للدّلالةِ على جملة الجواب المحذوفة، قائمةً مَقامها إلّا أنّ معناها أبدًا إيجاب المنفي(١)، وتختص بِالنَّفْيِ وتثبته سَوَاء كَانَ مُجَردًا نَحْو:(زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى)(٢)، أَو مَقْرُونا بالاستفهام حَقِيقِيًّا كَانَ نَحْو:(أَلَيْسَ زيد بقائم)، فَيُقَال:(بلَى)(٣)، أَو تقريريًّا نَحْو:(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)(٤)أجري النَّفْي مَعَ التَّقْرِير مجري النَّفْي الْمُجَرّد فِي رده بـ(بلى)، فأجرى (أَلَسْتُ) مجرى (لَسْتُ)، فأُجيب بـ (بلى)، والعرب تُجري التقرير مجرى النّفي(٥).

وإنّما اختاروا (بلى) للرّجوع عن النّفي والإقرار بما بعده؛ لأنَّ أصلها(٦) كان رجوعًا محضًا عن الجحد،إذا قالوا:(ما قام زيد بل عمرو)...وقد يجيء (بلى) لتصديق الإيجاب على سبيل الشّذوذ، كما تقول في جواب: (أقام زيد؟):(بلى قام زيد)(٧).

ونعم: تصديقٌ للكلام على ما يورده المتكلّم من جحدٍ وإيجابٍ، كقولنا:(قام زيد)، فإذا قلت:(نعم)، فقد صدقته على أنّه قام،وإذا قال:(لم يقم زيد)، فقلت:(نعم) صدّقته على أنّه لم يقم (٨)، و«نعم» كما قالَ المصنّف(٩)، إمّا لتصديق مخبرٍ، أو إعلام مستخبرٍ، أو وعد لطالبٍ. فمثال الأوّل: أن يقال: (جاء زيد أو ما جاء زيد)، فيقال: نعم، ومثال الثّاني: أن يقال: (هل جاء زيد؟)، فيقال: (نعم)، ومثال الثّالث: أن يقال:(اضرب زيدًا، أو لا تضرب زيدًا)، فيقال: (نعم)(١٠).

---

(١)المفصل في صنعة الإعراب ص ٤١٥،وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٢،وتمهيد القواعد ٩/٤٤٩٧.

(٢)سورة التغابن من الآية رقم٧.

(٣)سورة الْقِيَامَة الآيتان رقم٣،٤.

(٤)سورة الْأَعْرَاف من الآية رقم ١٧٢.

(٥)همع الهوامع ٢/ ٥٩٢،وشرح قواعد الإعراب ١/ ٨٥.

(٦)هذا الرأى عند من جعل أصلها(بل)،ولم يقل به كثير من النّحاة.

(٧)شرح قواعد الإعراب١/٨٥.

(٨)شرح كتاب سيبويه ٥/ ١١٠،و المفصل في صنعة الإعراب ص٤١٥.

(٩)يقصد بالمصنف: ابن مالك.

(١٠)تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٦.

ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، حيث قال :"وأمّا "نَعَم" فعدة ، وتصديق"(١).؛يعنى إنّها إذا كان قبلها طلبٌ فهي عدةٌ لا غير، وإن كان قبلها خبرٌ فهي تصديقٌ، لا غير(٢).

وقد وافقت (نعم)(بلى) في جواب النّفي المقرون بالاستفهام ، فيما ذكره المراديّ ، متطرّقًا لإجازة ابن مالك له، مستدلًّا على ذلك بحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، وببيتٍ من الشّعر، متمًّا بذكر رأى وردّ بعض النّحاة–لم يسمّهم– بشأنهما، فقال: " قال ابن مالك: وقد توافقها (نعم) بعد المقرون، يعني بعد النّفي المقرون بالاستفهام، كقول جحدر:

أَلَيسَ اللَّيلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانَي؟
نَعَم وَتَرَى الهِلَال كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي(٣)

وقول الأنصار للنّبيّ–صلى الله عليه وسلم–:(أَلَستُم تَرونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَم)(٤)، ويؤوّل قول الأنصار على أنّ ذلك لأمن اللّبس، وقول جحدر على أنّ (نعم) جواب المقدّر في نفسه، من اعتقاده أنّ اللّيل يجمعه وأم عمرو، أو يكون جوابًا لما بعده، فقدّم عليه.

قال الشّيخ أبو حيان: والأولى عندي أن يكون جوابًا لقوله:(فَذَاكَ بِنَا تَدَانَي)، وقال بعضهم: يجوز أن يؤتي بـ(نعم) بعد التّقرير تصديقًا له؛ لأنّ معناه الإيجاب، وإنّما يمتنع إذا جعلت جوابًا. قال: ولا يكون الشّاعر في قوله:(نعم) بعد قوله (أَلَيسَ)مخالفًا لابن عباس–رضي الله عنهما– فيما قاله

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.
(٢) الجني الداني ص٥٠٦ .
(٣)البيتان من البحر الوافر،وهما لجحدر في الجنى الدانى ص٤٢٢ ،٤٢٣،ومغني اللبيب ص ٤٥٣رقم(٦٤٧)، والمساعد ٣/ ٢٣٢رقم١٥٧،وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٨رقم٤١٥٤،)،وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٥٩رقم٣١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١رقم(٩١٣)، وشرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية٣/ ٢٥٤رقم(١٣٧)وبرواية:(بلى) في شرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨.
والشّاهد فيه:(أَلَيسَ اللَّيلُ ....نَعَم) حيث وقعت «نعم» في جواب النّفي المصاحب لأداة الاستفهام،عند أمن اللّبس، والمراد به إيجاب المنفيّ ، ورواية البيت الثّاني «بلى » وبهذا يبطل الاستشهاد.
(٤)رواه أحمد في مسنده ١/ ٤٦٦رقم٤٠٤،بلفظ مختلف،ورواه الدار قطني في سننه١٤٨/١رقم٢٨٥ كتاب الطهارة– بَابُ مَا رُوِيَ فِي الْحَثِّ عَلَى الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالْبَدَاءَةِ بِهِمَا أَوَّلَ الْوُضُوءِ.بلفظ مختلف عنه في سابقه.

من ذلك؛لأنّه لم يتوارد معه على معنى واحد، فإنّ الّذي منعه إنّما منعه على أنّ(نعم) جواب، وإذا كانت جوابًا إنّما تكون تصديقًا لما بعد ألف الاستفهام، والّذي أجزناه إنّما أجزناه على أن تكون غير جواب، وإنّما (نعم) فيه على وجه التّصديق، لمعنى الاستفهام الّذي هو تقرير، واعترض هذا القائل بأنّ ما ذهب إليه لا دليل عليه"(١).

الدّراسة:

سبق أن بيّنت ما يُجاب به(بلى، ونعم)، وأنّ الأولى ايجاب لما بعد النّفي، والثّانية تصديق للكلام جحدًا كان أو إيجابًا، وهنا يدرو الحديث عن موافقة(نعم) لها في جواب النّفي المقرون بالاستفهام.

أوّلًا: موافقة(نعم) (بلى)في جواب النّفي المقرون بالاستفهام

لقد أجاز ابن مالك موافقة(نعم)(بلى) في جواب النّفي المقرون بالاستفهام، فقال:"وقد توافقها (نعم) بعد المقرون"(٢)، كقول جحدر:

أَلَيسَ اللَّيلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو... وَإِيَّانا فَذَاكَ بِنَا تَدَانَي؟
نَعَم وَتَرَى الهِلَال كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

وقول الأنصار للنّبيّ–صلى الله عليه وسلم–:(أَلَستُم تَرونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ)٣)، فتقع(نعم) في جواب النّفي المصاحب لأداة الاستفهام، والمراد به إيجاب المنفي إذا أُمن اللّبس، وذلك بالنّظر إلى المعنى؛ لأنّ التّقرير في المعنى إيجاب، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ألم يقم زيد؟) فإنّما تريد أن تثبت للمخاطب قيام زيد(٤).

واستعمال (بلى) فيه هو المشهور؛ وبعض المغاربة قالوا: إنّه أكثر من استعمال(نعم)(٥).

وَقَالَ جمَاعَة من الْمُتَقَدِّمين والمتأخّرين مِنْهُم الشّلوبين: إِذا كَانَ قبل النَّفْي، فَإِن كَانَ على حَقِيقَته فَجَوَابه كجواب النَّفْي الْمُجَرّد، وَإِن كَانَ مرَادا بِهِ

(١)الجنى الداني ص٤٢٠: ٤٢٤.
(٢)تسهيل الفوائد ص٢٤٥،وينظر:الجنى الداني ص٤٢٢.
(٣)الجنى الدانى ٤٢٢,٤٢٣.
(٤)تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٨.
(٥)المساعد ٣/٢٣١.

التَّقْرِير فالأكثر أَن يُجَاب بِمَا يُجَاب بِهِ النَّفْي رعيًا للفظه، وَيجوزة عِنْد أَمن اللّبْس أَن يُجَاب بِمَا يُجَاب بِهِ الْإِيجَاب رعيًا لمعناه...وعَلى ذَلِك جرى كَلَام سِيبَوَيْهٍ في موضعين متقاربين، استعمال(نعم) بعد(أليس؟)ذكر ذلك في(١) (باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به)(٢)،فأتى بـ «نعم» في جواب:(ألست؟)، لمّا كان المراد به التّقرير(٣).

وقد أورد ابن بابشاذ إجازة ابن عصفور– وعليه فليس ابن مالك هو وحده من أجاز ذلك– لهذا، فقال:"واعلم أن ابن عصفور قد أجاز وقوع «نعم» في جواب النّفي المصاحب لأداة الاستفهام المراد به إيجاب النفي معلّلًا ذلك بأن:التّقرير إيجابٌ في المعنى.. لأنّ التّقرير في المعنى إيجاب، ألا ترى أنّك إذا قلت:(ألم يقم زيد؟)، فإنّما تريد أن تثبت للمخاطب قيام زيد"(٤).

ثانيًا: موافقة (بلى) (نعم) في جواب الإثبات

**لقد أجيب بـ(بلى) بعد الإثبات المقرون بالاستفهام، وعنه يقول الحريرى:"وفي "المغني"(٥): بلى لا يجاب بها الإيجاب وذلك متفقٌ عليه، ولكن وقع في عدة أحاديث ما يقتضي خلافه كحديث "البخاري" أنّه –صلى الله عليه وسلم– قال لأصحابه:(أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ)(٦)، لكنّه قليلٌ لا يُقاس عليه حتّى قال بعضهم: إنَّ أصلها(بل)، وإنّما

(١)جاء في الكتاب ٢/ ١٩. :"وإن زعم زاعمٌ أنّه يقول:(مررتُ برجل مخالطِ بدنه داء)، ففرّق بينه وبين المنوَّن، قيل له: ألستَ تعلم أنّ الصّفة إذا كانت للأوّل فالتّنوين وغير التّنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التّنوين معنى التّنوين، نحو قولك:(مررتُ برجل ملازمٍ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازمِك)، فإنّه لا يجد بُدًّا من أن يقول:(نعم)، وإلّا خالف جميعَ العرب والنّحويّين. فإذا قال ذلك قلتَ: أفلستَ تجعل هذا العمل إذا كان منونًا ،وكان لشيءٍ من سبب الأوّل أو التبس به، بمنزلته إذا كان للأوّل؟ فإنّه قائل: نعم".

(٢)مغني اللبيب ص٦٤٧،و المساعد ٣/ ٢٣٢.

(٣) تمهيد القواعد ٩/ ٤٥٠١.

(٤)السابق ص ٤٤٩٨،وينظر: مغني اللبيب ص٤٥٣، ٤٥٤.

(٥)جاء في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص١٥٤:"وَيشكل عَلَيْهِم أَن (بلَى) لايجاب بهَا الْإِيجَاب ،وَذَلِكَ مُتَّفق عَلَيْهِ ،وَلَكِن وَقع فِي كتب الحَدِيث مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا يُجَاب بهَا الِاسْتِفْهَام الْمُجَرّد ،فَفِي(صَحِيح البُخَارِيّ) فِي كتاب (الْإِيمَان) أَنه –عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام– قَالَ لأَصْحَابه:"أَتَرْضَوْنَ أَن تَكُونُوا ربع أهل الْجنَّة قَالُوا بلَى"، وَفِي(صَحِيح مُسلم) فِي كتاب (الْهِبَة):"أَيَسُرُّك أَن يَكُونُوا لَك فِي الْبر سَوَاء، قَالَ: بلَى قَالَ فَلَا إِذن".

(٦)جزء من حديث مطوّل رواه البخاري في صحيحه٨/ ١١٠رقم(٦٥٢٨)كتاب الرقاق– باب كيف الحشر؟، ورواه مسلم في صحيحه ١/ ٢٠٠،رقم(٣٧٧)كتاب الإيمان–باب كَوْنِ هَذِهِ الْأُمَّةِ نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

زيدت الألف ليحسُن السّكوت عليها(١)، أَو من تَغْيِير الروَاة كَمَا تقرّر فِي غير مَا مَوضِع(٢).

ومنه: حديث أورده ابن هشام :(عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَشْهَدْ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: «أَكُلَّ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النُّعْمَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ:"فَأَشْهِدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي»، ثُمَّ قَالَ: "أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا إِذًا)(٣).

ثالثًا: موقف النّحاة ممّا ورد من موافقة(نعم)(بلى)في جواب النّفي المقرون بالاستفهام:

لقد تعدّدت تأويلات النّحاة للحديث الشّريف، وللبيت الشّعريّ اللّذين استدلّ بهما ابن مالك، وبما ورد على لسان سيبويه، كما ردّوا –أيضا– على ابن عصفور في إجازته لذلك، وإليك ما وردعنهم:

***أمّا عن البيت فقد خرّج على أحد التّأويلات الآتية:**

– **قال أبو حيّان:** "وأمّا قول جحدر....فليس نصًّا في أنّ التّقرير يجاب بـ (نعم)"(٤).

– **أنّه جواب:** (نَعَم وَتَرَى الهِلَال)، فقُدّم، أو جواب مقدّر في نفسه، وهو اعتقاد أنّ اللّيل يجمعهما(٥).

– هو جواب (فَذَاكَ بِنَا تَدَانَي)، وَهُوَ أحسن(٦).

– أنّه قد أجيب فيه بـ(نعم) ما يجاب به الإيجاب رعيًا للمعنى عند أمن اللّبس؛لتصديق الْخَبَر الْمُثبت المؤوّل بِهِ الِاسْتِفْهَام مَعَ النَّفْي؛لأنّه قد علم أنّهم يريدون: نعم نعرف لهم ذلك، فَكَأَنَّهُ قيل: إِنّ اللَّيْل يجمع أم عَمْرو وإيّانا نعم، فَإِنّ الْهمزَة إِذا دخلت على النَّافِي تكون لمحض

(١)شرح درة الغواص ص ٦٧٧.

(٢)همع الهوامع ٢/ ٥٩٢.

(٣)رواه مسلم في صحيحه١٢٤٣/٣ رقم (١٦٢٣) كتاب الهبة– بَابُ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَوْلَادِ فِي الْهِبَةِ .

(٤)ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٩.

(٥)المساعد ٣/ ٢٣٢.

(٦)شرح درة الغواص ص ٦٧٧،و مغني اللبيب ص٤٥٤..

التَّقْرِير ؛ أَي: حمل الْمُخَاطب على أَن يقّرّ بأمرٍ يعرفهُ، وَهِي فِي الْحَقِيقَة للإنكار، وإنكار النَّفْي إِثْبَات(١).

– قال عبد القادر البغدادى:"رَأَيْت فِي تَرْجَمَة جميل بن معمر العذريّ من كتاب (الشّعر و الشُّعَرَاء) (٢) لِابْنِ قُتَيْبَة رِوَايَة الْبَيْت الثَّانِي كَذَا:(أرَى وَضَحَ الْهلَال كَمَا تـرَاهُ)، وَرَوَاهُ السّكّرِي فِي كتاب(أشعار اللُّصُوص) (٣) فِي نُسْخَة قديمَةٍ صَحِيحَةٍ: (بلَى وَترى الْهلَال كَمَا أرَاهُ)، وَعَلَيْهِمَا لَا شَاهد فِيهِ"(٤).

**وأمّا عن الحديث النّبويّ الشّريف، فقد قال عنه المرادىّ:"يؤوّل قول الأنصار على أنّ ذلك لأمن اللّبس"(٥)؛لأنّه قد علم أنّهم يُريدون: نعم نعرف لهم ذلك(٦).

**وأمّا عن ردّهم على استعمال سيبويه له فى موضعين ، فقد خرّج على أحد التّأويلات التّالية:

–أنّه يجوز لأمن اللّبس، وعَلى هَذَا يحمل اسْتِعْمَال سِيبَوَيْهٍ لَهَا بعد التَّقْرِير(٧).

– لحنه فيه ابن الطّراوة، حيث استعمل (نعم) مكان(بلى)، في هذين الموضعين، وهو جارٍ على قول قومٍ: إنّ الاستفهام إذا دخل على النّفي، كان الجواب في النّفي بـ(نعم)، وفي الإيجاب بـ(بلى)(٨).

وأمّا عن ردّ ناظر الجيش إجازة ابن عصفور له، فيقول: "وما قاله ابن عصفور من أنّ(نعم)تكون عدة في جواب الاستفهام غير ظاهر...والحاصل: أنّ الواقعة في جواب الاستفهام مطلقا تكون للإعلام، هذا هو الظّاهر..قال الشّيخ بهاء الدّين: «والفرق بينها وبين (بلى) ما ذكره المصنّف – يعني ابن

(١)شرح أبيات مغني اللبيب٦/ ٥٨،و خزانة الأدب ١١/ ٢٠١،و تمهيد القواعد ٤٥٠١/٩بتصرف
(٢)الشعر والشعراء لابن قتيبة٤٣٣/١ه(٣).
(٣)ينظر :البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى ص١١١.
(٤)خزانة الأدب ١١/ ٢٠٦.
(٥)الجنى الداني ص٤٢٣.
(٦)تمهيد القواعد ٤٥٠١/٩.
(٧)مغني اللبيب ص٤٥٤بتصرف.
(٨)المساعد ٣/ ٢٣٢،وشرح أبيات مغني اللبيب ٥٨/٦بتصرف.

عصفور – من أنّ(نعم) تصديق للخبر إيجابًا كان أو نفيًا، وبلى توجب النّفي نحو قولك لمن قال:(لم يقم زيد أو ألم يقم زيد؟)، ولم ترد به التّقرير إذا أردت أن القيام قد حصل»(١).

ردّ ناظر الجيش على بعض التّأويلات

قال ناظر الجيش:"ولا يخفي على صاحب النّظر أنّ ما أجابوا به ليس بذاك، والحقّ أنّ «نعم» قد تقع جوابًا للنّفي المقرون باستفهام إذا كان المراد من الكلام التّقرير؛ لأنّه إيجاب في المعنى...ولقد كان يقبُح بابن الطّراوة أن يقع في حقّ من شيّد الله قدره، وأعلى محلّه، وجعله إمام الأئمّة في هذا العلم، وينسب اللّحن إلى كلامه، لا جرم أنّ الله –تعالى– قد صرف النّاس عن قبول أقواله، وجعل كلامه مرفوضًا مدحوضًا لا يُلتفت إليه، ولا يُعوّل عليه، وقد حقّق لنا سيبويه – رحمه الله تعالى – بما قاله أنّ كلمة «نعم» يجاب بها النّفي المقرون بالاستفهام إذا كان المراد به التّقرير"(٢).

الرّأى الرّاجح:

يبدو لى – والله أعلم بالصّواب– أنّ الأصل في الجواب على النّفي المسبوق بالاستفهام أن يكون بـ(بلى)، وأنّه قد ورد الجواب على نحوه بـ(نعم) في الحديث النّبوىّ الشّريف، وفي بيتٍ من الشّعر، ممّا حدا بابن عصفور، وابن مالك أن يجيزاه، كما اتّضح لى أنّ ابن مالك مسبوقٌ بابن عصفور في إجازة ذلك، كما أنّ شيخ النّحاة سيبويه من قبلهم قد أورد هذا الأسلوب في موضعين من كتابه لمّا كان المراد بالاستفهام التّقرير، فضلًا عن أنّ(نعم) يجاب بها على النّفي والإثبات على حدٍّ سواء، كما أنّ (بلى)قد أجيب بها على الإثبات المقرون بالاستفهام، وهو موضع ترد فيه(نعم)، لأجل ذلك اتّفق مع أجازوا ذلك عند أمن اللّبس وإرادة معنى التّقرير.

(١)تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٩٩.
(٢)السابق ص ٤٥٠١: ٤٥٠٢.

الخاتمـــة

الحمد لله على التَّمام، والصَّلاة والسَّلام على خير الأنام، سّيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيله، واتبع نهجه إلى يوم الدّين .

وبعـد، ، ، ،

فقد بذلت في إعداد هذا البحث جهدًا كبيرًا، وتوصَّلت من خلاله إلى عدد من النَّتائج ، وهى كما يلى:

أوّلًا: لم تتفق كلمة النّحاة حول موقفهم من الاستدلال بالحديث الشّريف على تقعيد القواعد الكليّة، واتّفق مع رأى الشّاطبىّ المتوسّط في الاستدلال بالحديث الشّريف ، وهو الأولى والأصحّ، فلا يمنع الاستدلال به مطلقًا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء–وقد ثبت استدلالهم بما ورد عن بعض الصّحابة والتّابعين، كما أُستدلّوا بكلام من وُسموا بالكذب كحمّاد الرّاوية على تقعيد القواعد الكليّة – ولا يجيزه مطلقًا كما ذهب إليه ابن مالك الّذى يجيز الاستدال به مطلقًا سواءٌ باللّفظ أم بالمعنى، ومعلوم أنّ الرّواية بالمعنى ليست من لفظه– صلّى الله عليه وسلّم– وذلك حفاظًا على قدسية اللّفظ النبوىّ الشّريف.

ثانيًا : تبدلٌ الميم من (ال) المعرّفة، والّذى سهّل هذا البدل هو التّقارب بينهما في المخرج والصّفات، وهى لغة لأهل اليمن، وطيّئ، وحمير، وغيرهم من القبائل المجاورة، وبها نطق خير البشر سيدنا محمد– صلّى الله عليه وسلّم– والنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه، وقد وقع الإبدال في اللّامين الشّمسيّة والقمريّة، وأيّد ذلك الأمثلة والشّواهد.

ثالثًا: تضاف(ايم)–التي هى لغة في (ايمن)–إلى لفظ الجلالة بكثرة ، ويليه إضافتها للكعبة، كما أضيفت من خلال الحديث الشّريف، وما أُثر عن ابن الزّبير إلى الاسم الموصول، ولست مع من حصر إضافتها في لفظ الجلالة، أو حصرها فيه، وفي(الكعبة).

رابعًا :تدلّ (لعلّ)على التّوقع، والتّرجّى، كما ذهب إليه البصريون، وهو الأصل، كما تدلّ–أيضًا– على الاستفهام ، وهو ما أجازه الكوفيّون لِما بينهما من معنى الطّلبِ في التَّعليق، وأميل إلى ما ذهبوا إليه، وبه ورد الحديث النبوىّ الشّريف ،

طالما لم يكن في اللّفظ ما يصرف الدّلالة على الاستفهام لشيءٍ آخر كما ورد في الآيات الكريمات، ولا أتّفق مع من عدّها من المعلّقات عن العمل.

خامسًا : يُعدّ إلحاق الفعل علامتى التّثنية والجمع مع كون الفاعل اسمًا ظاهرًا مثنّىً أو جمعًا هى لغة لبعض قبائل العرب، وقد وردت عليها شواهد عديدة ومتنوعة، ونحن نستخدمها في كلامنا العاميّ، ولا أرى القول بضعفها صحيحًا؛لكثرة الشّواهد التي وردت عليها، ولا أوافق على القياس على ما ورد منها، وقد وثّقت الحديث الشّريف برواية الشّاهد مطوّلًا عن البخارىّ، ومسلم، ومالك، و البيهقىّ، وليس مختصرًا كما ذهبوا إلى ذلك.

سادسًا: يبدو لى – والله أعلم –أنّ (إذا) –في الغالب – ظرفٌ لا يرد متصرّفًا،و لكن لا مانع من خروجها عن الظّرفيّة.

سابعًا: تتردد(حاشا) بين الفعليّة والحرفيّة ، فليست حرفًا فقط، ولا يعنى عدم حفظ سيبويه لما ورد على ذلك من شواهد عدم ثبوته، وأرى أنّها ليست قاصرةً على الفعليّة بدليل ما ورد بجرّ ما بعدها، وأرى جواز اقترانها بـ(ما) عند من أجازوا فعليّتها، وإن كان الأصل فيها عدم الاقتران؛ لكثرته، كما أردّ على من زعم زيادتها من الطّبرانى في الحديث بأنّه من لفظ سيدنا محمد – صلّى الله عليه وسلّم– وليس زيادة من الطّبرانىّ، فقد رواه ابن أحمد، والطّرسوسىّ، غيرهما بهذا اللّفظ .

ثامنًا: أنّ مسألة إحلال حروف المعاني محلّ بعضها البعض مسألة خلافيّة بين نحاة البصرة المانعين، ونحاة الكوفة المجيزين، وقد يتطرّق التكلّف لما يردّ به البصريّون أدلّة الكوفييّن، وقد يتطرّق الاحتمال لما يستدلّ به الكوفيّون، وقد ورد بهذا الشّأن شواهد على مجئ الباء الجارّة بمعنى (بدل)، و مجئ اللّام بمعنى (بعد)، والخلاف مستمرٌ بناءً على قناعات كلّ فريق من النّحاة ؛إذًا فالأمر محتملٌ لكلا الاتّجاهين؛وبناءً على ذلك فلا مانع من مجئهما لهذين المعنيين.

تاسعًا :الأغلب والأشهر ألّا تزاد(على)دون تعويضٍ، ولا يمنع ذلك من أنّها قد يندر زيادتها، وبناءً على ذلك فالقولان محتملان مع أكثريّة في الأوّل ، وأقليّةٍ في الثّانى.

عاشرًا :المختار أنّ حذف الهمزة مطّردٌ إذا كان بعدها (أم)المتّصلة؛ لكثرته نظمًا ونثرًا، وأنّ حذف الهمزة كما يرد في الشّعر يرد في النّثر،

ولا أرى قصره على الضّرورة الشّعريّة، ولا يرتبط حذفها وبين باشتراط وجود(أم) المتّصلة؛ لأّن بحذفها ورد العديد من الشّواهد المتنوعة، سواء أكان بعدها(أم)المتّصلة أم لم يكن، والكثرة لحذفها إنّما تكون بعد (أم) المتّصلة.

حادى عشر: الأصل ألّا تلحق نونا التّوكيد الفعل الماضى، للتّنافي بين ما تدلّ عليه النّون من الاستقبال، وما يدلّ عليه الفعل الماضى من الانتهاء إلّا أنها قد لحقته في بعض الشّواهد، وأعتقد قلّته مع وجود مسوّغه، وهو دلالته على الاستقبال.

ثانى عشر: ترد(إن) الشّرطية على أصلها من إفادة الشّرط، وهو مذهب المحقّقين ، وقد أفادت ما تفيده (إذ)، وهو التّعليل، واحتملتها الشّواهد المتعدّدة؛كما احتملت غيرها؛وبالتّالى فلا مجال لرفض مجيئها بمعنى (إذ).

ثالث عشر: قد تهمل "إن" الشّرطيّة حملًا على" لو"، وأتّفق مع ابن جنّى في عدّها لغةً وليست لحنًا؛وعليه فإنّ ثبوت النّون في الجزم لغة، لأنّ ثبوت ذلك ينفي كونه ضرورةً، أو لحنًا، وبه ورد العديد من الشّواهد في جوازم متعدّدة.

رابع عشر: تجب الفاء في كلّ جواب يمتنع جعله شرطًا لخلّوه عمّا شرط؛ لتربطه بشرطه، لما فيها من معنى السّببيّة، ، وقد تحذف منه، وأراه من قبيل الضّرورةٍ أوالندورٍ، وهو المذهب الرّاجح– مع التّسليم بأنّ الأولى عدم الحذف– حيث إنّ حذفها قد ورد شعرًا كما ورد نثرًا، وقصره على الضّرورة الشّعرية يُردُّ بما ورد في القرآن الكريم والحديث النّبوىّ الشّريف.

خامس عشر: تلزم فاء الجزاء لتلو تلو(أمّا)، ولا يليها فعلٌ؛لأنّها قائمة مقام شرط وفعل شرط، ولا أتّفق مع ما زعمه بعض الْمُتَأَخِّرين من قصر حذفها على الضّرورة؛ لوروده نثرًا وشعرًا، وبناءً عليه فلا يجوز قصره على الضّرورة الشّعريّة

سابع عشر : أنّ حرف الجواب (بلى)مختصٌّ بجواب النّفي ، فلا تقع إلّا بعد نفي في اللّفظ، أو في المعنى، سواء اقترنت به أداة استفهام أم(لا)، وقد توافقها (نعم) في جواب النّفي المقرون بالاستفهام، كما أنّ شيخ

النّحاة سيبويه قد استخدمه في موضعين من كتابه لمّا كان المراد بالاستفهام التّقرير، وكما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك، وإن كان استعمال (بلى) فيه هو المشهور، كما أنّه أكثر من استعمال(نعم).

وبعد،،،،،،

فتلك كانت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال استقراء هذا البحث ، اسأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن أكون قد وُفقت في استخلاصها،وترجيح ما تراءى لى منها، وأن يتجاوز عنى فيما وقعت فيه من تقصير، وبالله التوفيق، ومنه المعونة والرشاد.

الباحثة

ثبت المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم

ثانيًا : الأدب:

١-أدب الكاتب = أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.المحقق: محمد الدالي.الناشر: مؤسسة الرسالة.

٢-أمالى ابن الشجرى. هبة الله بن علي بن حمزة. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي.الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩١ م.

٣-الأمالي . أبو على إسماعيل بن القاسم القالى البغدادى . طبع على نفقة ملتزمة إسماعيل أبو يوسف بن دياب مطبعة الكتب المصرية بالقاهرة.١٤٣٣ هـ -١٩٢٦م

٤-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي .تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون.الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٥- الشعر والشعراء. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .الناشر: دار الحديث، القاهرة.عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

٦-الكامل في اللغة والأدب الكامل في اللغة والأدب. محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم.الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ٩٩٧ م.

ثالثًا :أصول اللغة :

١-الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث .أحمد بن سعيد قشاش. الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.الطبعة: السنة (٣٤) - العدد (١١٧) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م..٢

٢-الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث د محمد عيد.مكتبة عالم الكتب.الطبعة الثالثة.١٩٨٨م.

٣-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.الحسن بن محمد بن لحسن الصغاني. حققه عبد العليم الطحاوي، وآخرون. الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة..
٤- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد على النجار. الناشر :الهيئة المصرية العامة للكتاب.الطبعة: الرابعة.
٥-الزاهر في معاني كلمات الناس.محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري.تحقيق د. حاتم صالح الضامن.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -.١٩٩٢
٦- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٧-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان بن سعيد الحميرى.تحقيق:د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د/ يوسف محمد عبد الله.الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان، دار الفكر دمشق – سورية.الطبعة: الأولى،٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٨-الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس بن زكرياء .الناشر: محمد علي بيضون.الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٩- فصول في فقه اللغة د. رمضان عبد التّوّاب .مكتبة الخانجى القاهرة١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
١٠-فقه اللغة وسر العربية . فقه اللغة وسر العربية. عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي .المحقق: عبد الرزاق المهدي.الناشر: إحياء التراث العربي.الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١١-كتاب الألفاظ. ابن السكيت يعقوب بن إسحاق تحقيق: د. فخر الدين قباوة .الناشر: مكتبة لبنان ناشرون .الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

١٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، .المحقق: عدنان درويش – محمد المصري.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت

١٣- اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي.دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية١٩٩٦م.

١٤- اللهجات العربية نشأة وتطوراً . د . عبد الغفار هلال . طبعة مكتبة وهبة .ط ٢ . ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .

١٥- مجمل اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان..دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . جلال الدين السيوطى. ضبطه وشرحه وحققه محمد أحمد جاد المولىوآخرون. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه القاهرة.

١٧- مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء .تحقيق: عبد السلام محمد هارون . الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٨- النّوادر في اللّغة.أبوزيد الأنصاري .تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق الطبعة الأولى ٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

رابعًا: البلاغة:

١- أساس البلاغة.أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري .تحقيق: محمد باسل عيون السود.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢-قشر الفسر .عميد أبو سهل محمد بن الحسن العارض الزَّوزَني .المحقق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع.الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

خامسا: التّراجم:

-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة.مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى .الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

سادسا: التفسير وعلوم القرآن:

١-أضواء البيان في إيضاح القرآن .محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي.الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان.عام النشر :١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٢-بحر العلوم. نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي .تحقيق وتعليق الشخ على محمد معوض وآخرين.دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣-البحر المحيط:أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان .المحقق: صدقي محمد جميل.الناشر: دار الفكر – بيروت.الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٤- البرهان في علوم القرآن البرهان في علوم القرآن.أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي .المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم.الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.

٥-التحرير والتنوير . «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)).» محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي .الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس.سنة النشر: ١٩٨٤ م.

٦- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن.الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي .إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي.الناشر: دار طوق النجاة، بيروت لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٧- الدر المصون . أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي .المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.
٨-زاد المسير في علم التفسير. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. المحقق: عبد الرزاق المهدي.الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت.الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ
٩- العَذْبُ النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنْقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ. محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي .المحقق: خالد بن عثمان السبت. إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد. الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة. الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ.
١٠-فتح القدير. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني .الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.
١١- الكشف والبيان عن تفسير القرآن. أحمد بن إبراهيم الثعلبي .أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان وآخرون. تحقيق: عدد من الباحثين. الناشر: دار التفسير، جدة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م
١٢-لباب التأويل في معاني التنزيل. علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي المعروف بالخازن .تصحيح: محمد علي شاهين. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٣-اللباب في علوم الكتاب. عمر بن علي بن عادل الحنبلي.المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض.الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م.
١٤-لطائف الإشارات = تفسير القشيري . عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري .المحقق: إبراهيم البسيوني.الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر.الطبعة: الثالثة

١٥-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية. المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ

١٦- معانى القرآن. أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط .تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٧- معاني القرآن. يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء .تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.

١٨- المفردات في غريب القرآن . الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى .المحقق: صفوان عدنان الداودي. الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ

١٩- الوسيط في تفسير القرآن المجيد. علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

سابعًا : الحديث :

١-إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث.أبو البقاء العكبري الحنبلي .وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم.الناشر: دار ابن رجب.الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢- سنن أبى داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي .المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي.الناشر: دار الرسالة العالمية.الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.

٣- سنن ابن ماجه.ابن ماجة.أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني .المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف

حـرز الله.الناشـر: دار الرسـالة العالمية.الطبعـة: الأولـى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٤- سنن الترمذي . محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. ط دار إحياء التراث العربي بيروت.
٥- سنن الدارقطنى. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.درسه وضبط نصوصه وحققها: الدكتورمرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني.الناشر: (بدون ناشر) (طُبع على نفقة الشيخ جمعان بن حسن الزهراني).الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
٦-السنن الكبرى. أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي .حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي.أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط.قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي.الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٧-شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخارى. أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني.الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
٨-شرح معاني الآثار . أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة المعروف بالطحاوي .حققه وقدم له: محمد زهري النجار وآخرون.راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي .الناشر: عالم الكتب.الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.
٩- صحيح البخاري .الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري . تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر .دار طوق النجاة ط١ ١٤٢٢هـ.

١٠-صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان.محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي البُستي .المحقق: شعيب الأرنؤوط.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.
١١-صحيح ابن خزيمة.محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري .المحقق: د. محمد مصطفي الأعظمي.الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
١٢-صحيح مسلم . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٣-غريب الحديث. القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي .المحقق: د. محمد عبد المعيد خان.الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن.الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٤-الكفاية في علم الرواية .أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي .المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني.الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة
١٥-المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح . مُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ المَرِيِيُّ .المحقق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم.الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض.الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
١٦-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح . على بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي القاري . الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٧-مسند أبي داود .سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي .المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي.الناشر: دار هجر – مصر.الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٨-مسند ابن حنبل . أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد .المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون.إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي.الناشر:مؤسسة الرسالة.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م
١٩-مسند الحميدي. عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي.حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ.الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا.الطبعة: الأولى ١٩٩٦ م.
٢٠-مسند الإمام الشافعي.محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف .رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م
٢١-مسند أبي أمية الطرسوسي. محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي الطرسوسي .الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.
٢٢-مشارق الأنوار على صحاح الآثار.عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي.دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٢٣-المعجم الأوسط .سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
٢٤- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم . أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي. حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو ، وآخرون.الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت).الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٥-موطأ الإمام مالك.مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني .صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد

الباقي.الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٦-النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير . تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي. الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ثامنًا: الدّواوين والشروح عليها:

١-التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري).المؤلف: أبو الفتح عثمان تحقيق: أحمد ناجي القيسي ، وآخران.مراجعة: د. مصطفي جواد.الناشر: مطبعة العاني - بغداد.الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٢- الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب .أحمد ابن عبد السلام الجرّاوي التادلي .المحقق: محمد رضوان الداية.الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت.الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.

٣-ديوان الأعشى.الكبير ميمون بن قيس.شرح وتعليق د. محمد حسين. الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.

٤-ديوان جرير . جريربن عطية الخطفي .طبعة دار بيروت للطباعة بيروت١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥-ديوان ذى الرمة. اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوى .دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى.١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٦-ديوان عمر بن أبى ربيعة. اعتنى بطبعه وتصحيحه بشيريموت. الطبعة الأولى المطبعة الوطنية بيروت١٣٥٣هـ-١٩٣٤م

٧-ديوان امرئ القيس. اعتنى بشرحه عبد الرحمن المصطاوى. الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨-ديوان النابغة الذبيانى. مطبعة الهلال بالفجالة١٩١١م.

٩-شرح ديوان الفرزدق. ضبط تعليقه وشروحه وأكملها إليا الحاوى. طبعة دار الكتاب اللبنانى بيروت لبنان- مكتبة المحروسة بيروت لبنان. النشر مكتبة الكتاب اللبنانى- مكتبة المدرسة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

١٠- ديوان لبيد بن ربيعة العامري.المؤلف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفي: ٤١هـ) اعتنى به: حمدو طمّاس. الناشر: دار المعرفة.الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١١- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي . أحمد بن علي بن معقل، الأزدي المُهَلَّبي .المحقق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع. الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١٢-المنصف للسارق والمسروق منه . الحسن بن علي الضبي التنيسي المعروف بابن وكيع .حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس.الناشر: جامعة قات يونس، بنغازي.الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

١٣-اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي . أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري .المحقق: محمد سعيد المولوي.الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

تاسعًا: القراءات

١- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي).: علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح البغدادي .راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع. الناشر: مطبعة مصطفي البابي الحلبي - مصر. الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٢-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . عثمان بن جنى. تحقيق على النجدى ناصف، د . عبد الحليم النجار . القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث.٤١٥ هـ١٩٩٤م.

عاشرًا: المعاجم:

١-تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية .

٢-التعريفات(معجم فلسفي منطقى صوفي فقهى لغوى نحوى). السيد الشريف الجرجانى. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.١٤٠٣هـ-١٩٨٣ م.

٣-تهذيب اللغة .محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصر. المحقق: محمد عوض مرعب.الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار .الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ٤٠٧ هم.

٥-العين . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي .المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٦-القاموس المحيط. محمد بن يعقوب الفيروزآبادى .تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي .الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان .ط٨ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

٧-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية . أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. المحقق: عدنان درويش – محمد المصري. الناشر :مؤسسة الرسالة – بيروت.

٨- لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، جمال الدين بن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر – بيروت . ط٣ . ١٤١٤هـ .
٩- مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي.تحقيق: يوسف الشيخ محمد.الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا.الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير.المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
١١- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ت إبراهيم مصطفي ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر، محمد النجار . مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الناشر: دار الدعوة.

<u>حادى عشر :النحو</u>:

١-أبنية الأسماء والأفعال والمصادر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. ابن القَطَّاع الصقلي .تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم.الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة.عام النشر: ١٩٩٩ م.
٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسى . تحقيق د. رجب عثمان. مراجعة د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى القاهرة ط ١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية .المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. الناشر: أضواء السلف – الرياض.الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٤- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية . المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي .الناشر: أضواء السلف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٥-الإرشاد إلى علم الإعراب . شمس الدين محمد بن أحمد الكيشى . تحقيق د . عبد المحسن على البرقانى، د . محسن سالم العميرى . المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى ط ١ . ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .
٦- الأصول في النحو. محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج.المحقق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٧- اعتراض الشرط على الشرط . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام .المحقق: د. عبد الفتاح الحموز. الناشر: دار عمار – الأردن. الطبعة: الأولى،١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٨-إعراب الحديث النبوي . عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق عبد الإله نبهان. دمشق . ط٢. ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
٩- إعراب القرآن وبيانه. محيي الدين بن أحمد مصطفي درويش .الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت).الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.
١٠- الاقتراح في أصول النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي .ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية. راجعه وقدم له: علاء الدين عطية.الناشر: دار البيروتي، دمشق.الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
١١-ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، مالك. الناشر: دار التعاون.
١٢-أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب عثمان بن عمر تحقيق ودراسة د . فخر صالح سليمان قداره. دار الجيل بيروت. ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩ م.
١٣- الانتصار لسيبويه على المبرد . أحمد بن محمد بن ولاد التميمي .دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

١٤-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري .الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٥-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصارى. ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
١٦- البديع في علم العربية. المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير .تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين.الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة.الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٧- بناء الجملة في الحديث النبوىّ الشريف في الصحيحين د. عوده خليل أبو عوده. دار الرشيدى للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانبية١٤٠٤١٩٩٤م.
١٨-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري .تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين.الناشر: دار الغرب الإسلامي.الطبعة: الأولى، ٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسى تحقيق د حسن هنداوى. دار القلم دمشق . الطبعة: الأولى.. ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م .
٢٠-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك في النحو . جمال الدين ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات . دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع .ط ١ -١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٢١- التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين. الشيخ خالد الأزهرى.الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢-التعليقة على كتاب سيبويه . أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى. تحقيق د . عوض بن أحمد القوزى . جامعة الملك سعود . ج١- ١٤١٤ هـ ١٩٩٠ م.
٢٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني .تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى.الناشر: ب.الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المحقق: د. عباس مصطفي الصالحي .الناشر: دار الكتاب العربي.الطبعةالأولى١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.
٢٥- توجيه اللمع .أحمد بن الحسين بن الخباز .شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني . دراسة وتحقيق د.فايز زكي محمد دياب .دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.ط(١) .١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي .شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي.ط١ . ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
٢٧-جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء . الشيخ مصطفي الغلاييني . المكتبة العصرية صيدا بيروت . الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٨- الجنى الدانى في حروف المعاني . الحسن بن قاسم المرادى.تحقيق د.فخر الدين قباوه ، الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط ١ .١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
٢٩-حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى . محمد بن علي الصبان .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٣٠-الحديث النبوى وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضارى حمادى.مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.نشر اللجنة الوطنية العراق. الطبعة الأولى١٤٠٤هـ-١٩٨٢م.
٣١-حروف المعاني والصفات. عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي.المحقق: علي توفيق الحمد.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
٣٢- درة الغواص في أوهام الخواص . القاسم بن على بن محمد الحريرى ، وبهامشه شرح درة الغواص في أوهام الخواص.شهاب الدين الخفاجى تحقيق ودراسة د . عبد الحفيظ مغربى على القرنى. دار الجيل بيروت الطبعة الأولى. ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
٣٣- شذا العرف في فن الصرف. أحمد بن محمد الحملاوي .المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله.الناشر: مكتبة الرشد الرياض.
٣٤-شرح أبيات سيبويه. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبى محمد السيرافي .المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم.راجعه: طه عبد الرءوف سعد.الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
٣٥-شرح أبيات مغني اللبيب.عبد القادر بن عمر البغدادي .المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق.الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت.الطبعة عدة سنوات .
٣٦- شرح الأشمونى. علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
٣٧- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». محمود بن أحمد بن موسى العيني .تحقيق: د. علي محمد فاخر،د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد

فاخر.الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م.

٣٨-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . عبد الله بن عقيل العقيلى. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.

٣٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط١ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .

٤٠- شرح التسهيل . ابن مالك .تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى، د.محمد بدوى المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . ط١ . ١٤١٠ هـ ١٩٩١ م .

٤١-شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». محمد بن يوسف ابن أحمد، المعروف بناظر الجيش .دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة .

٤٢- شرح جمل الزجاجى(الشرح الكبير) .ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق:د.صاحب أبو جناح. طبعة عالم الكتب . ط١ - ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

٤٣- شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»). أحمد بن محمد الخفاجي.المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني.الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى،١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٤٤-شرح شافية ابن الحاجب. حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي.المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود .الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٤٥- شرح شافية ابن الحاجب .محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي. مع شرح شواهده . عبد القادر البغدادي .حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة :محمد نور الحسن.محمد الزفزاف .محمد محيى الدين عبد الحميد .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٤٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٤٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري. المحقق: نواف بن جزاء الحارثي .الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
٤٨- شرح شواهد المغني . عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان.مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي.الناشر: لجنة التراث العربي.الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
٤٩- شرح عيون الإعراب . على بن فضال المجاشعى. تحقيق وتعليق د. عبد الفتاح سليم ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، الطبعة الأولى دار المعارف.
٥٠-شرح قطر الندى وبل الصدي . جمال الدين بن هشام الأنصاري. المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد .الناشر: القاهرة .الطبعة: الحادية عشرة١٣٨٣هـ.
٥١- شرح قواعد الإعراب .محمد بن مصطفي القُوجَوي شيخ زاده . دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة.الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية).الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
٥٢-شرح الكافية الشافية. جمال الدين بن مالك .تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي .الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث

الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى.
٥٣- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى ٢٠٠٨ م.
٥٤- شرح كتاب سيبويه . علي بن عيسى الرماني . سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي.إشراف: د تركي بن سهو العتيبي .جامعة: الإمام محمد ابن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية.عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
٥٥-شرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو .عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي .المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي .الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان .عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.
٥٦- شرح ملحة الإعراب. القاسم بن على الحريرى تحقيق د . بركات يوسف عبود. المكتبة العصرية صيدا بيروت الطبعة الأولى. ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
٥٧- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح. محمد بن عبد الله ابن مالك .المحقق: الدكتور طَه مُحسِن.الناشر: مكتبة ابن تيمية.الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٥٨- ضرائر الشعر. علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور .المحقق: السيد إبراهيم محمد.الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.الطبعة: الأولى١٩٨٠ م.
٥٩-الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك . إبراهيم بن صالح الحندود.الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦٠-العُدّة في إعراب العُمدَة. عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن فرحون . تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث.الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة.الطبعة: الأولى، (ب ت).
٦١-علل النحو . محمد بن عبد الله الوراق. المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش .الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية .الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٦٢-فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية.محمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي.شرح أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة: الأولى١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٦٣- في نقد النحو العربى.د صابر بكر أبو السعود .دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٦٤-الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر.المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر .الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
٦٥-الكتاب . سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .شرح وتحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط ١ .
٦٥- الكناش في فنّى النحو والصرف .عماد الدين إسماعيل بن على . تحقيق د .على الكبيسى، د. صبرى إبراهيم ، أ . د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
٦٦- اللباب في علل البناء والإعراب . عبد الرحمن بن الحسين العكبرى .تحقيق غازى طليمات. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان/ دار الفكر دمشق سورية. ط١- ١٤١٦ هـ .١٩٩٥.
٦٧-اللمحة في شرح الملحة. محمد بن حسن بن سِباع ، المعروف بابن الصائغ. المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي.الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

٦٨- اللمع في العربية . عثمان بن جنى.تحقيق.فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٦٩- ليس في كلام العرب. الحسين بن أحمد بن خالويه، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار.الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٠- المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح .داود بن سليمان .إشراف: د. سليمان يوسف خاطر .الناشر: جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية. ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ.
٧١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك. بهاء الدين بن عقيل تحقيق د . محمد كامل بركات. مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى السعودية. ١٤٠٠ هـ ١٩٨٩ م
٧٢- المرتجل في النحو. عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب. تحقيق ودراسة على حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٧٣-معاني القرآن وإعرابه .إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج .المحقق: عبد الجليل عبده شلبي.الناشر: عالم الكتب – بيروت.الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧٤-معانى النحو. د. فاضل صالح السامرائي.الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٥-المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب. ناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٧٦- معجم المصطلحات النّحوية والصّرفيّة .محمد سمير اللّبدى.مؤسسة الرسالة. بيروت لبنان الطبعة الأولى١٩٨٥م.
٧٧-المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية د. عبد الفتاح سليم.دار المعارف.١٩٩١م

٧٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف جمال الدين ابن هشام .تحقيق: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله.الناشر: دار الفكر – دمشق.الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.
٧٩-المفتاح في الصرف . بد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، الجرجاني .حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك إربد – عمان.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٨٠- المفصل . ابن يعيش . قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. : دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٨١-المفصل في صنعة الإعراب. محمود بن عمر الزمخشرى .المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٨٢-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى. بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني .تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر.الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
٨٣-المقرب. على بن مؤمن المعروف بابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى. ط١ .١٣٩١ هـ ١٩٧١ م.
٨٤- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسى . عبدالقادر الجرجاني .دار المجلد العربى.
٨٥- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د. عبد العال سالم مكرم
٨٦-المقتضب . محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م .

٨٧-الممتع في التصريف. ابن عصفور الإشبيلى. تحقيق د. فخر الدين قباوة. الناشر: مكتبة لبنان. الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
٨٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف د. خديجة الحديثى .منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية=دار الرشيد للنشر العراق.
٨٩-النحو وكتب التفسير د. إبراهيم عبد الله رفيده . طبعةالدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان١٣٩٩هـ-١٩٩٩٠م.
٩٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطى تحقيق: عبد الحميد داوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.